2016 35

SEYASAT

سياسات

دراسات

- إضراب المعلمين: السياق والحيثيات وعثرات الأداء
- تحديات التعليم الفلسطيني: مركزية العقل، استخدام المنهج العلمي وإنهاء الاحتلال
- الأبعاد القانونية للانتهاكات الإسرائيلية للمجاري المائية السطحية المشتركة

مقالات

- فرص بين «الأفكار» و«المبادرة الفرنسية»
- واقع قطاع غزة ومستقبله بعد عشر سنوات على حكم «حماس»

الندوة

- متغيرات الوضع الدولي والإقليمي وأثرها على القضية الفلسطينية

سياسة عامة

- هل الإستراتيجيات والسياسات التنموية المتعلقة بالنساء في فلسطين حساسة حقاً للنوع الاجتماعي؟

سياسة دولية

- القضية الفلسطينية والسياق العام

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2016 35

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة

Institute of Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٥) نيسان ٢٠١٦

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- إضراب المعلمين: السياق والحيثيات وعثرات الأداء/ عبد الغني سلامة ٩
- تحديات التعليم الفلسطيني: مركزية العقل، استخدام المنهج العلمي وإنهاء الاحتلال/ هدى عوض ٣٥
- الأبعاد القانونية للانتهاكات الإسرائيلية للمجاري المائية السطحية المشتركة: حوض نهر الأردن - دراسة حالة/ إكرام عمر ٤٣
- المعالم الإسلامية في القدس والتهويد الإسرائيلي/ بكر أبوبكر ٦٤
- السينما الفلسطينية في الألفية الثالثة (القسم الثاني)/ يوسف الشايب ٧٧
- فرص بين «الأفكار» و «المبادرة الفرنسية» / محمد هواش ٩٣
- واقع قطاع غزة ومستقبله بعد عشر سنوات على حكم «حماس»/ كمال علي أبو شاويش ٩٨
- الانغلاق السياسي.. الخروج من عنق الزجاجة/ بسام درويش ١٠٥
- متغيرات الوضع الدولي والإقليمي وأثرها على القضية الفلسطينية (ندوة)/ أداتها مهند عبد الحميد ١٠٩
- هل الإستراتيجيات والسياسات التنموية المتعلقة بالنساء في فلسطين حساسة حقاً للنوع الاجتماعي؟/ محمد الخطيب ١٢٩
- القضية الفلسطينية والسياق العام/ عاطف أبو سيف ١٥٣
- قراءة في كتاب «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية» لستيفن والت وجون ميرشايمر/ نضال صلاح ١٦٠
- المكتبة ١٦٨

يجبُ النظر بقلق إلى الواقع الفلسطينيّ الحاليّ، قلق لم يتوقّف بالطبع منذ أن تم منح فلسطين بقرار أممي ومساعدة دولية إلى شعب غير شعبها، لكن هذه المرة- وحتى في ظل القليل المتاح من الأمل- فإن الواقع الفلسطيني بات يدعو إلى المزيد من القلق. فمن جهة، يواصل الانقسام حضوره المكثف في الحياة الفلسطينية، وها هو يبلغ عامه التاسع، ويدخل نهاية عقده الأول، دون أن تفلح الجهود كلها في وضع حد له. إذ من الواضح أن فكرة استخلاص الدروس من آلام الماضي وأخطائه غير موجودة. ومع استمراره فإن ثمة جنوحاً للتعامل مع سياقين فلسطينيين، واحد في الضفة الغربية، وآخر في قطاع غزة. الخطر أن القوى الإقليمية- وليست إسرائيل فقط- باتت تتسلل إليها هذه القناعة. ومع مرور عشرة أعوام على حكم حركة حماس وتشكيلها أول حكومة إخوانية في فلسطين في التاريخ، عام ٢٠٠٦، فإن التعلم من التجربة أيضاً يبدو بعيداً.

من جهة ثانية، فإن التحولات الإقليمية واستمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط وإعادة موضعة الاصطفاف فيه، خاصة بعد التحولات في بعض المواقف تجاه الأزمة السورية، وتواصل الإرهاب، ومقدرته على المساس بأمن بعض الدول، كل ذلك لا يبعث بأي حال من الأحوال على التفاؤل فيما يتعلق بمركزية القضية الفلسطينية في التوجهات الدولية في المنطقة. وعلى الفلسطينيين أن يلتفتوا إلى هذا التراجع في مكانة قضيتهم الوطنية، حتى في أوساط السياسة العربية، التي لم تعد حتى تربط بين قضاياها وبين القضية القومية الكبرى، بل يمكن القول إن فكرة القضية القومية الكبرى باتت في خطر، إن لم تنته فعلاً.

من جهة ثالثة، فإن السياق الاجتماعي والاقتصادي والخدماتي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية بات يثير الكثير من التساؤلات، خاصة بعد إضراب المعلمين وتداعياته، وعدم مقدرة الحكومة على معالجة الأمر بطريقة سليمة. وهو ما سيطرح أسئلة مستقبلية حول جملة الخدمات التي يتم تقديمها، وكيف يمكن التعاطي مع أي مطالب نقابية أخرى؟ في قطاع غزة، الوضع أكثر سوءاً مع الضرائب الباهظة التي تفرضها حركة حماس على السكان، وهي ضرائب جعلت علبة السجائر في غزة أغلى من مثيلتها في نيويورك مثلاً. وبكلمة أخرى، فإن السياق المحلي بات أيضاً، وهذا بيت القصيد، أكثر انشغالاً بنفسه.

على الرغم من ذلك، يتواصل الفعل الجماهيري اليومي، وتتواصل فعاليات الهبة الجماهيرية، ويوماً بعد آخر تكتشف إسرائيل عجزها عن تقديم معالجات توقف الهبة. أما سياسياً، فإن الشيء الوحيد المتبقي مع الانشغال الأميركي في الانتخابات الرئاسية هو المبادرة الفرنسية التي لم تر النور منذ قرابة عام.

تحاول سياسات في عددها الخامس والثلاثين تقديم صورة موجزة عن السياق الفلسطيني، تتلمس من خلالها حقيقة الواقع، في محاولة لقراءة آفاق المستقبل.

تبدأ سياسات بتقديم قراءة مطولة ومفصلة

للباحث عبد الغني سلامة لإضراب المعلمين. وفي سياق قريب من ذلك، تقدم هدى عوض من دائرة الفلسفة في جامعة بيرزيت قراءة في التحديات التي تواجه التعليم في فلسطين. كما تقدم الباحثة إكرام عمر دراسة بعنوان «الأبعاد القانونية للانتهاكات الإسرائيلية للمجاري المائية السطحية المشتركة: حوض نهر الأردن– دراسة حالة»، فيما يقدم بكر أبو بكر دراسة حول المعالم الإسلامية في القدس ومحاولة إسرائيل تهويدها. وتُنهي سياسات قسم الدراسات، بدراسة للناقد الفني يوسف الشايب يواصل من خلالها تقديم قراءته لتطور السينما الفلسطينية المعاصرة.

أما في زاوية المقالات، فيكتب الصحافي محمد هواش مقالة بعنوان «فرص بين الأفكار والمبادرة الفرنسية»، فيما يقرأ الباحث كمال أبو شاويش تجربة حركة حماس خلال السنوات العشر الماضية، ويكتب بسام درويش في الانغلاق السياسي الحالي.

تخصص سياسات ندوتها هذا العدد لقراءة التحولات الإقليمية والدولية وعلاقتها بالقضية الفلسطينية، حيث يقوم الكاتب مهند عبد الحميد باستضافة د. علي الجرباوي، والأستاذ داود تلحمي، ود. جورج جقمان للإضاءة على هذه المسألة بالغة الأهمية.

وفي زاوية السياسات العامة، يتساءل الباحث محمد الخطيب عما إذا كانت الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتعلقة بالنساء في فلسطين حساسةً حقاً للنوع الاجتماعي؟ ممومضعاً السياسات العامة الفلسطينية تجاه المرأة ضمن النسق العام للنقاشات المعاصرة حول النسائية والنسوية.

أما في زاوية السياسة الدولية، فيكتب الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس تحرير سياسات، حول السياق العام للقضية الفلسطينية، قارئاً التحولات الدولية وتأثيرها على القضية الوطنية الفلسطينية.

وتقدم سياسات قراءة في كتاب «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية» لستيفن والت عميد كلية كيندي في جامعة هارفرد وجون ميرشايمر بروفيسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

وكالعادة تختم سياسات بمجموعة من الكتب الصادرة حديثاً ذات العلاقة بالوضع الفلسطيني.

إضراب المعلمين: السياق والحيثيات وعثرات الأداء

عبد الغني سلامة*

مقدمة

لم يعد التعليم مجرد خيار ترفي لأي دولة في أي منطقة من العالم، ولم تعد مسألة أهميته موضوعاً للنقاش؛ فقد تجاوز العالم هذا الجدل منذ زمن بعيد، بعد أن أثبتت التجارب بما لا يدع مجالاً للشك أن البداية الحقيقية لتقدم (بل والوحيدة) أي أمة إنما تكمن في التعليم، وتبين أن الأمم التي أحرزت شوطاً كبيراً في التقدم، تقدمت من بوابة التعليم، وأن الدول التي ما زالت متأخرة عن ركب التقدم، تأخرت لأنها لم تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها. والمسألة لا تكمن فقط في حجم الإنفاق على التعليم، على الرغم من أهميته، وإنما أيضاً في نوعية التعليم، فالبلدان التي حققت تطوراً كبيراً استندت إلى أساليب تعليم حديثة، عبرت عنها منظومة متكاملة من المناهج المتطورة، والإدارة السليمة، والطواقم المؤهلة، والسياسات المنفتحة، والموازنات الكافية. بينما البلدان المتأخرة اعتمدت منظومة تعليم متخلفة، وكبحت جماح التطور، واكتفت بالسيطرة على المجتمع وإخضاعه لسلطاتها من خلال أجهزتها الأمنية.

لم تكن فلسطين من بين الدول التي أحرزت تطوراً مميزاً في مجال التعليم، بل ربما هي أقرب إلى البلدان المتأخرة، أو التي تراوح مكانها، وما زالت تعيش حالة من التردد والتأجيل وانتظار المجهول. يعزو البعض تأجيل البت في قضية التعليم وطرحها على بساط البحث إلى شروط الحياة تحت الاحتلال وما يترتب على ذلك من عقبات وصعوبات، قافزين

* كاتب وباحث في السياسات العامة.

عن حقيقة أن تطوير العملية التعليمية وتفعيل دور مليون وربع المليون من طلبة المدارس، يشكل أحد أهم عناصر القوة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، وأهم الروافع لتطوير المجتمع.[1]

وإذا كان العالم قد أخذ يتجه أكثر فأكثر نحو الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها، واعتبار أن الإنسان هو الثروة الأساسية لأي أمة، وعماد التنمية الحقيقية والمستدامة والشاملة؛ وأن جودة التعليم هي الشرط الأول والأهم لبناء هذا الإنسان؛ فإن هذه القضية ستكون لها أهمية استثنائية في فلسطين، لأنها تخضع للاحتلال، وتعاني مشكلات جوهرية تتعلق بشح الموارد، ولهذا فمن المنطقي والمتوقع أن يُعطى مفهوم التنمية البشرية الأولوية المركزية، ومن الطبيعي أن يكون التعليم حجر الزاوية في أي تنمية منشودة، وأن يُنظر إلى العنصر البشري على أنه أغلى عناصر التنمية، وبالتالي يتوجب تحسين قدراته ورفع مستواه بكل الطرق الممكنة، حتى يكون قادراً على تولي مهام التنمية وتحمّل مسؤولياتها.

وعند الحديث عن أي عملية تعليمية، سنجد المعلم في القلب منها، يمثل ركنها الأساسي، وعليه تقع أحمالها. ومنذ القدم والنظرة للمعلم نظرة تقدير وتبجيل، لأنه صاحب رسالة مقدسة ونبيلة، فهو معلم الأجيال وصانعها ومربيها. لكن هذه النظرة اختلفت عبر العصور، فقديماً كان يُنظر إلى المعلم على أنه ملقن وناقل معرفة فقط، ثم تطور هذا المفهوم فأصبح ينظر إليه على أنه معلم ومربٍ في آن معاً.

وفي سياق مسيرة الكفاح التي خاضها الشعب الفلسطيني، لعب المعلم دوراً وطنياً بالغ الأهمية، فكان يخاطر بحياته ويتكبد مشاق السفر ليتخطى الحواجز الإسرائيلية للوصول إلى مدرسته. كما ساهم في العملية التعليمية في أكثر من بلد عربي. وتاريخياً، حظي المعلم الفلسطيني بمكانة اجتماعية مرموقة، ونظرة اعتزاز واحترام، وعُد من رجالات المجتمع وقادته.

وفي إشارة إلى المستوى المتميز الذي يمكن أن يحققه المعلم الفلسطيني. تأهل العام الماضي ٢٠١٥ ثلاثة مدرسين فلسطينيين للقائمة القصيرة كأفضل معلم على مستوى العالم، ضمن مسابقة دولية تنظمها مؤسسة «فاركي فاونديشن» في بريطانيا، شارك فيها نحو ٦٠٠٠ معلم ومعلمة من مختلف أنحاء العالم، ما يعد إنجازاً وطنياً مهماً.[2]

أخذ المجتمع يغير من نظرته تجاه مهنة التعليم شيئاً فشيئاً بتغير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن صارت في عيون الكثيرين مجرد وظيفة، خاصة مع تدني أجور المعلمين، الأمر الذي يجعلهم في ضائقة مادية مزمنة.

لماذا الإضراب ؟!

كشف إضراب المعلمين عن مشكلة حقيقية في أكثر القضايا حيوية وتأثيراً على تطور المجتمع الفلسطيني وصموده ومناعته، وهي قضية التعليم والمشاكل المتعلقة بها، وساهم، أيضاً، في إعادة فتح ملفات الفساد الإداري والمالي

التي تُنسب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ بل وفتح باب النقاش الاجتماعي على مصراعيه.

لم يكن هذا الإضراب الأول من نوعه (وإن كان الأطول)، فقد سبقته إضرابات عديدة على مدى السنوات السابقة، كانت كلها تطالب بإنصاف المعلم، ومعاملته بما يليق بمكانته التربوية، ومساواة التعليم بالمهن الأخرى. وبهذا الإضراب المفتوح، تدخل البلاد في أزمة مركبة، يبدو أنها لغاية الآن تستعصي على الحل، على الرغم من تعدد المبادرات المطروحة لحلها.

تعود جذور الأزمة إلى عاملين، الأول: تعامل المستوى السياسي مع التعليم بدرجة متدنية الأهمية، وأقل بكثير من الحاجة الضاغطة، وعدم تخصيص موازنات كافية للنهوض بقطاع التعليم، والتراخي في تلبية احتياجاته المتزايدة، وعدم طرح قضية التعليم كقضية حيوية، أو النظر إليها كشرط أساسي للتغيير والتطوير الإيجابي المنشود والمواكب للعصر، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع التعليم، وبالتالي على واقع المعلم نفسه.

والعامل الثاني، يكمن في المعايير الحكومية المزدوجة في التعامل مع موظفي الحكومة «وزارات وأجهزة أمن ومؤسسات» من جهة، والتعامل مع جهاز التربية والتعليم من المعلمين والمعلمات والموظفين من جهة أخرى، وهذا ظهر في فروق الرواتب ومعايير التوظيف والترقيات في غير صالح المعلمين. وهكذا مع تراكم الأزمة ومرور الوقت أخذت منظومة قيم العمل وما يترتب عليها بالتآكل تدريجياً، نما معها صراع نفسي مرير أشعر فئة المعلمين بالغبن والدونية على الرغم من انتمائهم لمرجعية واحدة. هذا الأمر دفع المعلمين للتعبير عن رفضهم البقاء ضمن هذه المعادلة، التي لا تحقق المساواة بين فئات الموظفين، والتفكير جدياً بالإضراب.

بينت دراسة اعتمدت على بيانات وزارة المالية قام بها الباحث في شؤون الموازنة العامة مؤيد عفانة، أن متوسط رواتب موظفي وزارة التربية والتعليم أقل من المتوسط العام لموظفي السلطة الوطنية بشقيه المدني والعسكري، كما توجد فروق دالة إحصائية وفجوات واسعة لصالح الوزارات الأخرى بلغت نحو ١٠٠٠ شيقل زيادة على متوسط رواتب موظفي وزارة التربية والتعليم، فيما الفجوة تزداد اتساعاً بالمقارنة مع متوسط الرواتب في القطاع الأمني، حيث بلغت نحو ١٧٠٠ شيقل لصالح راتب العسكري.[٣]

وفي مؤشر آخر على ضعف اهتمام الحكومة بالقطاع التعليمي، بيّنَ عفانة، أن هناك ٢٥٥ موظفاً من وزارة التربية والتعليم يحملون فئة مدير (C) فأعلى من أصل ٥٦١٧٣ موظفاً وموظفةً، أي ما نسبته ٠,٤٨٪، مقابل، ٢٣٩ في وزارة الشؤون المدنية ما نسبته ٤٨,٤٪، ما يعادل ١٢١ ضعفاً.

بداية القصة

بدأ المعلمون منذ ٢٠١٦/٢/١١ إضراباً جزئياً في جميع المدارس الحكومية في الضفة الغربية، ثم تحول إلى إضراب مفتوح، ترافقت

معه سلسلة تظاهرات سلمية واعتصامات حاشدة أسبوعية أمام مقر رئاسة الوزراء، إضافة إلى أشكال أخرى من الاحتجاجات، باستخدام وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وشبكات التواصل الاجتماعي.

وربما تكون الشرارة التي أطلقت الإضراب، تلك العلاوة المتواضعة التي حصل عليها المعلمون، بناءً على تفاهمات تمت بين الحكومة من جهة، واتحاد المعلمين من جهة ثانية، بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٠، حيث بلغت تلك الزيادة لدى البعض قرابة العشرين شيقلاً، الأمر الذي اعتبره بعض المعلمين بمثابة إهانة لهم، خاصة أنه في الفترة نفسها تقرر رفع علاوة طبيعة العمل للمهندسين والأطباء البيطريين لتصل إلى ٩٠٪. وكانت الحكومة قد رفعت في وقت سابق علاوة الأطباء لتصل إلى ٢٠٠٪، والصيادلة إلى ١٢٠٪. وفي ظل الأزمة المالية التي تتحدث عنها الحكومة، وافقت الحكومة على ترقية عشرات المدراء إلى وكلاء، ما يعني زيادة على راتب كل وكيل بحدود ١٠٠٠ شيقل. ما فاقم من إحساس المعلمين بالظلم والتمييز، وضرورة التحرك.

مسار الأحداث

في البداية، حاولت الحكومة إيجاد حلول لإرضاء المدرسين ضمن إمكانياتها المتاحة، أو وفقاً لسياساتها التقليدية، لكن المعلمين ظلوا مصممين على مطالبهم السابقة، رافضين الاتفاق الذي وُقّع بين الحكومة ورئيس اتحاد المعلمين أحمد سحويل، مؤخراً. ولم يعد المعلمون حسب بياناتهم يريدون سحويل ممثلاً لهم، والسبب في ذلك أن: «رئيس الاتحاد سحويل لم يأتِ بمطالب عادلة حتى في اتفاق ٢٠١٣» وأنهم يعتبرونه «منفذاً لأجندة الحكومة» كما يقولون. لكن الاحتجاجات التي انطلقت لاحقاً لم تأتِ من فراغ، وحسب خبراء، فإن سياسات الحكومة هي التي أوصلت الأمور لهذا الحد من خلال عدم إيفائها باتفاق ٢٠١٣. فبعد أن تم الاتفاق على زيادة طبيعة العمل بـ ١٠٪ قامت الحكومة في الآونة الأخيرة بدفع ذلك البند على مرتين بواقع ٥٪ في كل مرة، وهو ما زاد من تراكم استحقاقات الموظفين ثم بعد ذلك قامت بدفع الـ٥٪ الأخيرة بواقع ٢,٥٪ في كل مرة. وهنا، بدأت الاحتجاجات، وهو ما لم يكن بحسبان الحكومة.[٤]

وبسبب تلكؤ الحكومة في دفع المستحقات بدأ المعلمون في مقارنة العلاوات التي يحصلون عليها مع زملائهم في الوزارات الأخرى، وهنا، راحت الأمور تتأزم، حيث صار الكلام «الجميل» غير مقنع للمعلمين المتظاهرين، لأنهم فقدوا الثقة بالحكومة؛ نظراً لعدم إيفائها باتفاقاتها السابقة. من جانبه، حاول وزير التربية والتعليم، د. صبري صيدم، في مناسبات عدة شرح المعضلة الأساسية من خلال التأكيد أن الحكومة تعاني ضائقة مادية. وأكد وقوفه وتضامنه مع المعلمين وأن الحكومة ستلتزم باتفاق ٢٠١٣. وحسب الوزير صيدم، فإن مستحقات المعلمين بلغت الآن ١٠٢,٥ مليون شيقل. هذا المبلغ بالنسبة إليه «كبير جداً».[٥]

اتفاق أيلول ٢٠١٣

كان اتحاد المعلمين قد توصل إلى اتفاق مع الحكومة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥ بشأن حقوق المعلمين، وقد مثل الحكومة حينها رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير العدل ووزير التربية والتعليم وأمين عام مجلس الوزراء وممثلون عن ديوان الموظفين، أما الاتحاد فقد مثله وفد الأمانة العامة للاتحاد برئاسة الأمين العام أحمد سحويل. وكانت أهم بنود الاتفاق:

١. يصرف ما نسبته ٥٪ من الراتب الأساسي من بداية شهر كانون الثاني ٢٠١٤ إضافة إلى صرف ٥ ٪ عن شهر أيلول ٢٠١٣ وبالتوالي، وبنفس الآلية يتم التعامل مع الأشهر التالية شباط ٢٠١٤ مع تشرين الأول ٢٠١٣، آذار ٢٠١٤ مع تشرين الثاني ٢٠١٣، نيسان ٢٠١٤ مع كانون الأول ٢٠١٣.
٢. تصرف من بداية شهر أيار ٢٠١٤ ما نسبته ١٠٪ من الراتب الأساسي إضافة إلى نسبة ٥٪ عن شهر كانون الثاني ٢٠١٤ التي بقيت ديناً على الحكومة، وبنفس الآلية في الأشهر المتتالية لتغطية الديون المتبقية عن أشهر شباط وآذار ونيسان ٢٠١٤.
٣. يتوجه الاتحاد العام للمعلمين مع رئيس الوزراء إلى الرئيس محمود عباس لاستصدار مراسيم رئاسية تتعلق بفتح باب التدرج وإلغاء أدنى مربوط الدرجة حسب ما ورد في الاتفاقية الموقعة.
٤. تشمل هذه العلاوة كل المعلمين ومدراء المدارس وسكرتيري المدارس والمشرفين والمرشدين التربويين والموظفين الذين لا يشغرون وظائف إشرافية عليا.
٥. أما الفئة المتبقية من الأخوات والإخوة في وزارة التربية والتعليم ومديرياتها الذين لم تشملهم هذه العلاوة فسيتم إنصافهم بآلية معينة تحفظ حقوقهم.
٦. بالنسبة للأذنة والسعاة والسائقين سيتم تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور عليهم.

ومع أن تلك الاتفاقية، كانت من وجهة نظر العديد من المعلمين غير مرضية، فإن الحكومة تلكأت في تنفيذها، وأخذت تماطل، وتقاعست عن تنفيذها بالكامل.

مطالب المعلمين

بعد أن تمت تنحية اتحاد المعلمين جانباً، وبعد رفض قطاعات واسعة من جمهور المعلمين التعاطي معه، أو اعتباره ممثلاً لهم، ظهرت لجان متعددة حاولت كل منها التعبير عن إرادة المعلمين، الأمر الذي أدى إلى اختلاف مطالب المعلمين وتباينها بحسب الجهة التي تطالب بها، وحسب تطور الأحداث، وقد كانت هذه المطالب في البداية بسيطة ومحددة، تتلخص بضرورة تطبيق الاتفاق السابق. ولكن مع تسارع الأحداث واتساع الإضراب أخذت هذه المطالب تتصاعد وتعلي من سقفها.

عموماً، تتلخص هذه المطالب بضرورة إعادة

الاعتبار لمكانة المعلم وكرامته، وإنصافه ورفع ما يعتبرونه ظلماً عليه، وأبرز ما طرحه معلمون نشطاء: رفع علاوة طبيعة العمل إلى ٧٠٪، الراتب الأساسي لا يقل عن ٣٠٠٠ شيقل، رفع علاوة الزوجة والأولاد، عدم ربط الترقية في العمل بالشهادة الجامعية، وعدم حرمان حملة الدبلوم من الترقيات، أن يتم معاملة موظف السكرتارية كالمعلم في الأمور المالية كافة. وبحسب بيان صدر عن حراك المعلمين، تم تحديد ١٨ مطلباً، وهي:

١. تحسين قانون التقاعد، وخصوصاً للمرأة، بحيث تكون مثل الرجل، عندما تتوفى يأخذ أبناؤها راتبها التقاعدي.
٢. علاوة غلاء المعيشة وما يتبعها من منافع للمعلمين .
٣. تأمين تعليم جامعي لأبناء المعلمين .
٤. انتخاب جسم نقابي للمعلمين .
٥. إلغاء أدنى مربوط الدرجة .
٦. علاوة طبيعة العمل لا تقل عن ٧٠٪.
٧. علاوة المولود ٦٠ شيقلاً .
٨. علاوة الزوجة ١٠٠ شيقل.
٩. فتح الدرجات .
١٠. تخفيف الأعمال الكتابية على المعلم وتقليص نصاب الحصص .
١١. تفعيل الإجازات العرضية .
١٢. رفع الراتب الأساسي إلى ٣٠٠٠ شيقل .
١٣. انتخابات جديدة أمام الجميع بمشاركة جميع المعلمين وأن تكون نزيهة .
١٤. عدم ربط الترقية في العمل بالشهادة الجامعية، وحرمان حملة الدبلوم من الترقيات .
١٥. المعلمون الذين قدموا امتحان التوظيف – احتساب السنوات والإعفاء من تقديم امتحان التوظيف مرة أخرى .
١٦. السكرتارية مثل المعلم، يعامل نفس معاملته بكل الأمور المالية .
١٧. اعتبار مهنة التعليم مهنة وما يلحقها من تبعات .
١٨. تعيين محام لحفظ حقوق المعلم ومتابعة حقوقه القانونية.

وفي بيان صادر عن «لجنة التنسيق المطلبية» عن محافظات الوسط والشمال ممثلةً في: نابلس، وقلقيلية وسلفيت وقباطية وطوباس. جاء فيه:

«إن ثورتكم العادلة ما هي إلا تعبير صارخ عن ظلم امتد عبر سنين، وسياسة فيها من الإجحاف بحق المعلم الفلسطيني، مما لم يترك له خيارات أخرى، لقد أجمع إخوتكم وأخواتكم الذين حمّلتموهم همومكم وانتفاضتكم، على عدد من المطالب، نعرف أنها لن تلبي إلا شيئاً بسيطاً من حقوقكم العادلة، ولكنها كفيلة بأن تحفظ للمعلم كرامته، وجزءاً يسيراً من حقه، ونلخصها بما يأتي:

١. رفع طبيعة العمل لتصل إلى ٩٠٪ كمتوسط لما تحصل عليه باقي قطاعات العمل الأخرى.
٢. إقالة أمين عام اتحاد المعلمين، وأمناء سر الفروع، وتعيين لجنة تحضيرية للبدء بعمل

انتخابات مبكرة، يتم إنجازها قبل انتهاء الفصل الدراسي الحالي، على أن يتم تعديل القانون الداخلي بحيث يسمح للمعلمين بالترشح والانتخاب، دون قيد أو شرط.

٣. صرف علاوة المخاطرة للمعلمين في المدارس الصناعية، والعاملين في الصحة المدرسية، والمستخدمين في التربية والتعليم، كالسائقين والأذنة والحراس، بنسبة ٢٥٪.

٤. صرف غلاء المعيشة، والعلاوة السنوية بأثر رجعي من بداية استحقاقها، وجدولة ذلك، ليتم استكمالها بانتهاء ٢٠١٦.

٥. تحسين قانون التقاعد، بحيث يضمن حياة كريمة للمعلم، أسوة ببقية الوزارات.

٦. تطبيق بنود الاتفاق كافة الذي تم توقيعه بين الحكومة واتحاد المعلمين متضمناً علاوة طبيعة العمل، ونسبتها ١٠٪ للمعلمين والإداريين، على حد سواء وما تبقى منها بأثر رجعي من تاريخ استحقاقها، بحيث تستكمل بنهاية ٢٠١٦ وفتح الدرجات وإلغاء أدنى مربوط الدرجة.

٧. إعفاء أبناء المعلمين من الرسوم الجامعية بنسبة تساوي المعدل العام للطالب.

٨. تحسين التأمين الصحي بحيث يشمل التداوي للأسنان على الأقل وتوفير الأدوية اللازمة.

٩. احتساب سنوات الخدمة لكل المعلمين والإداريين الذين عملوا بعقود أو تم فصلهم خلال فترات الاحتلال.

١٠. رفع الراتب الأساسي ليبدأ من ٢٥٠٠ شيقل عند التعيين، وتعديل ذلك على المعلمين والإداريين كافة لتصل الزيادة بشكل تراكمي لمن سبقوهم.

١١. إلغاء ما تمت إضافته من درجات D1 و D2 التي تحول دون وصول المعلم للفئة الأولى من الدرجات.

١٢. رفع علاوة الزوجة لتصبح ١٠٠ شيقل وعلاوة المولود لتصل إلى ٦٠ شيقلاً.

١٣. الأهم من كل ما تم ذكره ألا يتم تخدير المعلمين بالتسويف والوعود، وأن أي مبادرة وأي اتفاق لا ينصف المعلم مرفوض جملة وتفصيلاً.

فيما حدد «حراك المعلمين الموحد»، وباسم لجان التنسيق كافة، وجموع المعلمات والمعلمين في سلك التربية والتعليم، ما وصف بالحد الأدنى من المطالب لتعليق الإضراب. وتلخصت هذه المطالب، وفق ما جاء في بيان للجنة الإعلامية لحراك المعلمين الموحد، بتاريخ ٢٠١٦/٣/٩، في رفع علاوة طبيعة العمل بنسبة ١٠٠ ٪ لجميع العاملين في سلك التربية، وتطبيق علاوة القدس، التي أقرها الرئيس الراحل ياسر عرفات في العام ٢٠٠٣، لمديريتي القدس وضواحيها، وأن يتم احتساب هذه العلاوة لحملة هوية الضفة في حال التقاعد، وتعديل قانون التقاعد بحيث يكون منصفاً.

وشدد «الحراك» على تطبيق الاتفاق الموقع بين الحكومة والاتحاد السابق في العام ٢٠١٣، مع

التعديل على بعض البنود، والتي لخصها بالآتي: إلغاء أدنى مربوط الدرجة من تاريخ التعيين، وفتح الدرجات للعاملين في سلك التربية والتعليم كافة، وتطبيق علاوة غلاء المعيشة البالغة ٢,٥٪ على أن يتم إدراجها في الراتب الأساسي، وأن تدفع بأثر رجعي من تاريخ توقفها، والتي تعادل حالياً ٥,٧٪ متراكمة وبشكل فوري، ودفع ١٠٪ للإداريين أسوة بالمعلمين، واستكمال صرف ما تبقى من علاوة طبيعة العمل الـ١٠٪ المتفق عليها، وبأثر رجعي من تاريخ الاتفاق المبرم في العام ٢٠١٣ وبشكل فوري. واعتبار أن كل من يعمل بسلك التربية والتعليم معلم، وعدم المساس بأي معلم مارس حقه بالإضراب لا مادياً، ولا معنوياً، ولا إدارياً، مؤكدين أن الأمين العام والأمانة العامة لاتحاد المعلمين لم يعودا يمثلان المعلمين منذ بداية الحراك، والدعوة لإجراء انتخابات نزيهة يمارس المعلم حقه فيها بالترشح والانتخاب برعاية مؤسسات تكفل نزاهتها.

وأكد بيان «حراك المعلمين الموحد»، أن الإعلان عن هذه المطالب يأتي بعد تنفيذ مجموعة من النشاطات والفعاليات التي كانت تهدف بالأساس لإيصال رسالة للمعنيين بالنظر إلى الأوضاع العصيبة التي وصل إليها المعلم الفلسطيني، خاصة ما يتعلق بتدني الرواتب.[٦]

موقف الحكومة

أكد مجلس الوزراء خلال جلساته الأسبوعية أن الحكومة الحالية وضعت التعليم والنهوض بأوضاع المعلمين على سلم أولوياتها، باعتبار التعليم المحرك الأساسي للتنمية، وأنَّ تقدم الدول يقاس بمدى اهتمامها بالتعليم وقدرتها على مراجعة الأنظمة التعليمية والتربوية لتواكب التغيرات والتحولات العصرية.

وشدد المجلس على أن الاهتمام بالتعليم في فلسطين، إضافة إلى أبعاده التنموية، ركيزة أساسية على طريق نيل الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، ولهذا قررت الحكومة منذ بداية عملها وبمبادرة من رئيس الوزراء تشكيل «اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين» لدراسة حيثيات النظام التعليمي الحالي، وتطوير منهجية واضحة للإصلاح التربوي تواكب التطور العالمي، وذلك في كل مستويات التعليم العام والعالي، بهدف التركيز على نقاط القوة في النظام التعليمي وتعزيزها. وأعرب المجلس عن بالغ القلق على مجمل العملية التعليمية، والعام الدراسي الحالي بشكل خاص، جراء عدم انتظام الدوام في بعض المدارس الحكومية في الضفة الغربية، وحرمان آلاف الطلبة من حقهم في التعليم، ورفض المعلمين جميع المبادرات التي تقدمت بها مختلف الجهات لتعليق الإضراب في ظل إشكالية الجهة التي تمثل المعلمين.

وأكد المجلس أن الحكومة لم تغلق بابها يوماً أمام النظر في أي مطالب نقابية سواء من المعلمين أو غيرهم من خلال الجهات الشرعية الممثلة لهذه الجهات من خلال الحوار الجدي

والمسؤول، ولهذا بادرت إلى دفع علاوة طبيعة العمل بنسبة ٢,٥٪ للمعلمين، عن شهري كانون الثاني وشباط في فاتورة راتب شهر شباط، والتزامها بصرف ربع مستحقات علاوة طبيعة العمل حال انتظام الدوام مباشرةً، ودفع باقي المتأخرات على دفعات متتالية، وذكّرت الحكومة بإقرارها قانون «صندوق الإنجاز والتميز»، واستحداث الصندوق الذي يهدف لدعم المعلمين المتميزين بعد أن صادق سيادة الرئيس على القانون المذكور.[٧]

كما أكد رئيس الوزراء رامي الحمد الله أن وزارة التربية والتعليم لها نصيب الأسد من موازنة الحكومة منذ العام ٢٠١٠، حيث حصل المعلمون على زيادة قدرها ٤١٪، بالإضافة للامتيازات الأخرى للمعلمين مثل إجازة الـ ٣ أشهر، بينما يحصل بقية الموظفين على شهر. وأوضح الحمد الله في مقابلة مع صحيفة «القدس» أن رواتب المعلمين ليست قليلة، وهي أفضل من رواتب موظفي الوزارات الأخرى، فمعلم جديد لا يملك خبرة يحصل على راتب بقيمة ٢٣١٦ شيقلاً، أما الموظف الجديد في الوزارات الأخرى فيحصل على ٢٠٧٤ شيقلاً». مبيناً أن فاتورة الرواتب الشهرية تبلغ ٨٥٠ مليون شيقل (إضافة لرواتب الصندوق القومي ومنظمة التحرير)، وأن رواتب المعلمين من رواتب المدنيين تصل إلى ٤٦٪ و٢٧,٥٪ من مجمل الفاتورة. وذكر أن قانون الخدمة المدنية ينص على أن الأستاذ الحاصل على الشهادة الجامعية يحصل على علاوة قدرها ٣٠٪ وحامل شهادة الماجستير فأكثر على ٣٥٪ والإداري على ٢٥٪، لكن الاتفاق الأخير (٢٠١٣) رفع تلك النسبة بمقدار ١٠٪ للمعلمين.

وفي البيان الصادر عن جلسة مجلس الوزراء رقم (٨٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢، ورد ذكر تفاصيل الموازنة، وحصة قطاع التعليم منها، حيث جاء في البيان أن الحكومة خصصت ٢٠٪ من موازنة العام ٢٠١٦ لقطاع التعليم، علماً أن قيمة الموازنة العامة تبلغ (٤,٢٥) مليار دولار، أي أن المبلغ المخصص لتطوير قطاع التعليم بلغ (٨٥٠) مليون دولار. وحسب ما ذكر الإعلامي أحمد زكارنة، منسق لجنة أولياء الأمور، فإن كل زيادة على رواتب المعلمين بمقدار ٥٪، تعادل ٩٦ مليون شيقل شهري.

واعترف الحمد الله بوجود تضخم في عدد من يسمون «كبار الموظفين» والبالغ عددهم نحو ١١٠٠ موظف تصل فاتورة رواتبهم الشهرية لـ ٩ ملايين شيقل شهرياً، مؤكداً العمل على إعادة هيكلة الوزارات، وأن ذلك بدأ بدمج وزارة التخطيط مع وزارة المالية مثلاً. مضيفاً، إن موازنة الحكومة لهذا العام (٢٠١٦) بلغت ٣ مليارات و٩٥١ مليون دولار، وأكثر من ٥٠٪ من هذه الموازنة تذهب إلى تسديد فاتورة الرواتب للموظفين في الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة، وتحتل المرتبة الأولى وزارة التربية والتعليم العالي بخُمس الموازنة العامة.

وأكد الحمد الله أن الحكومة تدعم مطالب

المعلمين، وأنه تم التوصل في العام ٢٠١٣ لـ«اتفاق تاريخي» شمل رفع علاوة طبيعة العمل بمقدار ١٠٪، وفتح علاوات التدرج الوظيفي، وإلغاء أدنى مربوط الدرجة. وفيما يتعلق باحتجاجات المعلمين وإضرابهم. قال إن الإجراءات الأمنية التي تمت هي لحماية المعلمين والمحافظة على النظام في بعض المحافظات، مشيراً إلى أن الإضراب حق مشروع، ولكن يجب في البداية أن يعلن عن نزاع عمل، ثم تُعطى الحكومة مدة معينة في قانون العمل والعمال الفلسطيني، وإذا فشلت الأمور يذهب المعلم ويمارس حقه بالإضراب. وفيما يتعلق باتحاد المعلمين، قال الحمد الله: إن الحكومة تدرك أن هناك مشكلة في تمثيل الاتحاد، ولكن ليس من صلاحيات الحكومة حل الاتحاد، وأضاف: «الحكومة ستتعامل مع أي جسم يمثل المعلمين، وحالياً لا نعرف مع من نتعامل، وكونه يوجد اتحاد منتخب للمعلمين فنحن سنتعامل معه لحين استبداله من إخوتنا المعلمين».[٨]

وفي السياق نفسه، أكد الحمد الله، أن إجراءات سيقوم بها وزير التربية والتعليم في حال عدم استئناف العملية التعليمية، وعدم إنهاء المعلمين إضرابهم. موضحاً أن إمكانيات الحكومة المالية محدودة مقابل نفقاتها العالية، لذلك ستعمل الحكومة على تنفيذ مطالب المعلمين حسب ما يتوافر لديها من إمكانيات. وبيَّن أن المستحقات المالية للمعلمين ستتم جدولتها، لاستيفاء الديون على الحكومة فيما يتعلق بهذا الأمر. قائلاً: «المعلم ليس مظلوماً، وهذه إمكاناتنا في ظل الموازنة البسيطة مقارنة بعدد السكان، لدينا التزامات ضخمة من صحة ومستشفيات ورواتب وغيرها».

بدوره، قال وزير التربية والتعليم صبري صيدم: إن «إضراب المعلمين بدأ يأخذ منحى وشكلاً خطيرين، بعد المشادات التي بدأت تظهر، خاصة حادثة الاعتداء على المعلمة نادية أبو عيشة من مدرسة سعدية الحداد المختلطة في الخليل، بسكب ماء النار عليها.[٩]

من جهة أخرى، رأى بعض المحللين أن الحكومة تبنت ثلاثة مسارب في تعاطيها مع إضراب المعلمين، وهذه المسارب كانت تسير معاً بهدوء وبالتزامن، وهي: تفتيت الجسم النقابي والعمل على تفرقة إجماع المعلمين، كما جرى في الخليل مثلاً، من محاولة لشق صف المعلمين، وعقد اتفاقات جانبية مع فئات منهم، ليتفرقوا فيما بينهم، وتبهت الصورة العظيمة التي ظهروا فيها في حراكهم المحترم، متعاضدين وعلى قلب رجل واحد. وبالتوازي مع ذلك، تراهن الحكومة على أن يضيق أولياء الأمور ذرعاً بضياع العام الدراسي على أبنائهم، وقد بدأت بعض الأصوات تعلو، مطالبة المعلم بالانتباه إلى مصلحة «أبنائنا الطلبة»، وأن الاتفاق الذي وقع مع الاتحاد المستقيل، وسيطبق جزء منه، هو في مصلحتهم وخطوة على طريق إنصافهم. وهذا هو التأليب الناعم. أما المسار الثالث فهو الترهيب، أي تخويف المعلمين من مغبة المضي قدماً في

الإضراب، والتحذير من إجراءات إدارية بحق المعلمين، وترافق مع ذلك ظهور مجموعة مسلحة تنطق باسم «صقور فتح»، و«كتائب شهداء الأقصى»، ما يعني أن الاعتداء على أي معلم قد يأتي ممن لا سلطة للسلطة عليهم، وهذا قد يدب الخوف في قلوب قيادات الإضراب، فالخصم هنا مجهول تماماً، ولا دية للضحية.[١٠]

من جهته، أشار الباحث د. عصام عابدين إلى الخلل المنهجي في طريقة الحكومة في إدارة الأزمة، معتبراً نصب الأجهزة الأمنية الحواجز على مداخل المدن لمنع المعلمين/ات من الوصول إلى رام الله للمشاركة في الاعتصام المركزي قبالة مجلس الوزراء، واستدعاءها عدداً من المعلمين، دليلاً على فشل الحكومة في فهم أسباب الأزمة، وفشلها في حلها، مؤكداً أن هذه الإجراءات مخالفة للقانون، وتمثل انتهاكاً لحقوق المواطنة، فضلاً عن أنها فشلت في تأدية الهدف منها.[١١]

بدورها، أصدرت مؤسسة الحق، بياناً حول فعاليات إضراب المعلمين، في ضوء التقارير الميدانية التي تصلها تباعاً من باحثيها الميدانيين المنتشرين في مختلف محافظات الضفة الغربية، التي أشارت إلى حدوث اعتقالات في صفوف المعلمين، جاء فيه: «تأكيداً على أهمية ووجوب صون كرامة المعلم/ة والحفاظ على كامل حقوقه وانتظام المسيرة التعليمية، فإن «الحق» تطلق هذا التحذير، وتؤكد وجوب احترام الحق في الإضراب المكفول في القانون الأساسي الفلسطيني، وعلى قاعدة الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين دون تحفظات، وتؤكد أن أيّ اعتقال في صفوف المعلمين على خلفية ممارسة الحق في الإضراب وفعالياته يندرج في إطار الاحتجاز التعسفي حسب تصنيف فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وتطالب مؤسسة الحق الحكومة بتحمل مسؤولياتها على هذا الصعيد، بما يحفظ كرامة المعلم وحقوقه، ويكفل سرعة انتظام المسيرة التعليمية».[١٢]

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

منذ تأسيسها؛ والسلطة الفلسطينية تعمل على تكريس نفسها على أنها مشروع دولة، وأن مؤسساتها مؤسسات دولة وقانون، وتسعى لإقناع شعبها بذلك، بالتالي صار طبيعياً أنّ النقابات والاتحادات الشعبية التابعة لها أو لمنظمة التحرير ستغيّر من تفكيرها؛ من كونها اتحادات شعبية تقوم بتعبئة الطاقات في معركة التحرير، إلى كونها أطراً مطلبيةً وحقوقيةً كأي إطار شبيه في أي دولة أخرى، وفي هذه الحالة سترفض أي فئة أن يُطلب منها مراعاة الوضع تحت الاحتلال، طالما أنّ هذه المطالبة لا تنطبق على الجميع، وطالما أن البرنامج الوطني تغير من برنامج مقاومة ومواجهة مفتوحة مع الاحتلال، إلى نضال دبلوماسي وحقوقي ومطلبي، وطالما صار لدى «السلطة» مظاهر وأشكال الدولة وعدد من مكاسبها للبعض.

وقد كشف إضراب المعلمين عن الخلل الأساسي في بنية اتحاد المعلمين وتركيبته، والفجوة الكبيرة التي تفصله عن قاعدته الانتخابية، فهو في الأساس مستند إلى نظام «الكوتة» الفصائلي، ويحتمي بالولاء السياسي، ما يؤكد أنه (مثل كثير من الاتحادات) مصمم للدعم السياسي والوطني فقط لا غير، حتى لو كان ذلك على حساب الجانب المهني والمطلبي.[١٣]

وبسبب غياب توثيق حقيقي، تعذر الحصول على ما يفيد بإجراء انتخابات منتظمة للاتحاد، حيث تشير بعض المصادر إلى أنّ آخر انتخابات حصلت للاتحاد كانت في النصف الأول من الثمانينيات. أما الأمانة العامة الأخيرة للاتحاد (التي يترأسها أحمد سحويل)، فعُينت منذ سنوات ليست بالقصيرة من قيادة حركة «فتح» بالتوافق مع بعض فصائل منظمة التحرير.

وفي سياق أزمة إضراب المعلمين، ومنذ بدايتها، سحب المعلمون ثقتهم بالاتحاد، وطالبوا بعلاج مسألة تمثيل المعلمين، ورفض الأمانة الحالية للاتحاد، واتهموها بالتماهي مع الحكومة، وعلى أثر ذلك اتسعت المطالب التي تقدم بها المعلمون. ومن هنا، فإن حراك المعلمين وسحبهم الثقة من اتحادهم فتَحَ باب النقاش حول طبيعة الدور الوظيفي الحياتي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات منظمة التحرير (ومن ضمنها الاتحادات الشعبية)، بحيث لا تضع المنظمة نفسها وكأنها في مواجهة المطالب الشعبية. وقد بات موضوع اتحاد المعلمين دليلاً جديداً على أن تجديد مؤسسات العمل الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية أمر لا يحتمل الانتظار. ولن يكون مقبولاً شعبياً، ولن يكون ممكنا استخدام «نظرية المؤامرة» لمنع إثارته، ولمنع التنبيه له، لأنّ هذه الاتحادات انتهت صلاحيتها الانتخابية قبل أن تنتهي الولاية المقررة رسمياً لمؤسسات السلطة الفلسطينية من مجلس تشريعي ورئاسة بوقت طويل، وأنّها رمز آخر لعدم التجدد.[١٤]

عصفت تجربة اتحاد المعلمين بالنظام والتقاليد والأساليب المتبعة في عمل الاتحادات المهنية والشعبية التي وصلت إلى طريق مسدود، وتبين أنها بعيدة عن قواعدها الشعبية، ومتكلسة. ولا شك في أن هذه التجربة التي قادها المعلمون ستقود إلى إعادة بناء وانتخاب اتحاد معلمين جديد، يمثل حقيقة الجسم الأكبر من المعلمين، وبطريقة ديمقراطية صحيحة، وضمن علاقة تعاون متبادل مع القوى السياسية على قواعد عمل جديدة أساسها التخصص والاستقلال المهني كبديل للتبعية والهيمنة والطمس الذي مارسته التنظيمات وأدى إلى نتائج سلبية.

من جهة ثانية، أشارت قيادات من حركة فتح إلى أن حركة حماس وفصائل أخرى تحرض على الإضراب، وتحركه لأسباب سياسية، وفي سياق ذلك اتهمت كل من يحاول التشكيك في مرجعية اتحاد المعلمين، بأنه يشكك في منظمة التحرير الفلسطينية وشرعيتها ومكانتها. الكاتب يونس رجوب، وهو من قيادات «فتح»، اعتبر الاتحاد بمثابة الذراع النقابية لمنظمة التحرير

الفلسطينية، وأنه من الخطأ العبث به، أو التقليل من شأنه، أو العمل على إنشاء جسم نقابي بديل عنه. مشدداً في الوقت نفسه على أنه لا يجوز إغلاق الاتحاد أو احتكاره لصالح أشخاص أو فصيل معين. ومع ذلك يضيف الرجوب إنه لا بد أن نعترف بأن قيادة الاتحاد أخطأت في التعامل مع مطالب معلميها، وانعزلت بنفسها عن هذه المطالب، وأطلقت تصريحات اتهامية وديماغوجية غير موفقة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان ثقة المعلمين باتحادهم ونشوء فوضى وأجسام نقابية عديدة. لذلك لابد من الإقرار بمطالب المعلمين القاضية باستقالة الأمين العام وأعضاء مجلس الأمانة، وإجراء انتخابات جديدة حرة ونزيهة، مع رفض تقديم الاستقالة التي تمت لحركة فتح ولجنتها المركزية لأنها ليست هي صاحبة الشأن والمرجعية في هذا الأمر. وبالتالي لا بد من تقديم الاستقالة مجدداً للهيئة العامة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. والطلب منها تشكيل لجنة إشراف على الانتخابات، وتحديد موعدها بأسرع وقت.

حلول ومبادرات

مع تفاقم الأزمة، واستعصاء الحل، وازدياد قلق الأهالي على أبنائهم الطلبة، أطلقت جهات عدة مبادرات لإنهاء أزمة المعلمين، منها مبادرات من الكتل البرلمانية أو نشطاء أو خبراء اقتصاديين أو لجان مشكلة من مؤسسات المجتمع المدني، فمثلا اقترحت صحيفة «الاقتصادي» الإلكترونية مبادرة من خمسة مقترحات مختلفة لحل أزمة الإضراب، نشرتها على موقعها، حيث اعتبر معدو التقرير أن المال موجود، لكن المشكلة في توزيعه، وفي مراكز القوى التي تحصل على الجزء الأكبر من مقدرات الموازنة العامة للسلطة، فعلى سبيل المثال أشار الوزير صيدم، إلى أن مستحقات المعلمين المتأخرة بلغت ١٠٢,٥ مليون شيقل. وحسب بعض الخبراء يعتبر هذا الرقم مبلغاً صغيراً بالنسبة لموازنات الدول. وتساءل التقرير عن السبب في استحواذ الأجهزة الأمنية على ٢٦٪ من الموازنة.

وحسب التقرير، يقول الباحث الاقتصادي د. بكر اشتية أن «المال العام موجود، لكن إدارة هذا المال تصطدم بمراكز القوى، فمن غير المنصف أن تكون أعداد رجال الأمن أكبر من المعلمين، حيث بلغ تعدادهم ٦٥٣٨٨ موظف أمن في الضفة الغربية، وهذا يزيد على حاجة المؤسسة الأمنية الفعلية حسب الباحث، بمعنى أن هناك تضخماً في قطاع الأمن على حساب القطاعات الأخرى، وفقاً لأقواله.

ويرى الباحث الاقتصادي أن الحكومة في حال توصلت لاتفاق مع المعلمين فإنها ستذهب إلى الجهات المانحة للاقتراض؛ الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الدين العام، وهو ما سيؤثر على الأجيال القادمة. لذا، أكد الباحث ضرورة إعادة النظر في طريقة إعداد الموازنة، بحيث تكون تنموية أكثر منها أمنية واستهلاكية.

وقال الباحث عفانة: إن الحكومة تستطيع أن تدفع استحقاقات الموظفين كافة من خلال بند الاحتياطات المالية في الموازنة التي تقدر بـ ٥٥ مليون شيقل. وأيضاً من خلال التقليل من النفقات التحويلية التي تدفعها الوزارات ومراكز المسؤولية إلى الحالات الاجتماعية والعديد من النفقات الأخرى التي يمكن الترشيد فيها. وتقدر النفقات التحويلية في وزارات السلطة بـ ٤,٣٢١ مليارات شيقل.

وثمة حل آخر اقترحه عفانة وفقا لما جاء في تقرير «الاقتصادي»، مفاده أن الحكومة وضعت سقفاً للاقتراض هذا العام بحدود ٩٧٠ مليون شيقل. وهنا، فإن الحكومة تستطيع زيادة السقف لسد مستحقات المعلمين. ورأى في مقترح آخر من خلال الإرجاعات الضريبية؛ أن الحكومة تستطيع أن تشجع القطاع الخاص على دفع الضريبة مسبقاً، مقابل خصم تشجيعي.

وحول إمكانية الحكومة توفير مبالغ مالية من خلال اتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات، أشار الباحث عصام عابدين إلى أن «الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة» تقدم باقتراحات للحكومة وخطة للتقشف والترشيد بإمكانها توفير مبالغ مالية ما بين (٣٠٠ ~ ٣٥٠) مليون دولار. وقد حدد الفريق ثمانية قطاعات رسمية استهدفتها خطة التقشف، وهي وزارة المالية، ديوان الموظفين، وزارة الداخلية، سلطة الطاقة، وزارة الصحة، الشؤون الاجتماعية، وزارة الخارجية، مجلس الوزراء، بما يشمل فاتورة الرواتب والعلاوات والامتيازات، والعقود، والمصاريف التشغيلية، والمقرات، والمركبات، والتأمين الصحي، والتحويلات الطبية، والبعثات الخارجية، والسفارات، وسفريات المسؤولين، وغيرها.[١٥]

وهناك مبادرة أخرى طرحها اللواء توفيق الطيراوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض عام المنظمات الشعبية، وأخرى من مبادرة المجتمع المدني (لجنة أولياء الأمور)، وثالثة مقدمة من الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني النائب بسام الصالحي، وأخرى من هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي.[١٦]

وحسب تقرير أعده الصحافي يوسف الشايب ونشر في صحيفة «الأيام»، تقوم مبادرة الطيراوي على ثلاثة بنود أولها: «ضمان تنفيذ الاتفاق الذي تم إبرامه بين الاتحاد العام للمعلمين كممثل شرعي ووحيد للمعلمين وبين الحكومة كاملاً غير منقوص»، والثاني: «النضال سوياً (المعلمون والمفوضية وحركة فتح وكل الفصائل التي ترغب بذلك) من أجل تحقيق مطالب المعلمين الحقة المستجدة بشكل منظم ومبرمج وضمن جدول زمني محدد بعد انتظام الدوام كضرورة وطنية عليا، وبعد انتخاب أمانة عامة جديدة للاتحاد»، فيما ينص الثالث على أن «يتم خلال أسبوع من تاريخه تحديد مواعيد لانتخابات فروع الاتحاد كمقدمة

نقابية ضرورية لعقد المؤتمر العام لانتخاب أمانة عامة جديدة دون إبطاء».

وتضمنت بنود الاقتراحات لحل أزمة المعلمين التي تقدمت بها مبادرة المجتمع المدني (لجنة أولياء الأمور)، العديد من التفاصيل التي وضعت أمام مجلس الوزراء، واللجنة المركزية لحركة فتح، على أن يتم إيصالها للقيادة، بحيث يتم عبرها نزع فتيل الأزمة، وإيجاد حل فوري لها، يقوم على تحقيق أبرز مطالب المعلمين، والتأكيد على كينونة الاتحاد العام للمعلمين كجسم شرعي ممثل لهم، على أن الأمانة العامة للاتحاد المستقيلة تعتبر مسيرة للأعمال إلى حين إجراء انتخابات جديدة أوصت المبادرة أن تنهي تحضيراتها في أيار المقبل، تحت شعار للمعلم حق، وللطالب حق، وعلى الحكومة واجبات وفق القانون والدستور.

وتشتمل المبادرة على تسعة بنود تفصيلية تتعلق بالمقترحات العملية والمالية، حيث قالت المبادرة على لسان منسقها الإعلامي أحمد زكارنة: إن بنودها أخذت بعين الاعتبار عديد الملاحظات والمطالب من جموع المعلمين، لافتاً إلى أن المبادرة لمست تفاعلاً إيجابياً من الحكومة و«مركزية فتح»، على أمل أن تتم ترجمة هذه التفاعلات إلى وقائع ملموسة. وتكونت مبادرة المجتمع المدني (لجنة أولياء الأمور) من مجموعة تمثل قطاعات متنوعة في المجتمع المدني، وأولياء أمور لطلبة في مدارس حكومية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي.

أما مبادرة «الصالحي» والكتل البرلمانية فتقوم على تنفيذ الاتفاقات السابقة بين المعلمين والحكومة، وفق آلية فعالة ومرضية للمعلمين، وبدء حوار فوري من أجل اتفاق إضافي مع المعلمين على المطالب التي رفعت خلال الإضراب، بحيث يكون هذا الحوار بالتعاون مع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، ومستمر لمدة أقصاها ثلاثة أسابيع وينتهي باتفاق ونتائج تنصف المعلمين، ومعالجة موضوع الاتحاد العام للمعلمين، على أساس أن الأمانة العامة قدمت استقالتها، وبالتالي التوجه فوراً إلى حوار داخلي بين المعلمين لإجراء انتخابات للاتحاد خلال مدة شهر، وفتح المجال للحوار حول نظام الاتحاد بما يضمن تعزيز الديمقراطية.[١٧]

البُعد القانوني للإضراب

الإضراب بحد ذاته، يعرف بأنه إحدى وسائل ممارسة الضغط من طرف على آخر، وعادةً يتم اللجوء إليه بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى، بما فيها التفاوضية، ويظل الإضراب ممارسة قانونية صحيحة، ما دام وفقاً للقانون. وفي المادة (٢٥) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٥، وتحت عنوان حق العمل، في البند الرابع يشير النص على: «الحق في الإضراب يمارس في حدود القانون»، بالتالي فإن الإضراب حق مكفول في القانون الأساسي (الدستور)، لكن المفاجئ أن منظومة التشريع الفلسطيني تفتقر لقانون ينظم الإضراب في

الوظيفة العمومية، وما ورد من تنظيم في قانون العمل الفلسطيني لسنة ٢٠٠٠، في المادة (٦٧)، لا ينطبق على موظفي الحكومة والهيئات المحلية، وفق ما حدده نطاق تطبيق قانون العمل في المادة (٣) التي نصت صراحة على أن قانون العمل تسري أحكامه على جميع العمال وأصحاب العمل في فلسطين مستثنياً وفقا للبند الأول من المادة (٣)، موظفي الحكومة والهيئات المحلية. [١٨]

تنص المادة (٢٥) من القانون الأساس على أن «العمل حق لكل مواطن، وهو واجب وشرف، وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه»، أما البند (٤) فيشير إلى أن «الحق في الإضراب يمارَس في حدود القانون». وهنا لا بد أن تستوقفنا كلمة «في حدود القانون»؛ معناها، وتفسيرها، وهل الحق للجهات ذات العلاقة بالإضراب المفتوح، أم أن هناك حدوداً حددها القانون للإضراب، ووضع لها الضوابط والقيود ؟

في هذا المضمار، أشار المحامي علي أبو حبلة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (الذي نُشر في الجريدة الرسمية عام ٢٠٠٦، ومن ثم أصبح جزءاً من منظومة القانون الوطنية) كان قد تطرق إلى الحق في الإضراب، في المادة (٨) التي تنص على: «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة حق الإضراب، شريطة ممارسته وفقاً لقوانين البلد المعني». ويلاحظ على هذه المادة أنها أقرت الحق في الإضراب، ولكنها تركت للدولة تنظيم ممارسته وإمكانية تقييده وفقاً للقانون المحلي، ولكن بالتأكيد أي عملية تقييد لهذا الحق يتوجب أن تراعي ما هو متعارف عليه من شروط وارده في متن العهد، وأهمها: ألا يؤدي التقييد إلى إهدار الحق، وأن يكون هذا التقييد في ضوء المبادئ المتعارف عليها بين الأمم، وهدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي.

ويوضح أبو حبلة أن لجنة الحريات النقابية في «منظمة العمل الدولية» عملت على بناء مجموعة من السوابق المتعلقة بممارسة الحريات النقابية، ومنها الحالات التي يجوز فيها تقييد الحق في الإضراب، حيث أقرت إمكانية تقييد هذا الحق في حالتين هما: إضراب الموظفين الحكوميين الذين يمارسون السلطة باسم الدولة (العاملين في القوات المسلحة والشرطة، بالإضافة إلى الموظفين العموميين في المستويات الإدارية العليا التي ترسم السياسة والإدارة التوجيهية) كون ممارسة هذه الفئات حق الإضراب يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأمن العام للمجتمع. علماً أن العهد المذكور أشار صراحة في الفقرة الثانية من المادة (٨) إلى أنه «لا تحول هذه المادة دون إخضا ع أفراد القوات المسلحة أو رجال الشرطة أو موظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم لهذه الحقوق». أما الحالة الثانية التي حظرت فيها لجنة الحريات النقابية الإضراب فهي في مجال الخدمات العامة الأساسية فقط،

علما أن الممارسات الحكومية في أغلب أقطار العالم تكشف عن الرغبة في اعتبار أي نوع من الأعمال بأنه «خدمات أساسية».

وقد كشف الجدل الوطني حول إضراب المعلمين الحاجة إلى ضرورة سن تشريع ينظم الحق في الإضراب، وكيفية ممارسته في المرافق العامة لموظفي القطاع العام بشكل خاص، وبما يؤدي إلى إعمال فكرة التوازن بين مختلف الحقوق الإنسانية الأخرى كحق التقاضي والتعليم والصحة والغذاء، لا سيما أن هناك الكثير من القطاعات التي يشكو فيها العاملون ويبدون تظلمات مختلفة، وقد يستخدمون هذه الأداة كوسيلة ضد الحكومة والمجتمع، وخصوصاً أن الإضراب عادة ما يتم اللجوء إليه إثر فشل أو تعثر التفاوض الجماعي كوسيلة ضغط على أصحاب العمل أو الدولة.

وبخصوص إضراب المعلمين، يقول أبو حبلة: هناك قرار سابق لمحكمة العدل العليا الفلسطينية ألغت فيه إضراب المعلمين في كانون الأول ٢٠١٣، لمخالفته القانون والإجراءات التي اتبعت آنذاك، واعتبار أن اتحاد المعلمين أعلن عن الإضراب وشرع في تنفيذه دون الالتزام بقواعد الشكل والإجراءات القانونية. حيث قالت المحكمة في قرارها إن قيام المستدعى ضده (اتحاد المعلمين) بالإضراب دون اتباع نص المادة (٦٧) من قانون العمل يشكل خرقاً فاضحاً للقانون، ويمس كرامة المعلمين، ويتسبب بضياع لحقوق الطلاب، وهو إجراء باطل لا يستند إلى أساس قانوني وواجب الإلغاء، حيث إن نص المادة (٧٦) من قانون العمل هو نص آمِر، يتعلق بالإجراءات القانونية وهي من النظام العام. وسردت المحكمة بنود المادة (٦٧) المتعلقة بأحكام الإضراب والإغلاق بأنه يجب توجيه تنبيه كتابي من الطرف المعني بالإضراب أو الإغلاق إلى الطرف الآخر وإلى الوزارة قبل أسبوعين من اتخاذ الإجراء موضحاً أسباب الإضراب أو الإغلاق، كما يكون التنبيه قبل أربعة أسابيع في المرافق العامة، وجاء في نص المادة أنه في حال الإضراب يكون التنبيه الكتابي موقعاً من ٥١٪ من عدد العاملين في المنشأة على الأقل، وفي حال الإغلاق تكون نفس النسبة من مجلس إدارة المنشأة، كما أنه لا يجوز الإضراب أو الإغلاق أثناء إجراءات النظر في النزاع الجماعي، وأخيراً يترتب على عرض نزاع العمل الجماعي على جهة الاختصاص وقف الإضراب أو الإغلاق.

يؤكد قرار محكمة العدل العليا أن إجراءات الإضراب والاستمرار فيه يخالفان القانون ويتسببان بضرر بليغ للمصلحة العامة، وأن الإمعان بالإضراب على الرغم من تجاوب الحكومة مع الطلبات أمر يتعارض واستمرار الإضراب، وأصبح من اللازم إنهاء الإضراب وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة. [١٩]

من جانبه، أكد المختص القانوني عماد صلاح الدين، أن القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين التي تنظم عمل الوزارات الحكومية

كفلت للموظفين والجهات النقابية الحكومية، الإضراب، كوسيلة ضغط على الحكومة مقابل الحصول على مطالب مستحقة للموظفين. مضيفاً إن «تهديدات رئيس الحكومة باتخاذ إجراءات عقابية وإدارية بحق المعلمين، إجراء غير قانوني، وتسلُّط على المعلمين، وتجاوز للقانون الأساسي الذي كفل للمعلمين الإضراب، وأن مطالب المعلمين قانونية ونقابية وليس حزبية، وقضيتهم ليست سياسية، لذلك يجب على الحكومة حلها والتجاوب معهم من خلال الاتفاق والحوار وليس التهديد واستخدام لغة القوة، خاصةً في ظل وجود حماية قانونية كفلها لهم القانون الأساسي».[٢٠]

كرامة المعلم .. وجهة نظر قانونية

أجمع حقوقيون فلسطينيون على أن حراكاً سلمياً للمعلمين عنوانه «الكرامة الإنسانية» لا يمكن أن تقوضه السلطة بالقوة، أو بإصدار الأوامر من الجهات الرسمية، وذلك في سياق تعليقهم على ردة الفعل الرسمية على حراك المعلمين الفلسطينيين، محذرين من أن غياب التعاطي مع مفهوم الكرامة للمعلمين يهيئ البيئة المناسبة للتمرد، داعين الحكومة إلى تفكيك مفهوم الكرامة عند المعلمين، وفهمه بشقيه المعنوي والمادي، وليس المادي فحسب كأساس لمعالجة حراك المعلمين. وجاءت أقوال الحقوقيين هذه، خلال برنامج «المنتدى القضائي» الذي تنتجه الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال) بالشراكة مع إذاعة (٢٤ أف أم)، ويقدمه الإعلامي المختص في الشأن القضائي ماجد العاروري.

وفي هذا البرنامج قال الدكتور سعيد زيداني: «علينا أن نميز حين نتحدث عن إضراب المعلمين بين مستويين، الأول يتمثل بمطالبات المعلمين بالنسبة للأجور والعلاوات والترقيات، وهذه شروط للحفاظ على الكرامة وعدم الانتقاص منها، والثاني أمور ذات أهمية أكبر، لها علاقة باتخاذ القرار، من يأمر ومن يطيع، فالمعلمون لا يقبلون بذلك حفاظاً على كرامتهم، لأن من يتصرف بناء على أوامر الآخرين يفقد حريته وكرامته».

من جانبه قال عصام العاروري، مدير مركز القدس للمساعدة القانونية، إن السلطة في عدة مراحل من حياتها لم تراع في إجراءاتها أن الشعب الفلسطيني شعب حساس تجاه مفهوم الكرامة، وأن أحد أسباب النضال الوطني الفلسطيني هو التمسك بالكرامة.

وقال الناشط الحقوقي هاني سميرات إن الحكومة لم تستطع تفكيك مفهوم الكرامة لتبحث عن القيم المخفية في حالة النزاع بين الحكومة والمعلمين، وقد فشلت في فهم معنى الكرامة، لأن إدارة الأزمة كانت سيئة، فإدارة الأزمة المثالية هي التي تخضع الشعارات التي تقوم بها الحركات والنقابات إلى التحليل العلمي، فتنظر إلى الجانبين: المادي والمعنوي القيمي. موضحاً أن الحكومة نظرت فقط إلى الجانب المادي، وسلطت الضوء على الأرقام المالية التي

يطالب بها الموظفون، لكنها في الجانب المعنوي فشلت فشلاً ذريعاً في فهم وإدراك مفهوم الكرامة، فالمعلم ليست مشكلته في الأرقام فقط ولكن لديه مشاكل أخرى تتعلق بنظرة المجتمع له، وعدم سماع الحكومة لصوته. [٢١]

وحول مفهوم الكرامة، قال زيداني: إنه بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الحقوق مشتقة من الكرامة، ولها علاقة وثيقة بمفهوم الكرامة، وبالقيمة الذاتية للإنسان. فالكرامة هي الأساس والمبدأ الذي تشتق منه الحقوق كافة، لأن الإنسان له قيمة كامنة ذاتية، فهو كائن يستحق الاحترام. وللمحافظة على احترامه لذاته، وعلى احترام الآخرين له؛ فإننا بحاجة إلى هذه الحقوق التي تشكل ضمانات وحمايات لهذه القيمة المتأصلة.

من جانبه، تناول العاروري انعكاس مفهوم الكرامة الإنسانية على القوانين والتشريعات الفلسطينية، موضحاً أنه «في التعامل مع فكرة الكرامة الإنسانية في القوانين والتقاضي لاحظنا منذ البداية أن القانون الأساسي الفلسطيني خلا من مفهوم الكرامة الإنسانية، على الرغم من أن هناك نصوصاً واضحة على مجموعة الحقوق في باب الحريات العامة التي تغطي ٢٤ مادة من القانون الأساسي». وأضاف: «كان لدينا تحد، وهو كيف نتحدى القضاء الفلسطيني باستخدام مفهوم الكرامة كأساس لمبدأ الحقوق والحريات، فأطلقنا حملة حرية الحركة والسفر للفلسطينيين بكرامة، وبدأنا كجزء من هذه الحملة بالضغط على السلطة الوطنية لتوفير وسائل نقل خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكان هناك تجاوب من القضاء الفلسطيني، فجاء في نص واضح أن الكرامة للإنسان أمر يحتم على السلطة ويلزمها أن تنفذ قانون حقوق المعاقين، وأن تزيل كل ما من شأنه المس بكرامة الأفراد ذوي الإعاقة. ودعا العاروري المشرع الفلسطيني إلى ضرورة أن يرتكز الدستور على أساس الكرامة على المستويات كافة. [٢٢]

الأثر الاقتصادي للإضراب

أوضح الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم أن هناك تداعيات اقتصادية خطيرة لإضراب المعلمين، الذي يشّل العملية التعليمية منذ أواسط شباط ٢٠١٦، مضيفاً إن هناك تأثيرات أخرى قد تظهر على المدى الطويل، إن استمر الحال على ما هو الآن. جاءت أقوال عبد الكريم في تقرير خاص على موقع «الاقتصادي»، أشار فيه إلى أن التداعيات المباشرة للإضراب تتمثل في تكلفة تعطل العملية التعليمية، قائلاً: «هذا بحد ذاته فيه خسارة في الإنتاجية، فتوقف نحو ٤٠ ألف معلم عن التدريس، يخلف فرصاً مفقودة، الأمر الذي يمثل هدراً للوقت والمال، فهم سيتقاضون أجورهم أثناء تعطلهم عن العمل».

ويلفت عبد الكريم إلى أن هناك مئات الآلاف من الطلبة الذين يذهبون بالمعتاد صباحاً إلى دوامهم، ويعودون في ساعات الظهر، وعدم

وجودهم في المدارس بالإضافة إلى الـ٤٠ ألف مدرس، يعني بالتأكيد فقدان قطاعات اقتصادية مختلفة فرصاً كثيرة، ذاكراً أن أكثر القطاعات تضرراً هي الحركة التجارية والمواصلات؛ حيث لهذا العدد الكبير من الأشخاص قوة شرائية ضخمة ومستمرة، وتوقفهم عن الدوام في مدارسهم سيعني بالتأكيد تعطل هذه القوة الشرائية، مستوضحاً عن حالة المقاصف المدرسية، التي تم تضمينها أو إحالتها للقطاع الخاص، الذي ناله جزء من الضرر، مبيناً أنه لم يتبين بعد كيف سيتم تدارك هذه الخسائر التي لحقت بالمقاصف المدرسية، وتعويضها، من خلال إعادة النظر في سبل التعاقد بين أصحاب هذه المقاصف ووزارة التربية.

أما في حال استمر إضراب المعلمين دون التوصل إلى اتفاق أو حل، فسيؤدي ذلك إلى حدوث تداعيات أكثر جدية، لكن على الرغم من خطورتها فما زالت هذه غير منظورة. ومن هذه التداعيات التي قد تظهر لاحقًا، تأخر انعقاد امتحانات الثانوية العامة «التوجيهي»، الأمر الذي سيفقد الكثير من الطلبة فرص الالتحاق في الجامعات، وهذا سيؤخر انضمامهم لسوق العمل وتحولهم إلى قوة منتجة، وسيؤثر سلباً على الجامعات نفسها. ويؤكد عبد الكريم أن هذه التداعيات ليست ذات قيمة في الوقت الحالي، وأنها ما زالت غير ملحوظة وغير مرئية، موضحاً أن ما قد يجعلها أكثر خطورة هو تفاقم الأزمة القائمة. ويضيف: «من الممكن تحمل هذه التداعيات حتى الآن، لكن الأهم من القلق حيالها هو محاولة الخروج بأقل الضرر وتجنب الأعباء الاقتصادية الناجمة عن إضراب المعلمين».

ويرى عبد الكريم أن من الصعب الحديث عن رقم محدد للخسائر التي خلفها إضراب المعلمين، وذلك لتقاطع العملية التربوية مع قطاعات اقتصادية أخرى، إلا أنه يرجح أن تكون هذه تقدّر بعشرات الملايين من الشواقل، مؤكداً أن إضراب المعلمين ضاعف أزمة الاقتصاد الفلسطيني وأرجعه سنوات إلى الوراء، وأنه سيؤخر أي فرصة لتعافيه. [٢٣]

خاتمة وخلاصات

ثمة أخطاء عديدة سبقت الإضراب، وكانت من بين مسبباته، وأخطاء أخرى وقعت أثناء الإضراب، وكانت سبباً في استعصاء المشكلة وتفاقمها... جميعنا يعلم أن رواتب المعلمين متدنية، ولا تكفي لحياة كريمة، وجميعنا متعاطف مع المعلمين، ومؤيد لمطالبهم، ونعلم أيضاً أن موارد السلطة محدودة، وأن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول الأول عن الحالة الصعبة للاقتصاد الفلسطيني، الذي يحول دون تحكمه بموارده، ونعلم أن أي اقتراض إضافي سيؤثر على الأجيال اللاحقة، وسيكلفنا جميعاً أثماناً سياسية .. ولكن، في ثقافتنا الفلسطينية اعتدنا أنه لا يمكن تحصيل حق إلا من خلال انتزاعه غصباً؛ بالتظاهرات والإضرابات، أي بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد والمال....

ويبدو أن إضراب المعلمين وتظاهراتهم، وأيضاً مشكلة النائبة «أبو بكر» التي تزامنت مع الإضراب، وغيرها من مشاكل ظهرت مؤخراً، كشفت العديد من مواطن الخلل في الممارسة الفلسطينية، وبرهنت على أنها ما زالت بعيدة عن ثقافة اللجوء للقضاء والاحتكام للقانون؛ فالمجتمعات التي تترسخ فيها ثقافة القانون ومؤسساته، نادراً ما تجد فيها مظاهر من هذا النوع (باستثناء المشاكل السياسية). المعلمون لم يلجؤوا لسلطة القضاء للمطالبة بحقوقهم، ربما لضعف ثقتهم بها، أو لإدراكهم أن حبالها طويلة، أو لأسباب أخرى، فإذا كان المعلمون، وهم الشريحة الواعية المثقفة في المجتمع لم تلجأ للقضاء، فعلينا أن نتوقع من بقية فئات المجتمع السلوك نفسه، وربما باستخدام أدوات وأساليب أكثر عنفاً. وطالما أن المجلس التشريعي معطل، وما لدينا من قوانين ولوائح إما قديمة وبحاجة لتجديد، أو مرتجلة وتنقصها اللوائح التنفيذية، فضلاً عن حاجتها كلها للمراجعة والتصحيح والتطوير. وبما أن العمل الحزبي والنقابي في مجتمعنا يقوم على الولاءات العائلية والقبيلة والجهوية، وحتى التربية والتعليم ما زالت تقليدية ومسكونة بالخوف من التغيير؛ فإننا بحاجة لوقت طويل وجهود جبارة لتصبح ثقافتنا قانونية، وتفكيرنا ومنهج عملنا مؤسساتياً ومنظماً، أي بعبارة أخرى، نحتاج جهوداً كبيرة حتى نخرج من شرنقة القبيلة إلى أفق الدولة.

عند الحديث عن أزمة الإضراب، سنجد أنه لا أحد يعترض على عدالة مطالب المعلمين ومشروعيتها، ولا أحد يقلل من أهمية وقيمة دور المعلمين، وفي المقابل لا أحد من المعلمين له عداوة خاصة مع وزارة التربية أو مع الحكومة، وحتى لو كانت هناك حالة من السخط على بعض مظاهر الفساد في السلطة، إلا أن ذلك لم يمنعهم من القيام بواجباتهم بكل روح الفداء والبذل .. كما أن جميع الأطراف تدرك حجم الخسائر الناجمة عن الإضراب، وتأثيراتها السلبية المدمرة على الطلبة، لذلك لا حاجة للحديث في هذه الأمور ... .

وحتى نشخص الأزمة الراهنة بشكل صحيح، باعتبار ذلك المدخل السليم للحل، من الخطأ إرجاع أسبابها إلى عنصر واحد فقط، وهو الظلم المزمن الذي أحاق بالمعلمين بأثر رجعي. فالأزمة مركبة ومعقدة ومتعددة الأوجه، والحل لا يقتصر على تصويب وضع المعلمين والاستجابة لمطالبهم المشروعة والمستحقة وحسب، على الرغم أهمية ذلك. فنحن بحاجة لحل جذري يعيد للعملية التربوية والتعليمية ألقها ومكانتها، ويضعها على سكة التطوير، ويعيد للمعلم كرامته واحترامه.

وعند الحديث عن النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها، يلزمنا مراجعتها مراجعة ثورية، تزيل كل «التابو» والمحرم من طريقها، وتضع المستقبل فقط أمام عينيها، كمعيار وهدف. ويلزمنا أن نحرر المؤسسة التربوية من بؤس

بيروقراطيتها، ورتابتها، وتفكيرها النمطي المحدود، لتتحول من كونها مؤسسة لتدجين المنخرطين فيها وتصنيفهم، إلى منظومة حية ديناميكية تتحرر في فضاءاتها الطاقات الخلاقة، وتنطلق المكنات الإبداعية، وتثور في أجوائها الأسئلة الإشكالية، والمبادرات المشاكسة. وهذا يعني أيضاً عدم ترك قطاع التعليم ساحة مهملةً ومجالاً لتغلغل الفئات المتعصبة، أو القوى المحافظة التقليدية التي تحارب أي محاولة للولوج للمستقبل، أو القوى التكفيرية والظلامية، وبالتالي من المفترض وضع معايير معينة للتعيين والرقابة على أداء المعلمين. وأيضاً نحتاج وضع منهاج تقدمي عصري يخلّص أجيالنا من ثقافة الحفظ والبصم والخضوع والخوف والتعصب.

وعند الحديث عن دور المعلم، لا نستطيع أن نطلب منه المواكبة والتطور والجدية، إذا لم نقدم له الحد الأدنى من كرامة العيش، وإذا لم يكن واضحاً له مسار نموه الوظيفي في غياب منظومة واضحة وشفافة ومتكاملة، لا يعرف المعلم فيها واجباته ومسؤولياته فحسب، بل يعرف أيضاً ممكنات تطوره المهني، والمسارات المحتملة لارتقائه الوظيفي.[٢٤]

في هذا السياق، كتب الأستاذ وسيم الكردي في مقالة له: «هناك معلمون في مجتمعنا الفلسطيني، وعلى الرغم من كل الظروف الصعبة والقاسية، تمكنوا من الارتقاء بالمهنة؛ واجتهدوا كثيراً في تطوير عملهم، وكان وازعهم الوحيد أن يكون لعملهم معنى على المستويين الشخصي والعام، ولكن هذا لا ينطبق على جميع المعلمين. فحينما يحصل المعلم على حقوقه، يصبح أكثر إدراكاً لواجباته والتزاماته، وهذه فرصة لإعادة الاعتبار للمهنة، كما هي فرصة لإعادة الاعتبار لحيوية المجتمع التربوي، حينها يمكن تكوين المعايير التي تحفّز المعلمين، وتطور قدراتهم، وتضعهم أمام تحديات جديدة، وأمام مسؤولية تاريخية في الارتقاء بالتعليم في فلسطين، وهذا يساهم في تقرير ارتقائهم المهني والوظيفي. لا يمكن أن نطالب المعلمين، عموماً، أن يذهبوا بالمهنة إلى مدى أبعد، وبخاصة فيما يخصُّ المحتوى التعليمي من ناحية، وأساليب التدريس من ناحية أخرى، وأن يسهموا بفاعلية في التغيير التربوي المنشود، قبل أن يحصلوا على حقوقهم الأساسية. إن تحفيز المعلمين بعد ذلك يحتاج إلى رؤية متكاملة وبنية وظيفية تسمح بالمساءلة من ناحية، وبالمكافأة من ناحية ثانية». [٢٥]

أما عند الحديث عن إنصاف المعلم ورفع الظلم عنه، فينبغي وضع الأسس العادلة والمعايير المنصفة الموحدة في التعامل مع كل موظفي السلطة الوطنية بمن فيهم المعلمون على حد سواء، وفي هذه الحالة يتم توزيع موارد السلطة بشكل عادل بين الجميع، وحتى لو حصل الجميع على أقل مما يتوقعون، فعلى الأقل نكون قد حققنا العدالة النسبية بينهم. الموضوع ليس في مدى قانونية الإضراب، وشرعية اللجان المشكّلة، وتفاصيل الأرقام

والنسب والتواريخ... الموضوع باختصار شديد هو غياب العدالة في تقسيم موارد السلطة، وفي بعض مظاهر الفساد، وسوء الإدارة، في النظرة المتخلفة تجاه قطاع التعليم، في النظرة الدونية تجاه المعلم... .

ومع استمرار الإضراب، ينبغي تفهم التشدد الذي يبديه المعلمون في المطالبة بحقوقهم، فالثقة بالحكومة مهزوزة، خاصة بعد تنصلها وتراجعها عن اتفاقيات تم التوقيع عليها، والشعور بالغبن والتمييز ضد المعلمين شعور متأصل يمتد إلى العام ١٩٩٤ الذي تأسست فيه السلطة. ومن هنا مطلوب من الحكومة أن ترمم جدران الثقة التي تصدعت طوال السنين الفائتة، مطلوب منها الاعتراف بالحقوق أولاً، والإقرار بمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، والعمل بشكل جدي على إنصاف المعلمين. وإعادة النظر في الملف الأهم والأكبر وهو غياب العدالة في توزيع الموازنة العامة على القطاعات المختلفة، وتصويب الخلل البنيوي في خطط التنمية في مجتمع يخضع للاحتلال.

وفي تعاطيها مع أزمة الإضراب، مطلوب منها إبداء المرونة والتفهّم والكف عن التهديد باتخاذ إجراءات عقابية، والتوقف عن التشكيك بنضال المعلمين المطلبي المشروع والنابع من معاناتهم، وعدم زجه وإقحامه في أجندات سياسية. وتقديم كل ما من شأنه بناء ثقة المعلمين بإمكانية تصويب أوضاعهم وبالاستجابة لمطالبهم المحقة. إذْ يمكن للحكومة أن تلجأ لتكتيكات معينة لكسر الإضراب، مثل التشكيك باللجان التي تحرك المعلمين، التهديد بمتطوعين يحلّون مكان المضربين، التلويح «برشوة» معلمين سيكسرون وحدة المعلمين، تخويف معلمين بموقعهم الوظيفي أو مصدر رزقهم، التهديد بفصل ذوي العقود المؤقتة إذا ما انضموا إلى زملائهم، الادعاء بأن الإضراب سياسي ومشبوه .. ولكن في حقيقة الأمر فإن الحكومة في هذه الحالة لن تعالج الأزمة، بل فقط ستعمل على تأجيلها، وبالتالي مفاقمتها، لتنفجر في المستقبل على نحو أخطر، وبخسائر أفدح بمرات .. وستكون قد حولت بعض المعلمين والمديرين إلى وشاة، وكتبة تقارير. إن نجحت محاولاتها بتفتيت قوة المعلمين وكسر إرادتهم؛ فإنها بذلك ستلحق ضرراً بالغاً بالمعلم، وبالمسيرة التعليمية، بل بالمجتمع الفلسطيني بكل مكوناته، وسنحتاج حينها إلى الكثير الكثير من أجل رتقه وجبره وإشفائه وإحيائه من جديد. [٢٦]

ومقابل ذلك، مطلوب من المعلمين والحكومة، على حد سواء، التوقف فوراً عن التعاطي مع الأزمة وكأنها معركة كسر عظم، أو إثبات من هو الأقوى، ومن هو المنتصر... وبالتالي، يتوجب أولاً الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطلبة، ومصلحة الوطن، والخسارة التي لا تقدر بثمن نتيجة وقف العملية التعليمية. وهذا يعني التوصل لحل وسط، بحيث يعيد للمعلم كرامته، وحقوقه، وتكون الحكومة قادرة على الإيفاء به.

الحلول والمقترحات كثيرة، منها ما هو واقعي

وممكن، ومنها ما هو خيالي وغير واقعي، لكن على الحكومة المبادرة باجتراح الحلول، فطالما أنها تعلم مدى حجم المعاناة التي يكابدها المعلمون، وتعلم ظروفهم جيداً، فلماذا لم تبادر مسبقاً إلى إيجاد حلول؟ أي قبل أن يضطروا للإضراب، مثلاً: البحث عن دعم، أو قروض، وتبني خطط تقشف، أو اقتطاع ضريبة معلم تؤخذ من ذوي الدخل المرتفع، أن تمنحهم علاوة سنوية محدودة بحيث تكون دائمة ومنتظمة، وحتى لو كانت بسيطة، فلو بدأنا بمثل حل كهذا قبل عشر سنوات مثلا، فعلى الأغلب لن يحتاج المعلمون إلى أي إضراب. أن تتخذ الحكومة سياسة الحوافز والمكافآت المالية لكل معلم متميز (تفعيل صندوق الإنجاز والتميز)، حينها بدلاً من التفكير بالإضراب سيفكر كل معلم بتقديم الأفضل .. لو أدركت الحكومة أهمية قطاع التعليم وأخرجت إدراكها هذا من حيز الشعارات والخطابة إلى حيز التنفيذ، فستفكر حينها برفع موازنة التعليم، على حساب موازنات أخرى أقل أهمية. لأنه في الواقع لا شيء أهم من التعليم.

ختاماً، إضراب المعلمين كلفنا الكثير مادياً ومعنوياً، وتحقيق مطالبهم كاملة سيكلف الحكومة مبالغ طائلة، ربما فوق طاقتها، ولكن تجاهل مطالبهم، أو الالتفاف عليها، أو إجبارهم على كسر الإضراب سيكلف المجتمع الفلسطيني خسائر فادحة على المديات القريبة والبعيدة، خسائر تفوق أضعاف الأرقام التي يجري الحديث عنها الآن، فإذا كان للعلم والتعليم ثمن باهظ، فإن الجهل والتجهيل يكبد المجتمعات خسائر لا يمكن تعويضها.

انتفض المعلم مطالباً بكرامته، لكنه قدم لنا درساً في معنى الكرامة، الكرامة الوطنية.

نهاية الإضراب

بعد الانتهاء من إعداد هذا الملف، ظهر الرئيس محمود عباس على شاشة تلفزيون فلسطين، وأعلن عن مبادرة لإنهاء الإضراب، ومنح المعلمين حقوقهم، وهذا نصها:

«الإخوة المعلمون والمعلمات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

منذ اللحظة الأولى تابعت باهتمام بالغ قضيتكم، وإيماناً مني بعدالة مطالبكم، وتقديراً لمكانتكم كمُربي أجيال، وبالتشاور مع دولة رئيس الحكومة الذي يحظى وحكومته بثقتي، ولكون اتحاد المعلمين إحدى قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان له دور مميز في مسيرتنا النضالية إلى جانب اتحاداتنا كافة، ومن واجبنا الحفاظ عليه، وعدم المساس به، ونرفض أي محاولة تهدف إلى خلق أي بدائل إلا من خلال الأساليب الديمقراطية حسب القوانين والأنظمة المعمول بها. وعليه فقد قررنا وبالتشاور مع رئيس الحكومة ما يلي:

- أولاً – إتمام تطبيق الاتفاق الموقع مع الحكومة واتحاد المعلمين عام ٢٠١٣ كاملاً.

- ثانياً – منح المعلمين زيادة طبيعة العمل بنسبة ١٠٪ موزعة بالتساوي مع بداية عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ على الرغم من الظروف المالية الصعبة وشُح الموارد المالية والإمكانات.
- ثالثاً – سيتم العمل على دراسة وضع الإداريين وِفق الاتفاق الموقع في ٢٠١٦/٢/١٨.
- رابعاً – قررت وبالتشاور مع مفوض عام المنظمات الشعبية تصحيح أوضا ع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين بالوسائل الديمقراطية.
- خامساً – ما تم الاتفاق عليه حول المتأخرات تدفع على أربع دفعات قبل ٢٠١٦/٩/١.

وبناءً على ذلك، أدعو الإخوة المعلمين والمعلمات والعاملين في وزارة التربية والتعليم كافة، إلى الدوام غداً لإنقاذ العام الدراسي والحفاظ على مسيرتنا التعليمية، مع إدراكي أنكم أهل للمسؤولية، وأن وطنيتكم تدفعكم إلى تلبية نداء الوطن».

وبعد ساعات قليلة اجتمع حراك المعلمين الموحد، وأعلن موافقته على مبادرة الرئيس بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٧، وإعطاء فرصة للحكومة لإثبات صدق نواياها وتنفيذ الاتفاق.

الهوامش

١ مهند عبد الحميد، دروس إضراب المعلمين، «الأيام»، ٢٠١٦/٠٣/٠١.

٢ حنان الحروب ضمن أفضل ٥٠ معلماً على مستوى العالم، وكالة «معا» الإخبارية، ٢٠١٥/١٢/١٥. http://maannews.net/Content.aspx?id=814430

٣ الحكومة تستطيع حل أزمة المعلمين بهذه المفاتيح، ٢٠١٦/٢/٢٣، موقع الاقتصادي، http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=c0671dy12609309Yc0671d

٤ نقلاً عن بوابة اقتصاد فلسطين – الحكومة تستطيع حل أزمة المعلمين بهذه المفاتيح، الاقتصادي.

http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=c0671dy12609309Yc0671d#sthash.0xB18441.eTnjWqM1.dpuf

٥ الحكومة تستطيع حل أزمة المعلمين بهذه المفاتيح، ٢٠١٦/٢/٢٣، موقع الاقتصادي، http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=c0671dy12609309Yc0671d

٦ يوسف الشايب: حراك المعلمين الموحد، «الأيام»، ٢٠١٦/٣/٩.

٧ «الأيام»، http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10a47269y279212649Y10a47269#sthash.xaytluVM.WewoyPTx.dpuf

٨ رئيس الوزراء، المعلمون يتقاضون الأجر الأعلى في الحكومة، موقع رام الله الإخباري، نقلاً عن صحيفة القدس، http://ra-mallah.city/post/55237/

٩ محمد أبو شحمة، رئيس الوزراء: المعلم غير مظلوم، «فلسطين أون لاين»، ٢٠١٦/٣/٣. http://felesteen.ps/details/news/159564/

١٠ خالد سليم، كاتب وإعلامي، من صفحته على «الفيسبوك».

١١ د. عصام عابدين، الطريق إلى نيل الحقوق المشروعة للمعلمين، صحيفة «الحدث»، العدد ٥٨، ١ آذار، ٢٠١٦.

١٢ تحذير صادر عن مؤسسة الحق بشأن إضراب المعلمين، مؤسسة الحق، ٢٠١٦/٢/١٧.

١٣ مهند عبد الحميد، دروس إضراب المعلمين، «الأيام»، ٢٠١٦/٠٣/٠١.

١٤ أحمد جميل، منظمة التحرير واتحاد المعلمين، جريدة الغد الأردنية، ٢٠١٦/٣/١

١٥ د. عصام عابدين، الطريق إلى نيل الحقوق المشروعة للمعلمين، صحيفة «الحدث»، العدد ٥٨، ١ آذار، ٢٠١٦.

١٦ يوسف الشايب، مبادرات متعددة لإنهاء أزمة المعلمين، «الأيام»، ٢٠١٦/٠٢/٢٦

١٧ يوسف الشايب، مبادرات متعددة لإنهاء أزمة المعلمين، «الأيام»، ٢٠١٦/٠٢/٢٦

١٨ حسين سليم، الإضراب حق كفله الدستور، ولم ينظمه القانون، أمد للإعلام، ٢٠١٦/٢/٢٣. http://www.amad.ps/ar/Details/112121

١٩ المحامي علي أبو حبلة، إضراب المعلمين: وفق التعريف والتفسير القانوني، «دنيا الوطن»، ٢٠١٦/٣/٥. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/03/05/396269.html

٢٠ محمد أبو شحمة، رئيس الوزراء: المعلم غير مظلوم، «فلسطين أون لاين»، ٢٠١٦/٣/٣. http://felesteen.ps/details/news/159564/

٢١ حقوقيون: حراك عنوانه «الكرامة الإنسانية للمعلم» لن تقوضه الأوامر والقوة، الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون. https://www.facebook.com/pal.Istqlal/posts/1708652296044873?pnref=story.unseen-section

٢٢ حقوقيون: حراك عنوانه «الكرامة الإنسانية للمعلم» لن تقوضه الأوامر والقوة، الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون. https://www.facebook.com/pal.Istqlal/posts/1708652296044873?pnref=story.unseen-section

٢٣ وفاء الحاج علي، «قرابة الـ٤٠ ألف معلم يتقاضون رواتبهم رغم الإضراب»، الاقتصادي. ٢٠١٦/٣/٨. http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=cab0f0y13283568Ycab0f0

٢٤ وسيم الكردي، حراك المعلمين: حياة حقيقية وحيوية ممكنة، رؤى تربوية، العدد ٥١، مؤسسة عبد المحسن القطان.

٢٥ وسيم الكردي، حراك المعلمين: حياة حقيقية وحيوية ممكنة، رؤى تربوية، العدد ٥١، مؤسسة عبد المحسن القطان.

٢٦ وسيم الكردي، حراك المعلمين: حياة حقيقية وحيوية ممكنة، رؤى تربوية، العدد ٥١، مؤسسة عبد المحسن القطان.

تحديات التعليم الفلسطيني:
مركزية العقل، استخدام المنهج العلمي وإنهاء الاحتلال

أ. هدى عوض*

يواجه سعي الفلسطينيين إلى الحرية بالمفهوم الفردي والجماعي، الثقافي والاقتصادي والسياسي، معضلات بنيوية أساسية تتمثل أولاً في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ونهبه الثروات والمصادر الطبيعية، وكذلك حالة من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي المتطور جداً.

ولا يمكن بحال من الأحوال إنجاز التطور العلمي والاقتصادي والثقافي المطلوب دونما كسر طوق الاحتلال.[1]

وفي خضم هذا المعترك تبرز مركزية السؤال الإستراتيجي حول إدخال الحداثة العلمية والمادية والثقافية إلى فلسطين، وفي الوقت نفسه التعامل مع ضرورات إنجاز المعركة من أجل الاستقلال.

يقول المفكر «غرامشي» إن الهيمنة العسكرية والسياسية والتبعية الاقتصادية التي هي من السمات الإشكالية لأي شعب تحت الاحتلال، وبخاصة الشعب الفلسطيني، يمكن الخروج منها باستخدام التعليم كأداة، والثقافة كساحة نضالية.[2]

إذاً، فالمهمة الرئيسة أمام الفلسطينيين هي اللحاق بالقرن الحادي والعشرين، على الأقل في مجال تحديث المناهج التعليمية وتطوير مؤسسات التعليم والبحث العلمي.[3]

والمثال الذي يمكننا اتباعه هو تطبيق أنظمة تعليمية حديثة ومتقدمة بالاستعانة بتجارب دول أخرى حديثة ومتقدمة، فالحداثة كحركة ثورية وشمولية جاءت عبر الاستعمار الحديث.

* محاضرة في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية/ جامعة بيرزيت.

الحداثة والتبعية إذاً ليسا مفهومين متعارضين بالضرورة، ولكن في الحالة الفلسطينية فإن شرط التبعية البنيوية المفروض على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني يشكل حاجزاً (كما حواجز الاحتلال الأخرى) يمنع الحداثة من المرور أو الاستقرار في فلسطين. والحداثة تعني هنا الثورة المعرفية وتحكيم العقل دائماً وإنتاج إجابات يقبلها العقل، فهي إذاً مسار إستراتيجي شامل.[٤]

والحداثة هنا هي حركة كلية شمولية فكرية ومادية، أما التبعية فهي نمط مشوه للنمو منتشر في الدول ما بعد الاستعمارية، وهما تسيران في مسارين متعاكسين تسيطر فيهما التبعية بآلياتها وقوانينها الإمبريالية على الحداثة المحلية أو الوطنية، فتؤدي إلى تشويهها وحرفها عن مسارها.

يفرض واقع التحديث الاقتصادي والسياسي والثقافي نفسه يوماً بعد يوم كضرورة حضارية وقومية، تسمح للفلسطينيين بأن يجدوا مكاناً أفضل وفاعلية أكبر في التاريخ الحديث، أما البديل عن هذا التحديث فهو الاستمرار في التبعية والتخلف.[٥]

تقول الأطروحة المركزية والأساسية لمدرسة التبعية إن سر تخلف البلدان النامية يكمن في العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة. يقول «سمير أمين» أحد أهم رموز هذه المدرسة: «تاريخ التطور الرأسمالي في أوروبا هو كذلك تاريخ التدمير الوحشي للشعوب المستعمرة».[٦]

أثبتت تجربة التحرر الاقتصادي والسياسي التي خاضتها أغلب البلدان المستعمرة صعوبة التخلص من الهيمنة الاقتصادية والسياسية بحكم تفوق الاستعمار التقني والإنتاجي الواضح.

حيث إن هذه التبعية متكاملة وشاملة ومتداخلة في الميادين كلها:

- فعلى الصعيد الاقتصادي تجد صناعة مفلسة ومشاريع غير إنتاجية ونمطاً استهلاكياً للمجتمع، ونشاطاً يكاد يكون معدوماً في مجال البحث العلمي.
- كما أن الوضع ليس أفضل على الصعيد الاجتماعي، حيث الفقر في الخدمات الاجتماعية والبطالة المتزايدة وأزمة السكن والزواج المبكر وغيرها من القضايا الاجتماعية.
- أما على صعيد التخطيط الحضري، فهناك اكتظاظ وانفجار سكاني وتلوث واختناق، والأمر سيان بالنسبة للوضع الصحي، أضف إلى ذلك سوء التغذية خصوصاً عند الأطفال والتلوث البيئي والأوبئة والأمراض دون وجود رعاية صحية شاملة.
- أما على الصعيد التعليمي، فهناك قصور عام في أداء الدور الإبداعي سواء في المدارس أو في المراحل الجامعية المختلفة بما يشمل المجالات العلمية وليس فقط الأدبية والإنسانية. وعلى الصعيد الثقافي هناك ركود متعمد ورقابة وقيود تجعل من القراءة عادة متقطعة.

وهنا لابد من التركيز على أن التعليم والثقافة

يمكن أن يشكلا ساحة للمقاومة والنضال، وكما يقول المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي: إن الهيمنة الفكرية والثقافية تؤدي إلى الهيمنة المادية والسياسية، وبالتالي فإن التخلص من الاحتلال يتطلب التخلص من الهيمنة الفكرية والثقافية للاحتلال.[٧]

يعتبر التعليم في العالم العربي عموماً أحد العوامل الرئيسة في استمرار أنظمة الحكم السلطوية أو الشمولية لعدة عقود، وذلك لافتقاده عدداً من الركائز المهمّة في التعليم الحديث والحركة الفكرية المعروفة بالحداثة، وإلزام التعليم الحكومي بتسويق رؤية النظام الحاكم.

أما في فلسطين، فقد استمرت مسيرة التعليم تحت الاحتلال على الرغم من الاحتلال، إذ بدأت مؤسسات التعليم العالي ككليات أو معاهد متوسطة لإعداد المدرسين. وعانى التعليم دائماً من نقص التمويل، والصعوبات الإدارية والقانونية التي وضعها الاحتلال كسياسة مقصودة للحد من تطور هذا القطاع. وسنناقش في هذه الورقة التطور التاريخي للمدارس والمعاهد والكليات التعليمية في فلسطين منذ فترة الانتداب البريطاني مروراً بالحكم الأردني وفترة الاحتلال الإسرائيلي، وأخيراً، نصل إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

على الرغم من الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني اتخذ من التعليم سلاحاً لتطوير مقدراته وزيادة صموده على أرضه ومكافحة الاحتلال والنضال ضده، وحقق الشعب الفلسطيني درجات عالية جداً في ترتيب التعليم وخصوصاً بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كما يوضح الجدول الآتي: [٨]

فنلندا	٠,٩٩
فرنسا	٠,٩٧
الولايات المتحدة	٠,٩٧
إسرائيل	٠,٩٥
اليابان	٠,٩٤
فلسطين	٠,٨٩
الكويت	٠,٨٧
البحرين	٠,٨٦
الأردن	٠,٨٦
لبنان	٠,٨٦
قطر	٠,٨٥
السعودية	٠,٨٢
مصر	٠,٧٣
باكستان	٠,٤٦

المشكلات البنيوية التي تعيق تقدم التعليم في فلسطين

لا يزال التعليم في فلسطين يعاني من العديد من المشكلات البنيوية التي تعيق تقدمه بالشكل المطلوب وتحد من مساهمته باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ومنها:

- أول هذه الجوانب افتقاره للتفكير النقدي (critical thinking).

- والجانب الثاني افتقاده للمنهجية ودراسة المنهجية.
- أما الجانب الثالث فهو عدم تعليم المنطق والفلسفة منذ الصغر.
- أما الجانب الرابع فيختص في القدرة البحثية للطالب، والتدريب على كتابة البحث منذ السنوات الأولى في المدرسة، حيث يصبح البحث إحدى الوسائل والأدوات التعليمية، وهذا هو محور هذه الورقة.
- الجانب الخامس يتعلق بأخلاقيات عملية التعلم والتعليم بشكل عام.
- الجانب السادس غياب الابتكار والتجديد والريادية المطلوبة لتشجيع الطالب على الاختراع والاكتشاف والإبداع.
- الجانب السابع عدم عرضه مواضيع الحريات والحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعية بالشكل المطلوب.
- الجانب الثامن يتناول مهارات اللغة العربية الأساسية والضرورية لتمكين الطالب من الكتابة بشكل مقروء وسليم خال من الأخطاء القواعدية أو الإملائية.

يدفع إهمال التفكير النقدي والبحث العلمي واستخدام الأسلوب التلقيني المباشر في التعليم الطالب إلى الحفظ والتكرار والتلقي، وهذه القيم التقليدية في التعليم تكرس الوضع القائم مهما كان، وبالتالي تخدم الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي خصوصاً. وقد يكون هذا العامل الرئيس في قبول الشعب رسالة نظام الحكم وتبريراته ومفهومه للأصدقاء والأعداء دونما تساؤل جدي من الشعب أو المعارضة والأحزاب المختلفة إذا وجدت.[٩] هذا يدفع أنظمة الحكم إلى تطوير شكل قمعي من أشكال السلطة وتوفير المصالح الخاصّة لأعضاء النظام الحاكم أو في حالات متطرفة إلى توريث الحكم.

وفي الجانب المقابل، تجد الأسلوب الحديث في التعليم المبني على مفاهيم التساؤل والاختلاف والتفكير والريادية، وهذه هي القيم الثورية في التعليم والتي تنسجم مع الحداثة، وتعتبر الخطوة الأولى في طريقنا للحاق بالعالم الحديث، وبناء جيل جديد قادر على استخدام التكنولوجيا وتطويعها وتطويرها.

أما النقطة الثانية، أي غياب المنهجية عن المنهاج التعليمي، فتهدف دون شك إلى تمرير رسالة النظام الحاكم أو معارضيه وتهربه من الاستحقاقات الأساسية المطلوبة منه. يصبح النقاش السياسي العام فارغاً من المضمون ومليئاً بعبارات التكرار والمدح والثناء للنظام، وفي حالات معينة تمسك بالكتب الخضراء أو السوداء دونما تساؤل أو استفسار. إن غياب المنهجية يمكّن النظام من الاستمرار في الحكم على الرغم من التحديات وتخوين كل الأطراف التي تدافع عن الشعب واتهامها بالعمالة للأطراف الأجنبية دونما دليل أو منطق سليم فيما يعرف بمفهوم المؤامرة.

النقطة الثالثة تتعلق ببناء مجتمع واع يصعب تضليله أو استغلاله من خلال الدعاية والإعلام

وأجنداتهما المختلفة سواء الداعمة لأنظمة الحكم أو المعارضة لها مثلاً، وذلك لأن الشعب المبني على أساس التحليل المنطقي للأحداث والمعلومات يستطيع أن يميز الصواب من الخطأ والحقائق من الادعاءات في الخطاب السياسي للأطراف المختلفة. وبالتالي فمن المهم تعليم المنطق وربما أيضاً الفلسفة. فالطالب يجب أن يعرف كيف يحكم أو يقرر على جملة معينة أو دلالة ما. ولا بد من الإقرار أن معظم الخلل مرده افتقاد الجمهور العربي إلى آلية التحكيم واتخاذ القرار، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية الراهنة.

النقطة الرابعة تتعلق بتوفير مصادر البحث العلمي للطلاب وخصوصاً المكتبات الرقمية والشبكات التعليمية ومهارات الكمبيوتر اللازمة للاستفادة من مصادر كهذه، وفي هذا العصر على الطالب في سنوات المدرسة الأولى أن يحصل على فرصة كاملة للاستفادة من مواقع مصادر المعلومات من خلال الشبكة العنكبوتية، إلا أن إتاحة الفرصة للطالب للوصول إلى مصادر المعرفة لا تكفي ولا تجعل منه باحثاً ما لم يمتلك قدرات أساسية في عمل البحث.

إن أخلاقيات التعليم الحالي هي أخلاقيات المجتمع في الغرب، فلا يمكن للطالب الذي ينهي المدرسة أن يبدأ بتعلم أخلاقيات الحياة في الجامعة فقط. إذ إن أي مفهوم اجتماعي أساسي هو بالضرورة مفهوم أخلاقي أيضاً، مثلاً المساواة الاجتماعية حيث سيكون من الصعب أن نبدأ بتعليم المساواة في الجامعة بينما الطالب يعيش مع أسرته وفي مدرسته حالاً مغايراً.

أما القضية السادسة، فهي قضية غياب الابتكار والتجديد، حيث نرى أثرها في نُدرة الاختراعات واعتماد الاقتصاد العربي على الاستهلاك دونما مساهمة في الإنتاج باستثناء إنتاج النفط في الدول التي لديها احتياطي نفطي. وفي هذا الصدد يوجد لدى إسرائيل سنوياً محصلة كبيرة جداً من براءات الاختراعات المسجلة تفوق تلك التي لدى الدول العربية مجتمعة للأسف الشديد.

إن عدم توعية المواطن بحقوقه مثل حقه في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، يعتبر تقصيراً كارثياً من الدولة ومؤسساتها المعنية، حيث إن معرفة هذه الحقوق ترقى بالمجتمع للوصول إلى الشكل الأكثر ديمقراطية في الحكم. وغياب هذا العامل ربما هو أهم العوامل في تثبيت الاستبداد. إن المشاركة السياسية للمواطنين كافة هي ضمانة لصون حقوقهم وفعالية النظام السياسي والمساواة بين المواطنين.

لا يمكن إغفال أهمية وضرورة تدريس اللغة العربية وخصوصاً في سنوات المدرسة الأولى، وتنمية قدرات التلاميذ في مجالات اللغة العربية المختلفة وأهمها الكتابة والإملاء والقواعد، حتى يتمكنوا من إنتاج مادة بحثية خالية من الأخطاء.

تبعات حالة الجمود في تطور نظام التعليم

يجب تطوير نظام التعليم حتى نتمكن من المشاركة مع باقي الشعوب والدول على قدم المساواة في البحث العلمي والإبداع والتنمية. يجب أن تترجم القيم الإنسانية الكبرى إلى واقع ملموس في مختلف المجالات وبالأساس في نظام التعليم كتشجيع الطلاب على البحث العلمي والقراءة النقدية للنصوص والتساؤل واختلاف الآراء وقبول الآخر والتعددية. دون ما تقدّم سيعيد المجتمع الفلسطيني إنتاج نفسه، وتستمر حالة التبعية والجمود التي لا نستطيع تحمل تبعاتها كالجهل والتخلف وقلة الإنتاج.

إن الربط بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي جعل النظرة للإنفاق على التعليم نوعاً من أنواع الاستثمار لأنه يزيد من إمكانيات الأشخاص ويزيد مستوى الإنتاج القومي . على ضوء ذلك يمكن التعرف إلى بعض النظريات ووجهات النظر وإسهامات الباحثين والمهتمين بموضوع البحث حتى نتمكن من إبراز مساهمة البحث على المستوى الفلسطيني من خلال النتائج المتوقعة . حيث إن اكتشاف وتطوير نظريات رأس المال البشري تكتسب أهمية كبيرة في تقدم التكنولوجيا بل هي من الأسس العملية لعملية النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى عملية النمو الشاملة والتي تدفعنا لذكر إنجازات وإسهامات العلماء في هذا المجال.[١٠] فعملية التعليم استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، وهي شكل من أشكال رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءاً من الفرد الذي يتلقاه، ويحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية. وعلى الرغم من التركيز في مجال الاستثمار على التعليم، فإن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري وخاصة في مجال التدريب، وهناك نوعان من الموارد التي تدخل في مجال التعليم وهي:

أ. الإيرادات (الفرصة) الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم. وتوجه مثلاً إلى سوق العمل.

ب. الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها مثل المختبرات العلمية اللازمة لتعليم المجالات العلمية كالطب والصيدلة والكيمياء والفيزياء والإلكترونيات. وهنا المعرفة أو التعليم في المجالات الأدبية أو الإنسانية تكون أقل تكلفة بكثير.

ويعاني مجال الاستثمار في التعليم في كثير من الحالات من تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري ومن عدم معاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

معيقات تطور نظام التعليم

لو نظرنا إلى معظم المؤسسات التعليمية الفلسطينية لوجدنا أنها تعاني من كثير من العقبات والصعوبات بعضها داخلي بنيوي في المؤسسة والبعض الآخر خارجي متأثر

بالظروف المحيطة كالاحتلال، ومن هذه المعيقات والصعوبات:

- مؤسسات التعليم العالي تعتمد اعتماداً كبيراً على الرسوم الدراسية في تغطية احتياجاتها المالية، ولكن مئات الآلاف من المواطنين الفقراء لا يستطيعون تحمل تكلفة التعليم العالي.[11]
- لا توجد استثمارات وعوائد ذاتية للجامعات الفلسطينية.
- لا توجد ميزانيات خاصة ومستقلة للبحث العلمي.
- غياب الحوافز المادية والمعنوية لدعم البحث العلمي.
- تعتبر تكاليف المباني والمعدات الرأس مالية والأراضي ضخمة الحجم وعالية التكلفة.
- التعليم العالي بحاجة ماسة إلى التطور بكل فروعه.
- وجود تباين في نسب الطلاب إلى الكوادر الإدارية إلى حد كبير وتختلف النسبة من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.
- الأسر الفلسطينية تتحمل الجزء الأكبر من التكاليف التعليمية لأبنائها، مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً عليها.
- هناك خصوصية لواقع التعليم في القدس، حيث تتعدد الجهات المشرفة على التعليم، وتمارس إسرائيل دوراً معطلاً لأي عملية تنموية حقيقية في هذا القطاع.[12]

بينما دول مثل فنلندا يكون التعليم فيها مجانياً في مراحل الدراسة كلها عدا المرحلة الثانوية والتي يتحمل فيها الطالب رسوماً غير باهظة، ويكون التعليم الجامعي فيها مجانياً، وهذا يظهر الأولوية التي توليها الحكومة الفنلندية لهذا القطاع والذي يعتبر من أفضل إن لم يكن أفضل نظام تعليمي في العالم. وكذلك تجارب دول من أستونيا واليابان وألمانيا وسنغافورة، حيث قال لي كوان يو مؤسس سنغافورة الحديثة: إنه لم يصنع معجزة في سنغافورة إنما المعلمون هم من صنعوا المعجزة بعد أن خصص موارد الدولة للتعليم ورفع مكانة المعلمين.[13]

أما بالنسبة لفلسطين فنحن أحوج الناس إلى نهضة شاملة علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية ويمكن الوصول لهذه النهضة بتحقيق معجزة فلسطينية على غرار سنغافورة أو فنلندا وهذا يتأتى فقط من خلال الاستثمار الحقيقي في التعليم.

الهوامش

1 Peter Mayo. Antonio Gramsci and his Relevance for the Education of Adults. Taylor & Francis. In Educational Philosophy and Theory. 09 Jan 2013Vol. 40, No. 3, 2008 pp. 418 – 435.

2 : John Hoben. Blue Collar Pedagogues: Democracy, "Vocational" Schooling
and Antonio Gramsci's Organic Intellectual. Memorial University, Faculty of Education. Page 4

٣ كانون الثاني ٢٠٠٦. ص٤ . دراسة أولية حول: التعليم والتعليم العالي في فلسطين. غازي الصوراني.

٤ برهان غليون. الحداثة ومركزية الإنسان. الحزب اليبرالي الديموقراطي العراقي. Sunday, June 24. 2012

٥ د. عبد الرحيم خالص. عقل الحداثة بحث في سبل نهضة الفكر العربي والإسلامي المعاصر. رؤى إستراتيجية، نيسان ٢٠١٥.

٦ سمير أمين. ما بعد الرأسمالية المتهالكة. دار الفارابي– بيروت– لبنان.٢٠٠٣. ص ١٣.

7 Valeriano Ramos, Jr. The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism. Theoretical Review No. 27, March-April 1982.
https://www.marxists.org/history/erol/periodicals/theoretical-review/1982301.htm

انظر أيضاً: سيار الجميل، مفهوم المثقف العضوي ودوره في التغيير. http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/1312-viewarticle.php?id=index-20071229

٨ تقرير التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٤.

٩ ميشيل فوكو، جنيالوجيا المعرفة. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. المغرب ص ٥٨.

١٠ دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين PDF - جامعة الأزهر – غزة.

تاريخ الدخول ٢٠١٦/١/٧ – الخميس.

١١ تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني: الإشكالات والآثار المستقبلية. بكدار. ٢٠٠٩.

١٢ سمير جبريل. التعليم في القدس واقع وتحديات. ص ٧٠.

13 Adam Lopez. How Finnish schools shine. The Guardian. Monday 9 April 2012.

الأبعاد القانونية للانتهاكات الإسرائيلية للمجاري المائية السطحية المشتركة حوض نهر الأردن - دراسة حالة

إكرام عمر*

تحظى قضية المياه في الصراع العربي الإسرائيلي بأهمية بالغة، كونها قضية سياسية بحتة ترتب وجودها واكتسبت أهميتها في أعقاب احتلال إسرائيل الأرضَ الفلسطينية والعربية المجاورة؛ ما أدى في النهاية إلى سيطرتها على الموارد المائية، وعلى الرغم من وجود العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، فإن هذه الدراسة تبحث في البعد القانوني للانتهاكات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن، من خلال الإجابة عن سؤالي البحث: ما هو الوضع القانوني للمجاري المائية السطحية المشتركة بشكل عام ومياه نهر الأردن بشكل خاص؟ وهل تشكل الانتهاكات والأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن خرقاً للقانون الدولي العام؟.

تفترض هذه الدراسة أن هناك انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولي وخرقاً للاتفاقيات الدولية التي تحدد طبيعة استغلال الأحواض والمجاري المائية السطحية وكيفيته، بشكل عام، ومياه نهر الأردن، بشكل خاص، وتستند الدراسة إلى قواعد واتفاقيات دولية، سيتم تناولها في هذه الدراسة التي تتضمن ثلاثة مباحث أساسية.

نظراً لمتطلبات الدراسة التي تفترض تحديد المفاهيم الجغرافية الخاصة بموضوعها، جسد المبحث الأول الأبعاد الجغرافية للمجاري المائية السطحية المشتركة بشكل عام، حيث تضمن المطلب الأول في هذا المبحث ماهية الأحواض

* كاتبة وباحثة فلسطينية.

المائية السطحية المشتركة وطبيعتها، باعتبار أن نهر الأردن ينبع ويجري في أراضي أكثر من دولة ويمثل حالة الدراسة لهذه الأحواض المشتركة، تناولت الدراسة في مطلبها الثاني البعد الجغرافي لحوض نهر الأردن.

يدل الخطاب الإسرائيلي على حجم الأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربية، فإسرائيل ما زالت ماضية في تنفيذ المبادئ والأفكار الصهيونية التي نشأت منذ زمن، ولعل أهم ما تدعو إليه هذه المبادئ أن السيطرة على الأراضي يجب أن تكون مصاحبةً للسيطرة على المياه العربية، بشكل عام، ومياه حوض نهر الأردن، بشكل خاص، وهذا ما توضحه الدراسة في المبحث الثاني، الذي يتناول الأطماع الصهيونية في مياه نهر الأردن وسياستها الرافضة للاعتراف بالحق العربي في استغلال مياه هذا الحوض، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الخطط الإسرائيلية ومشاريعها في استغلال نهر الأردن.

تقوم هذه الدراسة في مجملها على قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التي عمدت إسرائيل إلى انتهاكها، فمعاهدة (هلسنكي) حول حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود الدولية، وما تلاها من اتفاقيات وضعتها الأمم المتحدة، تشكّل الإطار المرجعي للبحث في قانونية الانتهاكات الإسرائيلية لمياه حوض نهر الأردن، وهو ما تستعرضه الدراسة في مبحثها الثالث الذي تستعرض فيه الباحثة الأحكام الدولية الخاصة بالأحواض المائية المشتركة، والاتفاقيات المتعلقة بتقسيم نهر الأردن واستغلاله، بالإضافة إلى الوضع القانوني للانتهاكات الإسرائيلية التي تمارس بحق مياه نهر الأردن.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل إطاراً قانونياً يؤكد حق الدول العربية المتشاطئة في نهر الأردن باستغلال مياهه، وذلك بالاعتماد على القانون الدولي العام، وحيث إن إسرائيل تمارس أشكال الانتهاك والمصادرة لمياه نهر الأردن كافة، وفي الوقت الذي ما زالت تتنصل فيه من الاتفاقيات الدولية كافة التي تمنح حقوق السيادة على مياه نهر الأردن، تبرز أهمية هذه الدراسة في تعميق الفهم القانوني لطبيعة هذه الممارسات.

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المراجع التي تناولت موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه المجاري المائية العربية والأطماع الإسرائيلية وانتهاكها مياه نهر الأردن على وجه الخصوص، فمن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وجدت الباحثة أن من بين الدراسات السابقة لموضوع البحث «الأبعاد القانونية للانتهاكات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن»)، دراسة أعدها فضل كعوش، الرئيس السابق لسلطة المياه الفلسطينية – الرئيس السابق للجنة المفاوضات حول المياه، ونشرت هذه الدراسة على بعض المواقع الإلكترونية، وقد كان عنوان الدراسة (الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه الدولي بشأن الحقوق الفلسطينية)،

واستعرض فيها الكاتب الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه في حوض نهر الأردن.

يذكر أن من بين الدراسات- التي تناولت موضوع الحقوق الفلسطينية في المياه من منظور القانون الدولي- رسالة ماجستير لطالبة الحقوق في جامعة القدس هدى الردايدة بعنوان (القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية: دراسة الحوض الجوفي الغربي في فلسطين في ضوء القانون الدولي).

المبحث الأول: الأبعاد الجغرافية

المطلب الأول: مفهوم المجاري السطحية المشتركة وجغرافيتها

يعتبر الماء أحد المقومات الأساسية في الحياة، ومن دونه لا يمكن أن يعيش كائن حي، فيه تحيا الخلائق ومن دونه لا تعيش، وقد اختلفت أشكال المياه ومصادرها، فهناك مصادر جوفية وأخرى سطحية تتمثل في مجاري مياه الأنهار والبحار والمحيطات، وبصرف النظر عن طبيعة مصدر الماء ونوعه، فقد شكل الحصول عليه والحفاظ على مصادره هدفاً للحضارات والأمم المتعاقبة، فكانت مجاري الأنهار وضفاف البحار ملاذاً للحضارات ومقصداً للشعوب، فعلى ضفافها نمت الحضارات وعلى شواطئها بنيت المدن وازدهرت، فحوضا (الراين) و(الدانوب) نمت عليهما الحضارتان اليونانية والرومانية، وعلى ضفاف النيل كانت الحضارة الفرعونية تشكل كيانها.

ومع التطور العمراني والتقدم التكنولوجي وبفعل النمو السكاني زادت الحاجة إلى المياه، وقد صاحب هذه الحاجة صراع على الحصول عليه، خاصة بين تلك الدول التي تجمعها ضفاف نهر واحد، أو بين الدول التي يجري في أراضيها نهر واحد، أي الدول المتشاطئة.

وحيث إن المجاري المائية السطحية المشتركة أحد مسببات الصراع بين الدول، فلا بد أن نوضح في هذه الدراسة ما هو تعريف المجرى المائي.

يقصد بالمجرى المائي الدولي وفقاً للمادة الثانية من مشروع استخدام المجاري الدولية (١٩٩٤) أنه «المجرى المائي الدولي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة وتمثل مياهه السطحية والجوفية بحكم علاقتهما المتداخلة كلاً واحداً، والذي تتدفق مياهه عادة صوب نقطة وصول مشتركة».[١]

أما اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، ١٩٩٧، والتي عُرفت «بقانون المياه» فقد نصت في المادة الثانية منها على أن «المقصود بمصطلح المجرى المائي الدولي هو شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل معاً بحكم علاقاتها الطبيعية بعضها ببعض نظاماً مائياً متصلاً وموحداً، وتقع أجزاء من هذا النظام في دول مختلفة، تسمى كل دولة منها بدولة المجرى المائي والتي يقع داخل إقليمها جزء من المجرى».[٢]

من هنا نجد أن مصطلح المجرى المائي يقصد به مجرى الماء الذي يقع في دول عدة، وحيث إن هناك في منطقتنا العربية أنهاراً تقع مجاريها

المائية في أكثر من دولة كالنيل والأردن ودجلة والفرات، فإن هذه الأنهار تعد أنهاراً دولية، كما أنها تعد من الأنهار الرئيسة في الشرق الأوسط، فنهر النيل أطول الأنهار العربية وينبع ويجري في أكثر من دولة، حاله كحال نهري دجلة والفرات ونهر الأردن.

هذا ويبلغ «عدد الأحواض النهرية المشتركة في العالم، بين دولتين أو أكثر، ٢٤٦ حوضاً، نسبة السكان الذين يعتمدون على مياه هذه الأحواض يقدر بنحو ٤٠٪ من سكان العالم، ونسبة الأراضي الزراعية التي يتم ريها، تصل إلى ٥٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية لدى الدول المتشاطئة. توصلت غالبية تلك الدول إلى تفاهمات فيما بينها أو أبرمت اتفاقيات نهائية للتعاون من أجل تحقيق الاستثمار الأفضل لمياه الأحواض الدولية المشتركة، وقد اهتدت واسترشدت جميعها بمبادئ قانون المياه الدولي وقواعده».[٣]

المطلب الثاني: البعد الجغرافي لحوض نهر الأردن

يقع مجرى نهر الأردن ضمن «منطقة انهدام البحر الميت ووادي الأردن في المنطقة الواقعة بين منخفض الحولة ومنطقة الأغوار الشمالية والوسطى وبحيرة طبريا وتبلغ مساحة حوضه ٤٣٥٣٥ كم، تضم أجزاء من خمس دول هي: الأردن وفلسطين وسورية ولبنان وإسرائيل، وتقع منابعه على ارتفاع ٥٢٢م فوق سطح البحر، فيما يقع مصبه على مستوى ٤٠٠م تحت سطح البحر، ويتراوح متوسط انحداره من ٢,٥م/كم إلى ٤م/كم ويبلغ طوله ١٩٢ كم، إلا أن طول مجراه الفعلي يصل إلى ٣٢٠ كم بسب تعاريجه وانحناءاته».[٤]

يعتبر نهر الأردن أهم مصدر مائي سطحي في المنطقة كونه «ينبع من عيون منحدرات جبل الشيخ بسورية ويتشكل في ثلاثة أنهار هي: بانياس ودان من سورية والحاصباني من لبنان، وتنحدر هذه الأنهار في الجزء الشمالي لتشكل الشريعة، ويدخل إلى بحيرة طبريا وبعد خروجه منها، يرفده نهر اليرموك من سورية بينما يقع نهر الليطاني بالكامل في الأراضي اللبنانية».[٥]

إن الناظر في طبوغرافية نهر الأردن يجد أنه يقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: هي «المجرى العلوي والذي يقع بين سلسلتي مرتفعات هضبة الجولان من الشرق وجبال الجليل من الغرب على ارتفاع ٧٠ متراً فوق سطح البحر بمساحة إجمالية قدرها ١١٥ كم مربع تشكل ١٦٪ من مساحة الحوض الإجمالي... تقع في هذا الجزء من الحوض أهم منابع الحوض وأنهاره الفرعية، كالحاصباني وبانياس والدان».[٦]

أما المجرى الأوسط من الحوض فـ«يقع ضمن المنطقة الممتدة من سهل الحولة وحتى بحيرة طبريا، ويتميز هذا المجرى بشدة الانحدار التي تصل نسبتها إلى ١٧,٥ م/كم».[٧]

المجرى السفلي لحوض نهر الأردن يقع «في المنطقة الممتدة من جنوب بحيرة طبريا ٢١٢ م تحت سطح البحر حتى مصبه في شمال البحر الميت ٤٠٠ م تحت سطح البحر، ويتضاعف

طول النهر في هذا المجرى ليصل إلى ١٠٥ كم، ويزداد اتساع مجراه إلى ٢٥ متراً بسب كثرة تعاريجه، وتقع فيه روافد النهر الجانبية كأودية الزرقاء ووادي العرب».[٨]

هذا «ويغذي نظام نهر الأردن المائي مناطق تبلغ مساحتها ١٧,٦٠٠ – ١٩,٨٠٠ كلم مربع ويجري فيها نحو ١٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، مع وجود تفاوت موسمي كبير، وتشكل الأراضي السورية أكبر مساحة لتغذية هذا النظام المائي، يتبعها الأردن ولبنان، أما إسرائيل والضفة الغربية فمساهمتهما ثانوية».[٩]

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية

يستعرض المبحث الثاني من هذه الدراسة والذي يتضمن مطلبين أساسيين، الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن (المطلب الأول)، وأبرز المشاريع المائية التي حاولت إسرائيل تنفيذها لاستغلال مياه النهر، وهو المطلب الثاني الذي حاولت الباحثة من خلاله التفريق بين المشاريع المائية التي استهدفت مياه نهر الأردن، فتفرع المطلب إلى ثلاثة فروع هي: مشاريع السيطرة الإسرائيلية، والمشاريع الدفاعية العربية، ومشاريع التسوية المائية.

المطلب الأول: الأطماع والانتهاكات الإسرائيلية في مياه نهر الأردن

على الرغم من أن الصراع العربي الإسرائيلي كان في الأساس صراعاً على الأرض فإن هذا الصراع مع مرور الوقت أخذ يتضمن قضايا أخرى ترافقت مع احتلال الأرض العربية، ومن ضمن هذه القضايا، المياه التي استولت عليها الحركة الصهيونية مع احتلالها الأرض، حيث شكل سلب المياه العربية جزءاً من الإستراتيجية الصهيونية القائمة على انتزاع الحقوق العربية، خاصة بعد أن عمدت إلى جلب أعداد كبيرة من المهاجرين بغية توطينهم في فلسطين، مما حدا بها إلى مصادرة المياه العربية والتي كان نهر الأردن واحداً منها.

لو تتبعنا تاريخ الأطماع الصهيونية في مياه نهر الأردن لوجدنا أنها تعود إلى بدايات المشروع الصهيوني في إقامة وطن لليهود في فلسطين، وبالتالي يمكن القول: إن الأطماع الصهيونية كانت على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى «في نهاية القرن التاسع عشر في الوقت الذي أصبحت فيه فلسطين خيار الحركة الصهيونية لتكون وطناً قومياً لليهود، عندها بدأ المهندسون والخبراء الصهاينة دراسة الأوضاع المائية في المنطقة العربية بوجه عام وفي فلسطين بوجه خاص».[١٠]

رأت الحركة الصهيونية أن من الضروري أن تشتمل الدولة المستقبلية على مواردها المائية التي من المفترض أن تكون كافية لمن سيقطنها، وتلبي عملية البناء في هذه الدولة سواء البناء الاقتصادي أو الزراعي، فـ «ظهرت في سنة ١٨٧٥ أول إشارة إلى الدعوة اليهودية القائلة بإمكان اتساع فلسطين والنقب لإسكان

ملايين من البشر وإمكان ري صحارى الجنوب إذا أمكن نقل بعض كميات المياه المتوافرة في شمالي فلسطين إلى جنوبيها تحقيقاً لهذا الغرض، وذلك بعد نشر تقرير بعثة الخبراء والمهندسين التي أوفدتها الجمعية العلمية البريطانية إلى فلسطين سنة ١٨٧٣ لتقصي ما فيها من موارد ومنها المياه».[١١]

إن المياه «هي التي دفعت المستعمرين الصهاينة الأوائل إلى التوجه إلى شمالي فلسطين، حيث تقع ٨٥٪ من مصادرها المائية، بغية الحصول على القاعدة الضرورية لتطوير الزراعة في المستعمرات، ثم السيطرة على الاحتياط المائي الذي يمكن استخدامه لتنمية المناطق الأكثر تخلفاً في فلسطين».[١٢]

في فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٢–١٩٤٨) «سعى اليهود إلى الحصول على الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها مستقبلاً، وإلى عرقلة قيام أي من الجهات العربية في الأردن وفلسطين باستثمار أي موارد مائية ذات صلة بمشاريعها».[١٣]

بعد حرب ١٩٤٨ وكنتيجة للحرب، أقيمت إسرائيل على معظم أراضي فلسطين الانتدابية، ومع احتلال هذه الأرض، اشتد الصراع على مواردها المائية، خاصة حوض نهر الأردن، وقد حدا ذلك بأميركا لإرسال مبعوث لها (اريك جونستون) ليحل الصراع عبر خطة (جونستون) التي «أعطت الأولوية في المياه لسورية، ووسعت من هذه الأولوية لتشمل الأردن».[١٤]

اشتد الصراع على مياه حوض نهر الأردن في أعقاب قيام إسرائيل بتحويل المياه من الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبريا إلى المناطق الساحلية وصحراء النقب؛ الأمر الذي دفع العرب لمنع إسرائيل من القيام بذلك من خلال محاولتهم تحويل مياه نهري بانياس والحاصباني، عندها وفي العام ١٩٦٤ وقعت اشتباكات وأجهضت عملية التحويل.

احتلت إسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، مرتفعات الجولان، وبالتالي سيطرت على منابع نهر الأردن بشكل كامل بالإضافة إلى سيطرتها على المجرى السفلي من النهر في أعقاب احتلالها الضفة الغربية، وبالتالي أصبح نهر الأردن بعد أن قامت إسرائيل بغزو لبنان في قبضة إسرائيل، فتصرفت بسيادة مطلقة على حوض نهر الأردن حيث «سحبت منه أكبر كمية ممكنة من المياه التي تسمح بها هيدرولوجية الحوض».[١٥]

تجسدت الأطماع الصهيونية والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على مياه نهر الأردن «في شكل مشروعات ومشروعات مضادة (بمساعدة عناصر خارجية)».[١٦]

لم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق العربية في مياه نهر الأردن عند ذلك، فبعد حرب ١٩٦٧ «اتبعت إسرائيل سياسة النهب المنظم حيال مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان، ففي الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، سارعت سلطة الاحتلال

الإسرائيلي – وبصورة آلية – إلى إصدار أوامر عسكرية وضعت بموجبها جميع مصادر المياه تحت سيطرتها المباشرة والكاملة (الأمر العسكري رقم ٩٢/ ٧ حزيران ١٩٧٦ والأمر العسكري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨».[١٧]

المطلب الثاني: المشاريع المائية لاستغلال مياه نهر الأردن

عند الحديث عن المشاريع الخاصة والمتعلقة باستغلال مياه نهر الأردن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجهة القائمة على هذه المشاريع والهدف من ورائها، فمن خلال البحث، وجدت الباحثة أن هناك مشاريع عمدت إسرائيل إلى تنفيذها وبمساعدة عناصر خارجية بهدف سلب مياه النهر وإن صحت تسميتها مشاريع (السيطرة)، في حين كانت هناك مشاريع مضادة يحاول العرب من خلالها المحافظة على حقوقهم المسلوبة، أما الفئة الثالثة من مشاريع استغلال مياه نهر الأردن فكانت تلك التي تهدف إلى حل والوصول إلى تسوية (مشاريع التسوية).

الفرع الأول: مشاريع السيطرة الإسرائيلية على مياه نهر الأردن

تعود بدايتها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث كانت الصهيونية ترى في فلسطين الدولة التي لا بد أن تحوي موارد تمكن سكانها من العيش، فهي فلسطين بأرضها ومياها مكان تستطيع فيه استيعاب المهاجرين، وكيف لها أن تنفذ هذه الأفكار على الأرض سوى بمجموعة من الخطط والمشاريع الهادفة إلى توحيد مصادر المياه وضمها إلى دولتها التي أرادت، ومن أهم هذه المشاريع:

١. خطة مافروماتس عام ١٩٢٢ وتقضي هذه الخطة «بتحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا وبناء قناتين لري الأراضي الزراعية في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن (قناة الغور الشرقية وقناة الغور الغربية) إضافة إلى بناء سدين رئيسين على جانبي النهر».[١٨]

٢. مشروع امتياز روتنبرغ عام ١٩٢٦ حيث منحت بريطانيا بموجبه «امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه نهر الأردن لبنحاس روتنبرغ وهو مهندس من نشطاء الحركة الصهيونية».[١٩]

٣. خطة ايونيدس ١٩٣٩ وقد «أجراها مدير التنمية البريطاني في حكومة شرق الأردن (م.ج. ايونيدس)»[٢٠] وذلك بناء على توصية من لجنة بيل الإنجليزية وتتضمن الخطة»:

- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك لري ٤٥ ألف دونم من أراضي الغور الشرقية.
- تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا.
- تأمين ٧٤٢ مليون متر مكعب سنوياً للري في شرق الأردن منها ٤٦٠ مليون متر مكعب من بحيرة طبريا.

- منع استثمار مياه نهر اليرموك وبحيرة طبريا إلا بموافقة شركة روتنبرغ اليهودية وتوقيع اتفاق استثمار مشترك معها.

نرى من خلال البنود التي تضمنتها الخطة أنها ترمي إلى السيطرة الإسرائيلية على مياه النهر، حيث عمل ايون يدس من خلال خطته على منح اليهود الحق في السيطرة على موارد الحوض المائية.[٢١]

٤. مشروع ميلك ١٩٣٨: أوفدت وزارة الزراعة الأميركية والتر كلاي لاودر ميلك «بذريعة أنه خبير بحماية التربة ومكلف دراسة استعمالاتها»،[٢٢] وقد كانت أحد بنود المشروع «تحويل منابع أنهار الحاصباني وبانياس ومياه نهر الليطاني لاستغلالها في ري الأراضي الزراعية داخل إسرائيل... وتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب لتأمين متطلبات المزارعين اليهود».[٢٣]

٥. مشروع سيمحا بلاس ١٩٤٤: اقترح هذا المشروع «حفر قناة مائية بين البحرين المتوسط والميت لغرض تعويض النقص بمياه البحر الميت نتيجة استثمار فوائض مياه نهر الأردن».[٢٤]

٦. مشروع هيز ١٩٤٧: كان هذا المشروع امتداداً لمشروع ميلك ومنفذاً له، حيث عمد المهندسان هيز وسافيدج إلى اقتراح «تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا... تجفيف بحيرة الحولة واستغلال أراضيها لأغراض الزراعة وتوزيعها على المهاجرين اليهود».[٢٥]

٧. بدأت إسرائيل في العام ١٩٥١ «بتجفيف مياه البحيرة على ٣ مراحل، كلفت ما مجموعه ٨ ملايين ليرة إسرائيلية، أشرف على تمويلها الصندوق القومي اليهودي وانتهت في تشرين الثاني من العام ١٩٥٧».[٢٦]

٨. مشروع الناقل القطري طبريا – النقب: «وهو عبارة عن مجموعة مشاريع أعدها (جون كوتون) بهدف تحويل مياه نهر الأردن ونقلها بالأنابيب إلى الأراضي الإسرائيلية».[٢٧] وقد بدأت إسرائيل في تنفيذه عام ١٩٥٣.

خطة السنوات السبع ١٩٥٣–١٩٦٠: وهي شبكة من المشاريع المائية أعدها (جون كوتون) بهدف «زيادة كميات المياه في إسرائيل من ٨١٠ ملايين متر مكعب في العام ١٩٥٢ إلى ١٧١٠ ملايين متر مكعب في العام ١٩٦٠».[٢٨]

مما سبق نجد أن إسرائيل وبمساعدة خارجية عمدت وعبر خطط ممنهجة إلى سلب العرب حقوقهم المائية على اعتبار أن لها حقوقاً مكتسبة جراء استيلائها على الأرض، فمنذ أن كانت الصهيونية فكراً إلى إقامة الدولة عام ١٩٤٨ وإلى يومنا هذا، ما زالت إسرائيل هي المسيطرة على مياه نهر الأردن وروافده، الأمر الذي يطرح تساؤلاً مفاده: كيف تعامل العرب مع هذه المخططات؟ وهذا ما ستوضحه الدراسة في تناولها للفرع الثاني من المشاريع المائية.

الفرع الثاني: المشاريع المائية العربية (الدفاعية عن الحقوق المائية العربية)

كما أسلفنا سابقاً يتسم الصراع العربي الإسرائيلي حول المياه بكونه مشاريع ومشاريع مضادة، فمقابل المشاريع الهادفة إلى تجريد العرب من حقوقهم المائية في حوض نهر الأردن، وجدنا أن هناك مشاريع مضادة حاول العرب تنفيذها بهدف حماية مصالحهم ومواردهم المائية في نهر الأردن، والتي أردت أن أسميها «المشاريع الدفاعية» ومن أهمها:

١. مشروع ماكدونالد عام ١٩٥١: وهو المشروع الذي «طلبت الحكومة الأردنية فيه من مؤسسة الاستشارات الهندسية المعروفة باسم ميردوك ماكدونالد وشركاه أن يطوروا مشروع ايزنيدس، كرد على المشروعات الهادفة إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى خارج حوض النهر».[٢٩] هذا ويتضمن المشروع ري الأراضي على جانبي النهر شرقه وغربه بين بحيرة طبريا والبحر الميت، كما اقترحت الشركة:[٣٠]

- تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا وسحبها إلى منطقة الأغوار في الضفة الغربية لري ما يزيد على ١٠٠ ألف دونم.
- إنشاء سد تحويلي على نهر اليرموك وسحب مياهه إلى منطقة الأغوار في الضفة الشرقية.
- ربط قناتي الغور الشرقي والغربي بشبكة أنابيب تحت نهر الأردن لري الأراضي الزراعية في منطقة أريحا.

على الرغم من أن المشروع كان يحمل في طياته المبدأ الأخلاقي في الاعتراف بحقوق العرب بالانتفاع في مياه النهر فإن هذا المبدأ لم يدم طويلاً لاسيما في ظل التهديدات التي وجهتها الحركة الصهيونية إلى ماكدونالد.

٢. مشروع بونجر ١٩٥٢: وحمل هذا المشروع اسم الخبير الذي كلفته الحكومة الأردنية وضع مشروع يتم من خلاله تخزين المياه في مكان ملائم ويكون ذلك بإنشاء سد في منطقة المقارن على نهر اليرموك، كل ذلك بهدف تمكين الأردن من توفير المياه نتيجة الطلب المتزايد عليها جراء تهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ وقد لقي هذا المشروع صدى من الوكالة الدولية لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن المشروع لم ير النور نتيجة الرفض اليهودي الذي بدوره مارس ضغوطاً على أميركا من أجل رفض المشروع؛ ما أثر على موقف الوكالة الدولية التي كانت أبدت استعدادها في وقت سابق للمساهمة في تمويله.

٣. مشروع بيكر وهيرزا عام ١٩٥٥: وهو مشروع الشركتين الأميركيتين بيكر وهيرزا اللتين طلبت منهما الحكومة الأردنية وضع مخططات لتنفيذ مشروع بونجر بعد إجراء بعض التعديلات المتعلقة بسد المقارن وبنائه وزيادة سعته.

الفرع الثالث: مشاريع التسوية المائية

هذا النوع من المشاريع من اسمه يعرف بالمشاريع التي أرادت حل الصراع المائي من خلال المواءمة بين المشاريع الصهيونية والمشاريع المضادة العربية ولعل من أبرزها:

مشروع تشارلز مارتن لعام ١٩٥٣: «وهو المشروع الذي حمل اسم المؤسسة الأميركية التي أعدته واستندت فكرة المشروع إلى توزيع مياه نهر الأردن بين دوله باستثناء لبنان».[٣١]

١. هذا وقد ارتأى المشروع أن تحظى إسرائيل بـ٣٩٤ مليون متر مكعب، في حين تحظى الأردن بـ٧٧٤ مليون متر مكعب، أما سورية فحصتها ٤٥ مليون متر مكعب، كما تضمن المشروع إنشاء سد تخزيني على نهر اليرموك وزيادة سعة بحيرة طبريا، الأمر الذي يعد رضوخاً للتوجهات الإسرائيلية والموافقة على تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا بدلاً من سد المقارن.

٢. خطة جونستون: حظيت هذه الخطة باهتمام بعض الخبراء الذين يرون فيها إطاراً قانونياً لحل الصراع المائي العربي الإسرائيلي وقاعدةً ومنطلقاً لتقسيم مياه المنطقة.

سميت الخطة بهذا الاسم نسبة إلى اريك جونستون، وهو ممثل الرئيس الأميركي إيزنهاور الذي كلف عام ١٩٥٣ مهام التفاوض بين دول المنطقة (سورية ولبنان والأردن وإسرائيل) لمحاولة إقناعها بمشروع موحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن.

استغرقت مهمة جونستون سنتين من الجولات التفاوضية المكوكية التي كانت على مدار أربع جولات من المفاوضات بين أطراف الصراع، وانتهى به الأمر إلى وضع خطة نهائية في ٣٠ أيلول ١٩٥٥، «فكانت حصة إسرائيل ٥٦٥ مليون متر مكعب، وحصة الأردن ٧٢٠ مليوناً وترك لسورية ١٣٢ مليون متر مكعب»،[٣٢] أما لبنان فقد حظي بـ٣٥ مليوناً.

بالإضافة إلى مبدأ تقاسم المياه الذي تبناه جونستون في خطته، فقد تضمن المشروع في خلاصته «تجفيف بحيرة الحولة واستصلاحها لغرض الزراعة واعتبار بحيرة طبريا خزاناً طبيعياً لمياه نهر الأردن واليرموك واستثمار مياه أنهر الحاصباني، الوازني، الدان وبانياس لري الجليل الأعلى ومناطق الحولة ووادي مرج ابن عامر، كما اقترح المشروع بناء سدين على نهر اليرموك المقارن والعدسية».[٣٣]

تتكون خطة جونستون من ركنين أساسيين: «حصص المياه والتعاون الإقليمي، فقبلت اللجان الفنية العربية والإسرائيلية بالحصص، لكن الجانب العربي ربط قبوله التعاون الإقليمي بحل المشكلة الفلسطينية وبناء عليه لم تتم المصادقة على الاتفاقية».[٣٤]

أعطت الخطة ٢٢٠ مليون متر من المياه سنوياً للفلسطينيين، لأن الضفة الغربية كانت جزءاً من الأردن في الخمسينيات وحدودها

الشرقية نهر الأردن، وقد استولت إسرائيل على حصة الضفة الغربية وعلى جزء من حصة الأردن، بحيث أضحت الضفة الغربية لا تستفيد من مياه نهر الأردن.

على الرغم من فشل جونستون- في جولته الرابعة من المفاوضات بين أطراف الصراع المائي- في الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف كافة إلا أنه يمكن اعتبار «خطة جونستون في الواقع عملت كنظام عرفي قانوني للمياه السطحية في وادي الأردن».[٣٥]

من كل ما سبق نجد أن إسرائيل حاولت وعبر سلسلة المشاريع التي تنفذها بمساعدة عناصر أجنبية، أن تستولي على مياه نهر الأردن بحيث تكون لها السيادة على الحوض.

المبحث الثالث: الأبعاد القانونية

بعد أن تحدثنا عن الأبعاد الجغرافية والسياسية للانتهاكات الإسرائيلية في مياه نهر الأردن، وبعد أن قدمنا عرضاً لأهم المشاريع المائية التي سعت إسرائيل لتنفيذها في حوض نهر الأردن، لا بد لنا أن نتعرف من خلال هذا المبحث إلى الكيفية التي تعامل فيها القانون الدولي مع المجاري المائية المشتركة بشكل عام، والاتفاقيات والمرجعيات القانونية الخاصة بمياه نهر الأردن في محاولة لوضع إطار قانوني للانتهاكات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن وذلك بالنظر إلى أحكام القانون الدولي وقواعده.

المطلب الأول: القانون الدولي والمرجعيات القانونية الخاصة بالمجاري المائية المشتركة

لو تتبعنا تاريخ نمو الحضارات ونشوئها لوجدنا أن جزءاً منها نما وترعرع على ضفاف الأنهار، ومع ازدياد حاجة الدول مع مرور الوقت للمياه وفي ظل التطور الصناعي والتكنولوجي بات وجود صيغة قانونية تنظم حقوق الدول المتشاطئة أمراً ملحاً، ولعل هذا بدا جلياً عندما قررت الدول الأوروبية في مؤتمر فينا عام ١٨١٥ إعادة تنظيم استخدام نهر الراين، حيث نص القرار على «أن تكون الملاحة في الأنهار المشتركة حرة تماماً ولا تمنع على أحد من دول المنبع حتى المصب طالما استخدمت للأغراض التجارية».[٣٦]

أما الاهتمام الدولي في وضع إطار قانوني وأحكام مرجعية تنظم عملية استغلال المياه المشتركة وتكفل حقوق الدول المتشاطئة فتعود إلى بدايات القرن العشرين، عندما بدأت تتعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار، حيث «زاد الاهتمام بهذا القانون عندما زادت حاجة الشعوب إلى المياه العذبة وتنوعت استخدامات مياه الأنهار الدولية، وقد عرف القانون الدولي للأنهار الدولية بأنه عبارة عن القواعد القانونية الدولية التي تحكم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية والمجاري المائية الدولية».[٣٧]

بدأ معهد القانون الدولي، في العام ١٩١٠، بصياغة قواعد قانونية لأغراض الري والزراعة

والصناعة، ففي العام ١٩١١ «صدر إعلان مدريد المتضمن أنه ليس من حق أي دولة من الدول المشاركة في حوض النهر أن تحدث تغييراً في طبيعة مياه الحوض من شأنه أن يلحق ضرراً بالدول الأخرى، كما يمنع على أي دولة إحداث أي تغيير في مجرى النهر أو التصرف بمياهه أو مجراه إلى درجة تؤدي إلى انخفاض منسوب المياه في الدول الأخرى إلا بموافقة هذه الدول».[٣٨]

أما المحطة الأولى في النظام القانوني المائي المعاصر، فكانت اتفاقية برشلونة عام ١٩٢١ التي كرست مبدأ حرية الملاحة التقليدية وأول من دعت إلى تدويل الأنهار المشتركة، حيث بدأ الاهتمام بتقنين مسألة المياه الدولية، وهي أول من دعا إلى استبدال مصطلح الأنهار الدولية بمجاري المياه ذات الفائدة الدولية كما أنها أكدت مبدأ سيادة الدول على الأجزاء المارة بأراضيها.

زادت، مع مرور الوقت، حاجة الدول إلى المياه، خاصة بعد أن تراجعت عملية الملاحة النهرية لصالح الأغراض الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، والتوسع في استخدامات مياه الأنهار وبروز استخدامات جديدة،[٣٩] وبالتالي كان لا بد من وضع القواعد والأحكام التي تنظم كيفية استخدام الأنهار المشتركة سواء للري أو الملاحة أو غير ذلك لينتهي الأمر في «جماعة القانون الدولي في دورتها المنعقدة في هلسنكي ١٩٦٦ والتي أعدت خلالها قواعد هلسنكي».[٤٠]

أما ما أقرت به (أحكام هلسنكي) فهو مبدأ العدالة في تقاسم مياه الأنهار الدولية وتوزيعها، حيث تعتبر معاهدة هلسنكي حول حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود الدولية بما في ذلك البحيرات الدولية «أول وأهم المرجعيات القانونية الدولية التي توصلت إلى وضعها الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، وقد جرى تطويرها في إطار معاهدة جديدة عام ١٩٩٢، ومن ثم عملت الأمم المتحدة على إعداد الاتفاقية القانونية التي عرفت باتفاقية قانون حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التطبيق حتى الآن، فإن أهميتها القانونية قد أكدتها محكمة العدل الدولية بعد أشهر فقط من تاريخ الإعلان عنها، حيث اعتمدتها المحكمة كمرجعية في النظر في بعض القضايا التي عرضت عليها ومن ضمنها قضية حوض نهر الدانوب».[١٤]

كانت الأمم المتحدة قد اتخذت مجموعة من القرارات الخاصة بتعزيز سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية نذكر منها رقم ١٠٨٣ الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وسيتم الحديث في السطور اللاحقة عن أهم المرجعيات القانونية في مسألة تنظيم استخدام المياه الدولية المشتركة، وهي:

- **أحكام هلسنكي ١٩٦٦:** وهي ما تعرف بقواعد هلسنكي بشأن استخدامات مياه

الأنهار الدولية، «التي تحكم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، ما لم يكن هناك اتفاق بين دول حوض النهر الدولي على تنظيم الانتفاع على نحو معين، أو في حالة وجود عرف إقليمي خاص بين هذه الدول في هذا الشأن وقد عُني الفصل الثاني من هذه القواعد بقواعد الاستخدامات العادلة لمياه النهر الدولي».[٤٢]

تنص المادة الرابعة من هذه القواعد على أن «لكل دولة من دول الحوض الحق في أراضيها في حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه حوض التصريف النهري».[٤٣]

أما المادة الخامسة فتضم بعض المعايير المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي»:[٤٤]

أ) جغرافية حوض النهر، ومن ضمنها امتداد مجرى النهر أو فروعه في إقليم كل دولة من دول الحوض.

ب) النظام الهيدرولوجي للحوض، ومن ضمنه الإسهام المائي لكل دولة من دول الحوض.

ج) المناخ السائد في حوض النهر.

د) الاستخدامات السابقة للمياه في حوض النهر ومن ضمنها بصفة خاصة الاستخدامات الحالية.

ه) الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

و) مدى اعتماد سكان كل دولة من دول حوض النهر على مياهه.

ز) التكلفة المقارنة بالوسائل البديلة لتغطية الاحتياجات الاقتصادية.

ح) مدى توافر المصادر المائية الأخرى.

ط) تجنب الفقد غير الضروري في استخدامات مياه الحوض.

ى) مدى إمكانية تعويض دولة أو أكثر من دول الحوض بوصف ذلك وسيلةً لتسوية الخلافات بشأن الانتفاع.

ك) المدى الذي يمكن معه إشباع حاجات الدولة بغير أن ينجم عن هذا الإشباع أضرار جوهرية لدولة أخرى من دول الحوض.

المادة السابعة تضيف: «لا تجد دولة الحوض نفسها محرومة في وقت معين من الاستخدام المعقول لمياه حوض التصريف الدولي بسبب احتجاز تلك المياه من أجل أن تستخدمها دولة أخرى في الحوض في المستقبل».[٤٥]

هذا «وطالبت أحكام هلسنكي الدول التي ترغب بإدخال تعديلات على طريقة الانتفاع بمياه نهر معين، كإنشاء سد أو تحويل مجرى نهر أو تحويره، الدخول في مفاوضات مع الدول المشاركة معها في الحوض للحصول على موافقتها، فإذا لم يتم الاتفاق يعرض الأمر على لجنة للتحكيم».[٤٦]

مما سبق نجد أن أحكام هلسنكي جاءت لتؤكد أن لكل دولة من دول الحوض الحق في نصيب معقول وعادل، وارتكزت هذه

القواعد إلى مبدأ العدالة في توزيع المياه المشتركة وطرق استخدامها.

- **قانون حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية للعام ١٩٩٧:** فقد «اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار ١٩٩٧ اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، بأغلبية ١٠٤ أصوات واعتراض ثلاث دول (الصين، تركيا، بوروندي) وامتناع ثلاث دول عن التصويت من بينها (مصر وفرنسا وإثيوبيا)».[٤٧] وهي الاتفاقية الإطارية التي استندت في مجملها إلى الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية منذ أن عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٦٦ (أحكام هلسنكي) ونقول هنا إطارية لأنها «تضع إطاراً عاماً يتمثل في مجموعة من المبادئ العامة الرئيسة والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير شؤون الملاحة، بحيث يلزم أن يتم وضع اتفاقية جديدة بشأن نهر معين أو جزء منه، أي أن الفلسفة التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في عملها لوضع هذه الاتفاقية قامت على أساس أن تنوع الأوضاع الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والسكانية الخاصة بأحواض الأنهار المختلفة، تفرض بالضرورة تنوعاً في القواعد الخاصة بكل نهر من الأنهار».[٤٨]

أما ما جاءت به هذه الاتفاقية التي تتضمن ٣٣ مادة والتي أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، فهو التأكيد على مبدأ الاقتسام العادل والمنصف ومبدأ الاستخدام البريء وغير الضار ومبدأ الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها.

نصت المادة ٥ من الاتفاقية – التي تصدرت الجزء الثاني «المبادئ العامة»، التي حملت عنوان «الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان» – على أن:[٤٩]

١. تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمه، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة. وبصورة خاصة، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة، والحصول على فوائد منه، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.
٢. تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة وتشمل هذه المشاركة حق استخدام المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على السواء، على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

أما المادة (٦) فقد جاءت لتوضح العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول وقد نصت»:[٥٠]

١. يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة

منصفة ومعقولة، بالمعنى المقصود الوارد وفق المادة (٥) أعلاه، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار بما في ذلك العوامل الآتية:

أ. العوامل الطبيعية وتشمل: العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والمناخية والأيكولوجية، والعوامل الأخرى ذات الصفة الطبيعية.

ب. السكان: جميع السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي.

ج. الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي.

ح. آثار أوجه الاستخدام أو الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي من إحدى دول المجرى المائي، على غيرها من دول المجرى المائي.

خ. طبيعة الإجراءات المتخذة وفعاليتها من دول المجرى المائي أو بعضها لحفظ موارد المياه للمجرى المائي وحمايتها بهدف تنميتها والاقتصاد في استخدامها.

ر. مدى توافر بدائل المياه ذات نوعية وقيمة مقارنة بمياه المجرى المائي الدولي المشترك.

ذ. يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل أعلاه، وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة. وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معاً والتوصل إلى استنتاج على أساسها يحقق الهدف الكل.

٢. تعزيز وتطوير أوجه التعاون بين دول المجرى المائي الدولي المشترك، بعد تطبيق ما ورد بالمادة (٥) أعلاه.

المادة السابعة من الاتفاقية جاءت لتوازن بين ما جاء في المادتين الخامسة والسادسة، حيث نصت على أنه «يجب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتركيز على التزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة»،[٥١] وذلك من خلال:

١. تتخذ دول المجرى المائي، عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى.

٢. ومع ذلك، فإنه متى وقع ضرر ذو شأن لدولة أخرى من دول المجرى المائي، تتخذ الدول التي سبب استخدامها هذا الضرر، عند عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام، كل التدابير المناسبة، مراعية أحكام المادتين ٥ و٦ بالتشاور مع الدولة المتضررة، من أجل تخفيف هذا الضرر وإزالته والقيام – عند الضرورة – بمناقشة مسألة التعويض».[٥٢]

أما مبدأ الالتزام بالتعاون في درء الأخطار، فقد حدده الجزء الثالث من

الاتفاقية والذي نص على أن «تتعاون دول المجرى المائي على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وإثبات حسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية للمجرى وإنشاء آليات قانونية وإدارية على شكل مجالس أو لجان مشتركة لتيسير عمليات التنسيق والتعاون المشترك».[٥٣]

المطلب الثاني: الاتفاقيات الخاصة بتوزيع مياه نهر الأردن

يمكن تقسيم الاتفاقيات التي تمت بخصوص توزيع مياه نهر الأردن إلى نوعين، وذلك حسب الجهة التي تم التوقيع معها:

- **أولاً**: الاتفاقيات التي تم توقيعها مع حكومات الانتداب وتشمل المعاهدة الموقعة عام ١٩٢٠ بين الحكومتين الفرنسية البريطانية حول مياه نهر الأردن، معاهدة عام ١٩٢٢، وقد نصت على أنه «يحق لحكومة فلسطين أو للأشخاص المنتدبين من قبلها إقامة سد على نهر الأردن أو روافده لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبريا»،[٥٤] أما الاتفاقية الأخرى فكانت معاهدة حسن الجوار الموقعة عام ١٩٢٦ بين بريطانيا وفرنسا، حيث استمر العمل فيها بالنصوص والعادات المحلية التي كانت سائدة في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات.
- **ثانيا**: الاتفاقيات التي وقعت مع إسرائيل، وتشمل اتفاقيتي وادي عربة التي وقعتها إسرائيل مع الأردن عام ١٩٩٤، ونصت المادة السادسة فيها على أن «يتفق الطرفان بشكل متبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك».[٥٥]

أما الاتفاقية الثانية التي أبرمتها إسرائيل فكانت مع الجانب الفلسطيني، وهي اتفاقية طابا الموقعة بتاريخ ٢٨/ ١٩٩٥/٩ حيث تم فيها لأول مرة الاعتراف بحقوق الفلسطينيين المائية، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأربعين على أن «تعترف إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، وسوف يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وتسوى في اتفاق الوضع الدائم الخاص بمصادر المياه المتعددة».[٥٦]

يذكر أن موضوع حقوق الفلسطينيين في مياههم الجوفية والسطحية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يُتطرق إليها بشكل صريح في إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ أو في اتفاق غزة–أريحا أولاً عام ١٩٩٤.

المطلب الثالث: الوضع القانوني للانتهاكات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن

استعرضت الدراسة في المبحث الثاني منها الأبعاد السياسية للأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن، حيث تم الحديث في هذا المبحث عن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق

المائية العربية في مياه النهر من خلال رزمة المشاريع التي حاولت من خلالها إسرائيل السيطرة على الحوض وروافده. وفي الإطار نفسه، قامت إسرائيل وما زالت تقوم بسلب العرب حقوقهم المائية، فبعد العام ١٩٦٧ وبعد أن احتلت إسرائيل فلسطين بأكملها صعدت إسرائيل من سياستها الهادفة إلى سرقة المياه العربية متذرعة بمبدأ أن السيطرة على الموارد الطبيعية جزء من السيطرة على الأرض، فقد «أقاموا المنشآت على الحوض العلوي في سهل الحولة (يجري ضخ أكثر من ١٤٠ مليون متر مكعب سنويًا من نهر الأردن العلوي قبل وصوله إلى بحيرة طبريا، لري الأراضي الزراعية في سهل الحولة)، كما يتم عبر بحيرة طبريا ضخ كميات كبيرة من مياه نهر الأردن إلى المناطق الساحلية وحتى شمال النقب عبر ما يعرف بمشروع مياه الأنبوب القطري، بمعدل يصل إلى أكثر من ٥٥٠ مليون متر مكعب، ونحو ١٢٠ مليون متر مكعب يتم ضخها إلى مناطق جنوب بحيرة طبريا وغور بيسان. وتقوم إسرائيل بتحويل نحو ١٢٠ مليون متر مكعب من تصريف نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا على مدار السنة. أما الجزء السفلي من النهر فلم تعد تجري فيه المياه باستثناء كميات قليلة جداً لا تتجاوز ٣٠ مليون متر مكعب، مصدرها مياه الينابيع المالحة ومياه المجاري غير المعالجة التي يتم تصريفها وتحويلها مباشرة إلى هذا الجزء من النهر من مناطق طبريا وبيسان وجوارها، مما أدى إلى تحول المجرى السفلي إلى مجرى مائي لجدول صغير ملوث بالكامل، لم تعد مياهه صالحة لأي نوع من الاستخدام».[٥٧]

أما بالنسبة للاستغلال الإسرائيلي لمياه بحيرة طبريا، فنجد أنها سيطرت على البحيرة على اعتبار أنها جزء من أراضيها: «أقامت محطات لضخ المياه من البحيرة إلى خارج حدوده، لري الأراضي الزراعية على امتداد السهل الساحلي وصولاً إلى شمالي النقب، وفي الوقت نفسه تم إغلاق مخارج الجزء السفلي من نهر الأردن، وذلك عند الساحل الجنوبي من البحيرة ببوابات حديدية».[٥٨]

تتسم السياسة الإسرائيلية بأنها سياسة تهدف إلى سلب مياه نهر الأردن وحرمان الدول العربية المتشاطئة من الاستفادة من مياه الحوض، خاصة في ظل وجود عجز مائي في هذه الدول، ولا تتوقف إسرائيل بانتهاكاتها عند هذا الحد، فما زالت تتنكر للحقوق المائية العربية في مياه النهر، فهي تواصل حرمانها الفلسطينيين بشكل خاص والدول المتشاطئة بشكل عام من الوصول إلى الحوض والانتفاع بمياهه وثرواته الطبيعية، رافضة مبدأ المساواة والمشاركة في إدارة بيئة الحوض وحمايتها وتطويرها.

تعد الأطماع الإسرائيلية الرامية إلى تجريد العرب من حقوقهم المائية في نهر الأردن انتهاكاً صريحاً للأحكام الدولية، فبما أن نهر الأردن يعد نهراً دولياً تشترك في حوضه الأردن وسورية

وفلسطين ولبنان وإسرائيل فإن كل ما تقوم به إسرائيل من إجراءات يلحق الضرر بمصالح الدول الأخرى أو يخفض كميات المياه المتدفقة ويحرم بعض الدول من الاستفادة من مياهه أو يلوث مجرى النهر، الأمر الذي يعد خرقاً ومخالفةً للقوانين الدولية الخاصة بمجاري المياه المشتركة، وذلك بالاستناد إلى المعطيات القانونية الآتية:

١. تتنصل إسرائيل من الأحكام والمرجعيات القانونية الخاصة بتوزيع المياه الدولية المشتركة وتقاسمها، فهي لم تلتزم بالتوصيات التي أقرتها جمعية القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٦٦، كما أنها ترفض الدخول في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ أو ما يعرف بقانون المياه.

٢. لم تلتزم إسرائيل في استخدامها مياه نهر الأردن بمبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين الذي نصت عليه المادتان الخامسة والسادسة من اتفاقية استخدام المجاري المائية.

٣. لم تلتزم إسرائيل بمبدأ الاستخدام البريء وغير الضار الذي نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، والتي تضمنت «لا يجوز لأي دولة يمر بها نهر دولي أن تتخذ أي تصرف للتأثير على حقوق الدول النهرية الأخرى ومصالحها دون تشاور»،[٥٩] فعلى أرض الواقع قامت «إسرائيل بإغلاق مخارج نهر الأردن السفلي ووقف وصول المياه إلى البحر الميت بشكل كامل، مما أدى إلى تراجع كبير في المسطح المائي للبحر».[٦٠]

٤. لم تلتزم إسرائيل بالاتفاقيات التي وقعتها مع العرب، فعلى سبيل المثال لم تلتزم بالاتفاقية التي وقعتها مع الفلسطينيين عام ١٩٩٥ (اتفاقية طابا) والتي تضمنت المادة الأربعون منها إقرار الحقوق الفلسطينية المائية.

٥. لم تلتزم إسرائيل بحصتها من المياه والتي أقرتها خطة جونستون عام ١٩٥٥، فعمدت إلى سرقة المياه العربية عبر مجموعة المشاريع التي هدفت إلى إحكام سيطرتها على مياه نهر الأردن، كمشروع الناقل القطري.

٦. لم تلتزم إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية كإعلان مدريد الذي تبناه معهد القانون الدولي، والذي جاء فيه «... كما يمنع على أي دولة إحداث تغيير في مجرى النهر أو التصرف بمياهه أو حجزها إلى درجة تؤدي إلى انخفاض منسوب المياه التي تسيل في الدول الأخرى إلا بموافقة هذه الدول».[٦١]

٧. لم تلتزم إسرائيل بالقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بسيادة الشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية، حيث اعتمد المجلس العديد من القرارات أهمها «القرار رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ الذي ينص على أنه يجب اتخاذ

إجراءات سريعة لتأمين الحماية الضرورية للأراضي والأملاك الخاصة ومصادر المياه في الأراضي المحتلة».[٦٢]

٨. قبل هذا وذاك، نجد أن الماء حق إنساني قامت إسرائيل بانتهاكه، فبروتوكول القانون الدولي الإنساني الصادر عام ١٩٧٧ نص على «حظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل مرافق الشرب وشبكات المياه وأشغال الري مهما كان الباعث، كما يحظر مؤتمر رابطة القانون الدولي تحويل المياه لأغراض عسكرية وحرمان شعب ما من موارده المائية».[٦٣]

خاتمة

منذ ما يزيد على قرن من الزمن وإسرائيل تحاول عبر مشاريعها ومخططاتها السيطرة على الموارد المائية العربية بشكل عام ومياه نهر الأردن بشكل خاص، وتذرعت بأن سيطرتها على مياه نهر الأردن إنما هو نتيجة طبيعية لسيادتها على هذه الأرض، لكن ذلك مخالف لمبادئ القانون الدولي الذي منح الشعوب حق تقرير المصير وحق الشعب لفلسطيني بأرضه وثرواته الطبيعية.

يعتبر قانون حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، لعام ١٩٩٧، ومرجعياته القانونية (أحكام هلسنكي ١٩٦٦) والاتفاقيات الدولية التي تعتبر مصدراً من مصادر القانون الدولي الملزمة وقرارات الأمم المتحدة وتوصيات الجمعية العامة التي اتُخذت بالإجماع وأصبحت فيما بعد عرفاً دولياً كلها مرجعيات قانونية، تبين أن إسرائيل ومن خلال ممارساتها الهادفة إلى سلب مياه نهر الأردن، انتهكت أحكام القانون الدولي وقواعده. فإسرائيل لم تلتزم بخطة المبعوث الأميركي جونستون للعام ١٩٥٥، حيث عمدت إلى سلب مياه نهر الأردن وسرقتها عبر سلسلة من المشاريع الهادفة إلى نهب مياه النهر والسيطرة على مجرى الحوض، الأمر الذي شكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي، كما أن إسرائيل تجاهلت ورفضت الاعتراف بالحقوق العربية في مياه نهر الأردن، كما أنها رفضت العمل بمبدأ الانتفاع العادل والمنصف المعقولين الذي نص عليه قانون حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

يتبين من خلال هذه الدراسة أن للدول العربية الواقعة على حوض نهر الأردن حقوقاً مائيةً في مياه الحوض كفلها القانون والأعراف الدولية الخاصة بتوزيع وتقسيم المياه بين الدول المتشاطئة، كما أنه وبالتوازي مع هذه الحقوق يتعين على إسرائيل تحمل المسؤولية الدولية جراء الضرر الذي لحق بمجرى النهر والاستخدام غير البريء الذي مارسته في الحوض، وبالتالي يتعين عليها تحمل المسؤولية القانونية وإصلاح الضرر الذي لحق بالنهر نتيجة الممارسات التي هدفت من خلالها إلى تلويث مياه النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا.

المصادر والمراجع:

- ابن خضراء، ظافر. الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل... ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- البرغوثي، بشير شريف. المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦.
- الربيعي، صاحب. الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن. السويد: ٢٠٠٠.
- الردايدة، هدى. القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية: دراسة الحوض الجوفي الغربي في فلسطين في ضوء القانون الدولي. القدس، معهد الحقوق، جامعة القدس، ٢٠٠٨.
- العضايلة، عادل محمد. الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٥.
- المجذوب، طارق. المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية – دراسة في دبلوماسية المياه. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩.
- الموسى، شريف. المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.
- حسين، فتحي علي. المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
- عامر، صلاح. «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية». السياسة الدولية، العدد ١٥٨ (٢٠٠٤/١٠/١)
- كعوش،فضل.الانتهاكاتالإسرائيليةلقانون المياه الدولي بشأن الحقوق الفلسطينية. موقع أمد للإعلام،٢٠١٣/١٢/٢١.
- محمد، داليا إسماعيل. المياه والعلاقات الدولية – دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية. القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

الهوامش

١ طارق المجذوب. المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية– دراسة في دبلوماسية المياه. (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم والأبحاث، ١٩٩٩)، ٢٤.

٢ فضل كعوش. الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه الدولي بشأن الحقوق الفلسطينية. موقع دنيا الوطن ومواقع أخرى، ٢٠١٣/١٢/٢١، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=8862

٣ المرجع السابق، ٢٤.

٤ عادل العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط– الحرب والسلام (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ١٠٠.

٥ داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية– دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ٢٠.

٦ العضايلة، الصراع على المياه، ١٠٠.

٧ المصدر السابق،١٠١.

٨ المصدر السابق، ١٠٢.

٩ شريف الموسى. المياه في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،١٩٩٧)،٢١.

١٠ العضايلة، الصراع على المياه، ١١٧.

١١ إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية، ٩١–٩٢.

١٢ المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن، ٤٧.

١٣ محمد، المياه والعلاقات الدولية، ٩٢.

١٤ الموسى، المياه في المفاوضات، ٢٥.

١٥ المصدر السابق، ٢٦.

١٦ فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط (القاهرة: دار جهاد، ١٩٩٧)، ١٦٧.

١٧ علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، «مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١، عدد ٤ خريف (١٩٩٠): ٤٩.

١٨ العضايلة، الصراع على المياه، ١١٨.

١٩ الموسى، المياه في المفاوضات، ٢٤.

٢٠ بشير شريف البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ١٧٩.

٢١ العضايلة، الصراع على المياه، ١١٩.

٢٢ البرغوثي، المطامع الإسرائيلية،١٨٠.

٢٣ العضايلة، الصراع على المياه ١٢٠.

٢٤ صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن (السويد: ٢٠٠٠)، ٣٦.

٢٥ المصدر السابق، ١٢٢.

٢٦ البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين،١٢٨.

٢٧ العضايلة، الصراع على المياه، ١٤٠.

٢٨ المصدر السابق، ١٤٢.

٢٩ حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية، ١٧٠.

٣٠ العضايلة، الصراع على المياه، ١٢٤.

٣١ المصدر السابق، ١٢٦.

٣٢ المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن، ١٧.

٣٣ الربيعي، الأمن المائي، ٣٩.

٣٤ الموسى، المياه في المفاوضات، ٥٣.

٣٥ المصدر السابق.

٣٦ العضايلة، الصراع على المياه، ١٨٣.

٣٧ محمد، المياه والعلاقات الدولية، ٤٥.

٣٨ العضايلة، الصراع على المياه، ١٨٤.

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ محمد، المياه والعلاقات الدولية ٤٢.

٤١ كعوش، الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه.

٤٢ صلاح عامر، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، السياسة الدولية، العدد ١٥٨ (٢٠٠٤/١٠/١) ١٠٤.

٤٣ محمد، المياه والعلاقات الدولية ٤٢.

٤٤ صلاح عامر «اتفاقية الأمم المتحدة»، ١٠٤.

٤٥ محمد، المياه والعلاقات الدولية، ٤٣.

٤٦ العضايلة، الصراع على المياه، ١٨٥.

٤٧ محمد، المياه والعلاقات الدولية، ٤٩.

٤٨ عامر، «اتفاقية الأمم المتحدة،» ١٠٩.

٤٩ المصدر السابق.

٥٠ كعوش، «الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه».

٥١ داليا، المياه والعلاقات الدولية، ٥٥.

٥٢ صلاح عامر، اتفاقية الأمم المتحدة، ١١٠.

٥٣ كعوش، « الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه».

٥٤ العضايلة، الصراع على المياه، ١٩٩.

٥٥ ظافر ابن خضراء، الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ١٣٩.

٥٦ العضايلة، الصراع على المياه، ٢٣٣

٥٧ كعوش، «الانتهاكات الإسرائيلية لقانون المياه».

٥٨ المصدر السابق.

٥٩ محمد، المياه والعلاقات الدولية، ٥٥.

٦٠ كعوش، الانتهاكات الإسرائيلية.

٦١ العضايلة، الصراع على المياه، ٢٠٤.

٦٢ هدى الردايدة،» القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية: دراسة الحوض الجوفي الغربي في فلسطين في ضوء القانون الدولي، «(بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت،٢٠٠٨) ٣٠.

٦٣ العضايلة، الصراع على المياه، ٢٠٥.

المعالم الإسلامية في القدس والتهويد الإسرائيلي

بكر أبوبكر*

أظهر تحقيقٌ رائي (تلفزي) بثته القناة العاشرة الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠١٤/٠١/٢٧ أن منظماتٍ يهودية – تعيش الأساطير في رأينا – تحظى بدعم حاخامات نافذين وسياسيين إسرائيليين، أنهت استعداداتها لبناء ما تسميه «الهيكل الثالث» المزعوم، تمهيداً لتدمير الأقصى المبارك ومن ضمنه قبة الصخرة المشرفة، وتهجير المسلمين من البلدة القديمة في القدس وهدم منازلهم وإقامة مراكز توراتية طبقاً لما كشفت عنه القناة.

قال «يهودا عيتصوني» الذي وصفته القناة بالعقل المدبر لبناء ما يسمى «الهيكل الثالث»، لمعد التقرير الذي بثه، رائي (تلفزة) فلسطين، في سياق برنامج أضواء على الإعلام الإسرائيلي الذي يعده ويقدمه الصحافي، أنس أبو عرقوب، إنه لا يعول على انهيار المسجد القبلي (الأقصى المغطى) نتيجة ومضة برق أو قصفة رعد، متعهداً بأن يتم تدمير المسجد الأقصى بأيدي اليهود، بالقول: «هذا المسجد سيتم تفكيكه بأيدينا، أنا لا أعلق أملي على ومضة برق أو على قصفة برق، أنا أتأمل أننا في النهاية، سندرك ما هو واجبنا، وسنؤديه».

وأجرت القناة حسب الوكالات في سياق تحقيقها مقابلات مع النشطاء اليهود الضالعين في إنجاز مخططات «الهيكل»، وبعضهم انتهى من إعداد المخططات الهيكلية لبناء الهيكل الثالث والبعض الآخر يعمل على جمع الحجارة لبناء الهيكل، وتجولت القناة في مزرعة بمستوطنة

* باحث وناشط سياسي.

«غوش عتصيون» تتم فيها تربية قطعان الخراف التي ستذبح كقرابين داخل الهيكل المزعوم.

وأكدت القناة أن عدداً كبيراً من اليهود يؤيد هدم المسجد الأقصى انطلاقاً من الإيمان بـ«المعتقدات المسيانية»، التي تزعم أن تدمير المسجد الأقصى سيعقبه اندلاع ما يطلقون عليه حرب يأجوج ومأجوج، والتي سيتخللها ظهور المسيح، ثم بناء ما يسمونه «الهيكل الثالث» المزعوم مكان المسجد الأقصى المبارك.

وبناءً عليه، سنتعرض لما يقدم عليه المتطرفون والحكومة الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك وعدد من المعالم الأخرى من مساجد وقلاع ومتاحف...، التي يدعون كذباً تبعيتها للتاريخ اليهودي، بينما الآثاريات كلها وبرواية الإسرائيليين من علماء الآثار تؤكد أن هذه الادعاءات عارية عن الحقيقة، فلم تشهد حبة رمل واحدة حتى الآن في فلسطين للتاريخ التوراتي المحرف والمزور مطلقاً (انظر علماء الآثار: إسرائيل فنكلستاين وزئيف هرتزوغ ونيل أشر سبيلبرغ).

وعليه، سنعرض فيما يلي عدداً من الأسماء والحقائق في القدس «وفلسطين» (لنقض المسميات المغلوطة)[1]

نتعرض في هذا الفصل للكشف عن الزيف أو التوهان المكلل بحجارة الفكر الجامد والنقل غير الناقد أو غير المرتبط بالعلم لكثير من المصطلحات والمسميات للمعالم أو القضايا ذات الصلة بمدينة القدس والتي تصب طوعاً أو كرهاً في تأكيد الرواية التوراتية المحرفة والمغلوطة بل والأسطورية التي تناطح الخرافة.

المسجد الأقصى

المسجد الأقصى في مدينة القدس العربية الفلسطينية هو كل الساحة المسوّرة: عندما نقول (المسجد الأقصى المبارك) تختلط الأمور في أذهان المسلمين، فمنهم من يعتبر أن الأقصى هو ذلك البناء ذو القبة الذهبية، والبعض الآخر يظن أن الأقصى المبارك هو ذلك البناء ذو القبة الرصاصية السوداء. ولكن مفهوم الأقصى المبارك الحقيقي أوسع من هذا وذاك.

يقع المسجد الأقصى المبارك على تلة في الزاوية الجنوبية الشرقية من مدينة القدس القديمة المسوّرة (البلدة القديمة)، والتي تقع في شرقي القدس في الضفة الغربية. والمسجد الأقصى له سور، أيضاً، وهو على شكل مضلع غير منتظم مساحته نحو ١٤٤ دونماً (١٤٤ كم متر مربع).

يشمل المسجد الأقصى:

قبة الصخرة المشرفة، (ذات القبة الذهبية) والموجودة في موقع القلب بالنسبة للمسجد الأقصى (ويستخدم الآن كمصلى للنساء يوم الجمعة).

المصلى القِبلِي (المسجد الجنوبي أو مبنى المسجد الأقصى)، ذو القبة الرصاصية السوداء، والواقع أقصى جنوب المسجد الأقصى، ناحية (القِبلة).

فضلاً عن نحو ٢٠٠ معلم آخر، ما بين مساجد، ومبانٍ، وقباب، وسبل، ومصاطب، وأروقة، ومدارس، وأشجار، ومحاريب، ومنابر، ومآذن، وأبواب، وآبار، ومكتبات، وساحات، ومكاتب لدائرة الأوقاف وما انبثق عنها: لجنة الزكاة، لجنة التراث الإسلامي، دور القرآن والحديث، خلوات غرف لأئمة المسجدين الكبيرين، وحراس المسجد الأقصى، ومخفر الشرطة.

«ما دار حوله السور بمساحته ١٤٤ كم مربع، هو المسجد الأقصى المبارك بمبانيه وساحاته وأسواره».

أهمية معرفة حدود الأقصى:

من دخل حدود الأقصى، فأدى الصلاة، سواء تحت شجرة من أشجاره، أو قبة من قبابه، أو فوق مصطبة، أو عند رواق، أو داخل قبة الصخرة أو المصلى القبلي، يحصل على الأجر المضاعف. وقد وردت عدة أحاديث تفيد بأن الصلاة فيه تعدل ١٠٠٠ صلاة أو ٥٠٠ (وبعضها يقول تعدل ٢٥٠ أو ١٠٠ صلاة) في غيره من المساجد سوى الحرمين المكي والمدني. وقد وردت أحاديث تفيد بأن الصلاة فيه خير من الدنيا وما فيها وأنها سبب لمحو الخطايا جميعها أيضاً.

من الجدير بالذكر، أنه لم يطرأ أي تغيير على مساحة المسجد الأقصى عبر العهود الإسلامية المتعاقبة وحتى يومنا هذا. فقد حفظ الله تعالى حدود هذا المسجد فلم يتعدها أحد من الناس إلى أن قام الأيوبيون والمماليك بترسيخ الحدود وأكملوا سور المسجد الأقصى كما نراه اليوم.

من بنى المسجد الأقصى؟ ومتى بني؟

حسب الرواية الإسلامية المتداولة، فإن المسجد الأقصى هو ثاني مسجد وضع في الأرض منذ أيام آدم عليه السلام بمساحة ١٤٤ ألف متر مربع:

آدم عليه السلام – كما المرويات الإسلامية – أول من خط حدود المسجد الأقصى.

في الحديث الشريف أن المسجد الأقصى المبارك هو ثاني مسجد وضع في الأرض. فعن أبي ذر الغفاري، رضي الله تعالى عنه، قال:

قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام»، قلت ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى»، قلت: كم كان بينهما؟ قال: «أربعون سنة، ثم أينما أدركتك الصلاة فصله، فإن الفضل فيه». (رواه البخاري).

يقال في مرويات المسلمين أن أول من بناه هو آدم عليه السلام، اختط حدوده بعد أربعين سنة من إرسائه قواعد البيت الحرام، بأمر من الله تعالى، دون أن يكون قبلهما كنيس ولا كنيسة ولا هيكل ولا معبد. وذكر بعض الفقهاء أن الملائكة هم بناة المسجد الأقصى.

يذكر علماء التاريخ والآثار حديثاً أن الثابت المادي لا يصدق على روايات التوراة مطلقاً من مثل بناء الهيكل سواء الأول أو الثاني ومن يسمونهم ملوك التوراة مثل داود وسليمان وأدوارهما في فلسطين أو القدس من حيث الجغرافيا والأحداث المضخمة، فلا دليل مطلقاً في أرض فلسطين اليوم على ذلك، وكما لا تصدق روايات المسلمين- المنقولة عن الإسرائيليات- جغرافياً عن المسجد الأقصى، أو تلك المنسوبة لآدم أو إبراهيم عليهما السلام، في مقابل أن الإسراء والمعراج واضح المعالم للرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، وما أكده بناء عمر بن الخطاب للمكان وتلاه الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد ومن تلاهم.

المسجد الأقصى والآثار:

ينقض وجود أحجار تعود إلى العهد الروماني في جدار الأقصى الروايات التوراتية عما يسمونه هيكل سليمان. فضلاً عن ذلك، فإن العثور على آثار تعود إلى العهد العربي اليبوسي (٣٠٠٠ ق.م) في أسواره تدل بشكل قاطع على أن المكان بمنشآته كان قائماً حتى قبل بعثة إبراهيم (١٩٠٠ ق.م) وموسى وعيسى عليهم السلام.

أما المعالم الحالية للمسجد الأقصى مثل المسجد العمري وقبة الصخرة وغيرها فهي من بناء المسلمين بعد الفتح الإسلامي.

قلعة داود أو برج داود (بناء روماني فقط)

هو قصر بناه هيرودس في القرن الأول الميلادي، احتوى قصره على عدة أبراج أحدها يدعى برج فصايل، ويقع البرج في الجهة الغربية من المدينة.

قدم إلى المدينة، في العام ٧٠ م، المؤرخ «يوسفيوس فيلافيس» وبناءً على رواية التوراة، فإن داود كان يراقب من مكان مرتفع النساء أثناء استحمامهن وجد «يوسفيوس» أن هذا البرج العالي يطل على بركة مياه، فسجل في كتبه أنه برج داود واستمرت التسمية في العهد البيزنطي، ومن ثم أطلق المسلمون على الشارع اسم مزراب داود (لم يكن هناك أي سرداب أو شيء يتعلق بداود، وما ذكر في كتاب «الأنس الجليل» حول ذلك عار عن الصحة) فيما قام صلاح الدين ببناء جامع فيه سماه محراب داود، واستمر الوضع كذلك نظراً لأهمية النبي داود عند المسلمين.

نفت الحفريات الأثرية أي علاقة لداود بالمكان، وظهر اسم البرج الحقيقي أي فصايل،

وللحفاظ على المسمى تم إطلاق الاسم على مئذنة القلعة العثمانية واليوم هي شعار القلعة بل هي الشعار الذي استخدمه «شارون» خلال حملته الانتخابية.[٢]

مقام النبي داود

(لا يوجد داود، والقبر إفرنجي)

هو مقام (يشار إليه أحياناً كقبر) يقع في الطابق السفلي من جامع عليّة العشاء الأخير، وهو موقع كانت تقوم عليه كنيسة بيزنطية ومن ثم إفرنجية (صليبية) تخليداً لحادثة العشاء الأخير للسيد المسيح. حوّلها المعظم عيسى الأيوبي إلى جامع، وفي العهد التركي عوض الأتراك عنها رهبان الفرنسيسكان بقطعة أرض يقام اليوم عليها دير الفرنسيسكان بالقرب من باب الجديد للحفاظ على الجامع كملكية إسلامية.

يوجد قبر في الطابق السفلي من المبنى. يعود تاريخ بناء القبر إلى العهد الفرنجي (الصليبي) ولا يمت بأي صلة كانت إلى النبي داود لا من قريب ولا من بعيد. كما هو الحال في كثير من مقامات الأنبياء والشخصيات التي تقام في كثير من الأحيان في أماكن ماتوا بها، ودفن أشخاص تتوافق أسماؤهم مع هذه الشخصيات وبعد زمن ينسى الناس صاحب القبر الحقيقي فيحولونه إلى قبر نبي أو شخصية معروفة، كما هو الحال في ما يسمى قبر النبي يوسف في نابلس – وهو في الحقيقة قبر الشيخ يوسف دويكات منذ العصر العثماني– ولا نستبعد أن يكون هذا ما جرى في عليّة العشاء الأخير. وعلى الرغم من ملكية المسلمين للمكان فإنه مصادر ويمنع الاحتلال الصلاة فيه، أو نداء الأذان في مئذنته، وهو تحت السيطرة الإسرائيلية ويستخدم الآن ككنيس، وتمت تسميته من الاحتلال بباب داوود، وهو باب القدس.

ويقول عنه د.عفيف بهنسي في بحثه عن عمارة القدس (مسجد النبي داود الذي أنشأه سليمان القانوني، هو مجمع معماري، وقد حوّله الإسرائيليون إلى كنيس وأزيلت الكتابات القرآنية منه واستبدلت بكتابة عبرية، وكما أنشأ جامع المولولة ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧ والمسجد القيمري).

كرسي سليمان

(الخليفة سليمان بن عبد الملك)[٣]

مبنى موجود بالقرب من باب الأسباط (أحد أبواب المسجد الأقصى) وداخله مقام، ويعتقد سكان القدس أنه المكان الذي مات فيه (النبي) سليمان على كرسيه. لكن حقيقة الأمر هي أن سليمان بن عبد الملك قد وضع كرسياً له في هذا المبنى داخل المسجد الأقصى لأخذ البيعة بالخلافة بعد وفاة أخيه الوليد بن عبد الملك، ونظراً لتشابه الأسماء تداخلت الخرافة بالحقيقة.

مغارة سليمان
(مغارة الكتان، ولا يوجد سليمان)

هي مغارة الكتان، ولا أدري متى ظهر مسمى مغارة سليمان لهذه المغارة والتي تقع بالقرب من باب العامود، ولا يوجد حقيقة للمقولة التي تقول إنها تمتد لتصل للصخرة داخل المسجد الأقصى المبارك.[٤]

برك سليمان (السلطان سليمان القانوني)

برك سليمان فقط مسمى، وهذه البرك لا علاقة لها بسيدنا سليمان عليه السلام، وهي سميت نسبة إلى السلطان سليمان القانوني الذي قام بمشروع مائي متكامل لمدينة القدس ورمّم كل البرك القديمة والقنوات الموصلة للماء.

باب حِطَّة

وهو أحد أبواب المسجد الأقصى ويربطه بعض المفسرين المعتمدين على التوراة خطأً بالآية الكريمة «وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم»، وببداية هذه الآية «وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا»، ويدعون- بلا علم من التاريخ- أن القدس هي القرية المقصودة، والقدس القديمة هي أرض ليست ذات زرع بل على خط الصحراء، وعلينا أن نتذكر أن في موضع سؤالهم عن الطعام نجد الآية الكريمة تجيبهم بهبوط مصر، مما يجعل تفسير الآية السابقة حول القرية غير صحيح مطلقاً، بل يجب أن يكون موقع ما في مصر (في الأبحاث الحديثة هي منطقة مصر اليمنية).[٥]

المصلى المرواني

هو بناء إسلامي خالص، وليس كما يذكر مؤلف (الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل) بأنه من بقايا الأقصى القديم من بناء سليمان (النبي-الملك) فلا صحة لذلك أبداً، بل اعتمد بذلك على التوراة، والآثار تؤكد انه إسلامي البناء أموي الصنعة.

قبر أبيشلوم (قبر روماني)

والاسم معناه «أبو السلام»، وتذكر التوراة أنه ابن داود، وقد قام بثورة ضد والده، حتى يرث الحكم وقتل في وادي جهنم في قرية سلوان ودفن في بناء مكعب الشكل طول ضلعه ٦,٨٠م وفوقه قلنسوة تزيد من ارتفاعه حتى يصل طوله إلى ١٥ م، ويدعوه السكان بطنطور فرعون. ولا يجوز نسبة هذا القبر إلى المدعو «أبيشلوم» حيث إن القبر يرجع إلى القرن الأول- الثاني الميلادي أي العهد الروماني أي أنه من حيث البناء حديث نسبياً حسب التاريخ، علاوة على أن تاريخ التوراة-التناخ من حيث المسرح الجغرافي والآثار لا يشير مطلقاً إلى أي انطباق على جغرافيا فلسطين أو القدس، وفي أبحاث أخرى فإن مسرح أحداث التوراة التاريخي هو في اليمن القديم.

أورسالم (عربي كنعاني)

أورسالم أو «أورشاليم» اسم عربي كنعاني- والكنعانيون أو الكُنانيون عرب يمنيون من بني كُنانة في الجزيرة العربية واليمن- معناه مدينة

السلام، وهو اسم موجود قبل سنة ٢٠٠٠ ق.م، أي قبل وجود إبراهيم عليه السلام (لم يكن إبراهيم إلا عربياً عاش في الحجاز أو اليمن القديم كما يوضح القرآن الكريم) وحسب الأبحاث الحديثة، علاوة على أنه وكما أثبت الباحث والمفكر العربي فاضل الربيعي في كتابه النفيس (القدس ليست أورشليم) (أن هناك ٣ قدس وواحدة هي أورشليم، والأماكن أو المواقع أو الجبال الأربعة موجودة جغرافياً في اليمن القديم، حتى اليوم وكذلك مختلف مواقع جغرافيا التوراة المتداولة اليوم).[٦]

باب جُب إرميا

وهو باب الساهرة ورد ذكره بهذا الاسم عند المقدسي في أواخر القرن العاشر الميلادي نسبة إلى جب ارميا وهو نبي عند اليهود، ولا صلة له بالجب أو بالباب بل هو من «الإسرائيليات» المدسوسة في تاريخنا العربي والاسلامي. (كما لا وجود لأي من يسميهم الإسرائيليون اليوم أنبياء أو ملوك اليهود في أي موقع في فلسطين)

صهيون (العربية)

كلمة عربية معناها الصخر الصلب، والبعض يوردها بمعنى: صهوة (قمة) المرتفع (وجبل صهيون الأصل موجود في اليمن القديم).[٧] (وهذا الجبل –جبل صهيون– تقول عنه التوراة إن داود غيرّ اسمه إلى جبل داود. واليوم يمكنكم أن تعرفوا أن ما يسمى جبل الدود في صعدة– حيث تدور المعارك مع الحوثيين في وادي كتاف– هو نفسه جبل دود (بالعبرية دود – داود) بينما يظن بعض العامة من الناس أنه على اسم دود (الحشرة)، علماً أن اسم صعدة ووادي كتاف يردان في النص بهذه الصيغة).[٨]

السبي البابلي (من اليمن)

ليس للسبي البابلي لليهود مصدر سوى التوراة، والعدد المذكور للأشخاص الذين تم سبيهم مبالغ فيه ومضخم كثيراً حيث تورد التوراة عدداً يتراوح بين ٥٠–٧٠ ألفاً، ولا يوجد ما يدل على أنه كان هناك أي وجود لليهود في فلسطين قبل السبي.

تقول الباحثة عبير زياد: والمعروف أن نبوخذ نصر كان يسبي عند الحدود من كل منطقة احتلها، ومن هنا فإن العودة على زمن قورش الفارسي، هي ليست عودة بل هي نوع من إقامة كيان بقيادة موالية للدولة الفارسية لتحقيق الأغراض السياسية للدولة الفارسية. في كتاب المفكر العربي فاضل الربيعي الرفيع «حقيقة السبي البابلي» يثبت أن السبي الى العراق حصل (للإمارات/المخاليف/المشايخ اليمنية القديمة التي دانت باليهودية).[٩]

نفق حزقيا (هو عين سلوان)

وهو النفق المعروف بعين سلوان، وهو نفق حفر حسب الادعاءات في فترة حصار «سنحريب» للمدينة، وقد حدث فعلاً حصار لمدينة القدس. ونجد ما يدل عليه من ناحية أثرية

في فلسطين وفي العراق لكن لا نجد ذكر أن ملك القدس كان «حزقيا» كما تدعي التوراة في أي من هذه الكتابات أو الآثار.

كما أن المثير للاستغراب (تستطرد عبير زياد) هو وجود نفق أكبر ومحصن بشكل أفضل ومعروف بالنسبة للناس الذين قاموا بحفر النفق الجديد، إذاً لماذا كان هذا النفق ولم الحاجة إليه؟ هذا تساؤل للأثريين لم تتم الإجابة عنه حتى الآن. والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه هو الكتابة باللغة الكنعانية التي عثر عليها داخل النفق والتي تذكر أن سكان المدينة حفروا هذا الخندق بسبب الحصار وأنهم كانوا فريقي عمل التقوا وسط النفق لكن واقع طبيعة الحفر في الخندق يدلان على أن الفريق الثاني من الجنوب لم يعمل سوى أمتار قليلة وليس حتى المنتصف كما يرد في الكتابة، فما حقيقة هذا الكتابة؟

اليهود (واليهودية)

اليهود عبارة عن ديانة نشأت إثر انهيار إمارة يهودا في اليمن القديم، ويهود اليوم كما يورد الباحث البرفسور اليهودي الهنغاري (آرثر كوستلر) والإسرائيلي (شلومو زاند)، هم من نسل قبائل الخزر[١٠] ودولتهم اليهودية التي أقيمت بين القرن الثامن إلى القرن الـ١٢ الميلادي في جنوب روسيا بين بحر قزوين والبحر الأسود، ولا علاقة لهم بالعبرانيين أو يهود التاريخ التوراتي، وهم اليوم يمثلون يهود أوروبا الشرقية.

والقبائل اليهودية التي أقامت في بلادنا فلسطين نحو ٢٠٠ ق.م كانت قبائل يهودية يمنية عربية.[١١]

ويقول أستاذ التاريخ اليهودي في القرون الوسطى في جامعة تل أبيب (أ. ن. بولياك) في كتابه «خازاريا» أي (بلاد الخزر) الذي صدر بالعبرية في تل أبيب عام ١٩٤٤ وأعيد طبعه في ١٩٥١: «هناك حاجة لتناول جديد لكل من مشكلة العلاقات بين يهود الخزر وبقية المجموعات اليهودية، كذلك لمسألة المدى الذي يمكن أن نذهب إليه في اعتبار يهود الخزر بصفتهم نواة الوجود اليهودي الواسع في أوروبا الشرقية. ان المتحدرين من ذلك المكان، سواء من بقي منهم في مكانه أو من هاجر إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أو من ذهب إلى (إسرائيل)، هم من يشكل الآن الغالبية العظمى من يهود العالم».[١٢]

ويعلق الأستاذ عبد الحميد الدكاكني في بحث له منشور في صحيفة (الحياة) الصادرة في لندن: «هؤلاء الخزر أقدموا من خلال حركتهم الصهيونية على التعتيم على موضوع أصلهم التاريخي، وتصوروا أنهم بمزاوجة إنكار وجود الشعب الفلسطيني وإنكار أصولهم الخزرية تتشكل الصورة التي تروق لهم وتتمشى مع أيديولوجيتهم.[١٣]

يمكننا أن نخلص كما يقول الباحث عبد الرحمن الخطيب في بحثه المعنون (المسلمون لم يضطهدوا اليهود) إلى القول إن: «اليهود

الذين يقطنون أرض فلسطين الآن أصلهم إما من بلاد الخزر، التي دانت باليهودية عن طريق ملكهم بولان، فهم أحفاد اليهود الذين ظهروا في بداية القرن الحادي عشر في أوروبا من بقايا من فر من اجتياح الروس لبلاد الخزر، وعرفوا باسم طائفة الأشكناز، أو هم من أحفاد طائفة السفارديم الذين يرجعون في نسبهم إلى بقايا اليهود الذين فروا من محاكم التفتيش في إسبانيا».

إسرائيل (واليهود شيء آخر)

يقول الباحث والمفكر فاضل الربيعي صاحب كتاب (فلسطين المتخيلة: أرض التوراة في اليمن القديم): «إن كثيراً من الناس يخلطون بين بني إسرائيل واليهود، و يعتقدون أنهما شيء واحد، وهو غير صحيح مفهومياً، لأن بني إسرائيل قبيلة، واليهودية دين، ولذلك فليس كل من انتسب إليها أو اعتنقها أو تهود أصبح من بني إسرائيل، وهذا شبيه تماماً بما هو حال الإسلام، فالإسلام دين وقريش قبيلة، فليس كل مسلم من قريش، هناك مسلم صيني، فلبيني، باكستاني إيراني... لكنه لا ينتسب تلقائياً، لأنه أصبح مسلماً، إلى قريش، واليهودي الفرنسي هو يهودي لكنه فرنسي وليس من بني إسرائيل، لأن بني إسرائيل قبيلة عربية قديمة، وبذلك لا يحق للمسلم الصيني أن يطالب بإرث أو حقوق في الأرض بمكة أو الحجاز أو المدينة لمجرد أنه أصبح مسلماً».

أما (إسرائيل) الدولة القائمة اليوم فنشأت إثر قرار تقسيم فلسطين بين المواطنين العرب وبين السكان اليهود في العام ١٩٤٧، وما استعارة الاسم إلا لأهداف دينية سياسية استعمارية تحاول إيجاد الصِلة بين بني إسرائيل العرب اليمنيين المنقرضين في التوراة وبين السكان اليهود لفلسطين القادمين من قوميات مختلفة من العالم.

العبرانيون (البدو)

علينا التمييز بين العبرانيين وبني إسرائيل، فليس صحيحاً ما يقال من أن هاتين الجماعتين جماعة واحدة، والصحيح أنهما جماعتان مختلفتان، أما القول بوجود أوجه شبه بسبب تماثل اسم العبرانيين مع اسم اللغة العبرية، فلا علاقة له بوجود قرابات أسرية أو روابط دم، فقد استخدمت هذه الأكذوبة لتبرير فكرة أن بني إسرائيل عبروا نهر الأردن ووصلوا فلسطين، وأنهم لهذا السبب عبرانيون، وهي أكذوبة روج لها علماء آثار ومستشرقون وكتّاب تاريخ.[١٤] وفي أرجح الاستدلالات أن العبرانيين هم (الأعراب) الذين شاكسوا قبائلهم وتم نبذهم.

أما الباحث في التاريخ القديم الأستاذ أحمد الدبش فيقول: (لننظر إلى مفهومنا الديني عن «العبريين» عبر كتاب الله تعالى القرآن الكريم: فهل ثمة ما يشير إلى «العبريين» في القرآن الكريم !؟ لم ترد كلمة «عبري / عبراني» في القرآن الكريم مطلقاً، فقد ورد ذكر الإسرائيليين بصيغة «بني إسرائيل» و«قوم موسى»، مما يدل على أن العرب

في زمن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لم يعرفوا اليهود بغير التسميات المذكورة، فلو كانوا يعرفون بـ «العبرانيين» أو «العبريين» لورد ذكرهم في القرآن بهذه التسمية.

لنضف إلى ذلك أن «العبرانيين» مجهولون في الأناجيل، غير أن هناك رسالة للعبرانيين في الأناجيل، ولكنها مرفوضة لأسباب مادية من قبل شُراح الكتاب المقدس لأسباب مادية قبل كل شيء.

وهكذا لم تكن العبرية إلا بدعة تاريخية لإسقاط جغرافية التوراة على فلسطين ومحيطها، وهذا الإسقاط جرّ كذباً تاريخياً يهودياً، فعلينا الاحتراس من التمادي في استخدام مصطلح «العبرية» المجهول، الذي يفلت من كل تحليل جاد. وإنه لمن الصعب علينا اليوم أن نعرف «العبرانيين» بوساطة المكان أو الزمان أو بمعونة علم الاجتماع، أو علم الأديان.[١٥]

السامية (أين سام؟)

لا يذكر انتساب سام إلى نوح عليه السلام والآخرين إلا في التوراة، وهو ما لا تقره أي من الآثار والوثائق التاريخية، حيث لا تذكر اللغات اليونانية والفارسية والهندية كما تقول د.نادية مصطفى كلمة أو اسم سام أو حام أو يافث، أما مصطلح «معاداة السامية» بقصد معاداة اليهود، فيشير الباحث عبد الرحمن الخطيب في مقالته بصحيفة (الحياة) إلى: أن مصطلح «معاداة اليهود» هو ترجمة للعبارة الإنكليزية (Anti-Semitism)، والكثير من المؤرخين قالوا إن ما يسمى العداء للسامية بدأ في الأندلس (إسبانيا والبرتغال اليوم)، إذ طرد اليهود والمسلمون معاً وفي الوقت نفسه، على الرغم من أن يهود «المارانو» كانوا قد تنصروا.

ولكن أول من استخدم هذا المصطلح هو الصحافي الألماني، اليهودي الأصل، «ولهلم مار» سنة ١٨٧٩ «لتمييز الحركة المضادة لليهود، وتم إنشاء جمعية معاداة السامية التي تمكنت من جمع ٢٥٥ ألف توقيع يطالب بطرد اليهود من ألمانيا».[١٦]

وفي المصطلح يقول (أرثر كوستلر) في مؤلفه عن أصل الوجود اليهودي الديانة اليوم، المسمى (القبيلة الـ١٣): سيغدو- مصطلح اللاسامية- خالياً من أي معنى... فهو يرتكز إلى «سوء فهم» تقاسمه القتلة والضحايا».

سجل تاريخي إسلامي في القدس:

- في ليلة ٢٧ من شهر رجب قبل الهجرة النبوية بسنة أَسرى الله برسوله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى.
- في شعبان سنة ٢ هـ صلّى الرسول صلى الله عليه وسلم أول صلاته باتجاه القدس ثم حولت القبلة إلى الكعبة المشرفة في هذا التاريخ.
- سنة ٧ هـ / ٦٢٨ م استطاع الإمبراطور البيزنطي هرقل أن يطرد الفرس من إيلياء (القدس لاحقاً).

- سنة ٨ هـ / ٦٢٩ م وقعت معركة مؤتة.
- سنة ٩ هـ / ٦٣٠ م وقعت معركة تبوك.
- سنة ١٣ هـ / ٦٣٤ م وقعت معركة أجنادين وانتصر المسلمون فيها على الروم.
- سنة ١٥ هـ / ٦٣٦ م وقعت معركة اليرموك وانتصر المسلمون فيها.
- سنة ١٧ هـ / ٦٣٨ م دخل عمر بن الخطاب إيلياء (عرفت بالقدس لاحقاً) وصالح أهلها.
- سنة ٤٠ هـ / ٦٦١ م أخذ معاوية بن أبي سفيان البيعة في القدس، واختار مدينة دمشق عاصمة لخلافته.
- سنة ٦٥ هـ / ٦٨٤ م وقعت ثورة فلسطين بزعامة نائل الجذامي تأييداً لعبد الله بن الزبير.
- سنة ٧٢ هـ / ٦٩١ م أخذ سليمان بن عبد الملك البيعة في القدس، وبنى في الرملة قصراً له.
- في الفترة بين سنة (١٦٣ ـ ٢١٨ هـ) زار فلسطين الخليفة المهدي العباسي ومن بعده المأمون العباسي.
- سنة ٢٦٤ هـ، ضم أحمد بن طولون فلسطين إلى دولته في مصر.
- سنة ٣٨٥ هـ / ٩٦٨ م سيطر الفاطميون على فلسطين.
- سنة ٤١٧ هـ، وقعت معركة عسقلان وانتصر حلف الأمراء العرب على الفاطميين.
- سنة ٤٩٢ هـ، استيلاء الوزير الفاطمي الأفضل بن بدر الجمالي على القدس.
- سنة ٤٩٣ هـ احتل الفرنجة (الصليبيون) القدس، وارتكبوا مجازر دموية في ساحة المسجد الأقصى ورفعوا الصليب على الصخرة المقدسة.
- سنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م استرداد بيت المقدس من الصليبين على يد صلاح الدين الأيوبي في أعقاب معركة حطين.
- سنة ٥٨٦ هـ / ١١٩٠ م وقعت حملة ريتشارد قلب الأسد ملك إنكلترا وفيليب الثاني ملك فرنسا (الحملة الصليبية الثالثة)، والاستيلاء على فلسطين في معركة «أرسوف».
- سنة ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م استولى الأيوبيون على القدس.
- سنة ٦٤٢ هـ/ عام ١٢٤٤م قام الملك الناصر داوود أحد خلفاء صلاح الدين بتسليم القدس للفرنجة، فجهز الملك الصالح أيوب جيشاً تحت قيادة الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري، وبالتحالف مع الخوارزمية واستعادوا القدس في العام ١٢٤٤ للمرة الثالثة بعد تحريرها على يد عمر بن الخطاب ثم صلاح الدين الأيوبي.
- سنة ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م استولى المماليك على فلسطين.
- سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠ م وقعت معركة «عين جالوت» واندحر المغول.
- سنة ٦٩٠ هـ / ١٢٩١ م أنهى السلطان «الأشرف بن قلاوون» مملكة بيت المقدس الصليبية.

- سنة ٩٢٢ هـ استولى السلطان «سليم العثماني» على القدس.
- يبرز ظاهر العمر الزيداني على مسرح الأحداث في فلسطين منشئاً أول دولة فلسطينية عربية بحدود العام ١٧٤٠م.
- سنة ١٨٣١ م سقطت القدس بأيدي «إبراهيم باشا».
- سنة ١٨٥٤ م أقيم أول حي يهودي يدعى «حي مونتفيوري» في القدس نسبة إلى رجل يهودي استطاع شراء أرض فلسطينية بمساعدة السلطان العثماني.
- سنة ١٩٢٠ م وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني من أجل إنشاء دولة اليهود فيها.
- سنة ١٩٤٨ م اغتصبت فلسطين من أتباع الديانة اليهودية القادمين في غالبهم من أوروبا الشرقية ومنطقة بحر قزوين، الذين سموا أنفسهم الإسرائيليين، وطَرد أصحابها العرب الفلسطينيين منها.
- سنة ١٩٦٧ م استكمل اليهود (الذين تسموا باسم الإسرائيليين) سيطرتهم على عموم فلسطين والقدس بعد نكسة حزيران، وعادوا يطلقون عليها اسم «أورشليم»، وهو الاسم العربي اليمني القديم لأورشليم في اليمن.
- سنة ١٩٨٠ م تم إعلان ضم القدس سياسياً إلى دولة الاحتلال البريطاني تحت شعار توحيد القدس.

الهوامش

١ الباحثة عبير زياد في بحث الإشكاليات في كتب التاريخ العربية حول القدس وفلسطين .http://hassan-elhabti blog-post_01.html/05/blogspot.com/2010

٢ يقول محرر صحيفة «الإندبندنت» البريطانية (دانيل استرين) في تقرير لها حول قلعة النبي داود، في ٧ أيار ٢٠١٤ : إن الادعاء الجديد مثل أغلب الادعاءات الخاصة بالاكتشافات المتعلقة بالأمور الواردة في الإنجيل والتوراة تواجه انتقادات كبيرة بسبب عدم وجود دليل علمي يؤكدها، ويضيف: إن هذا الادعاء يأتي ضمن سلسلة من الادعاءات السابقة بوساطة الأثريين الإسرائيليين بالتوصل إلى مواقع وأماكن متعلقة بالشخصية البارزة في التوراة والذي يعتبره اليهود مؤسس القدس كعاصمة دينية لدولة اليهود، لكن لم يتمكن أحد من علماء الآثار من الحصول على دليل واحد يؤكد وجوده.

٣ http://pal-youth.yoo7.com/t8425-topic يراجع بحث الأستاذة عبير زياد، مع الإشارة لبعض الإضافات التوضيحية البسيطة من قبلنا.

٤ المصدر السابق.

٥ يراجع المفكر العربي فاضل الربيعي، وفرج الله صالح ديب، وإصدارات جمعية التجديد الثقافية البحرينية.

٦ من إضافاتنا التوضيحية على بحث الكاتبة المقدسية عبير زياد، بين قوسين أو بين شرطتين.

٧ من الممكن العودة والتمعن بكتابات هاني نور الدين ومحمد حسن شارب، وكمال الصليبي، وفراس السواح، و «توماس ل. طومسون»، و «كيث وايتلام»، ود.عفيف بهنسي، وعالم الآثار الاسرائيلي زئيف هرتسوغ وزميله في جامعة تل أبيب «يسرائل فلكنشتاين».

٨ الباحث المفكر العربي فاضل الربيعي على الرابط: http:// www.noqta.info/page-53850-ar.html

٩ يقول فاضل الربيعي: يجب (كسر احتكار الرواية التوراتية السائدة والمهيمنة على السرد التاريخي عن السبي البابلي، بإعادة وضعها في إطارها الصحيح بوصفها حادثاً تاريخياً مؤكداً، تعرضت له القبائل العربية البائدة، ومن ضمنها قبيلة عربية تدعى بنو إسرائيل، كانت تدين بدين اليهودية في اليمن. وهذه القبائل مجتمعة لا اليهود وحدهم، كانت ضحية أعمال اضطهاد مأسوية وقعت على أيدي الآشوريين. ولكن، بمقدار نقدنا للقراءة الاستشراقية (الغربية) يتعيّن علينا الاعتراف، بحقيقة أن المصادر العربية والإسلامية المتأخرة، تستحق نقداً لاذعاً وحتى رفضاً تاماً لمنطوقها ومضمونها. إن بعض هذه المصادر يشير دون أي علم حقيقي بالتاريخ، ودون معارف جغرافية رصينة إلى أن، البخت نصر (أي نبوخذ نصر) خرّب بيت المقدس في بلاد الشام، بينما هي تتحدث عن الحملة كحدث وقع في اليمن؟ وهذا خلط مريع للتاريخ والجغرافيا، كان من شأنه مع مرور الوقت، أن ساهم في خلق وعي مشوه عند العرب والمسلمين لتاريخهم) في مقاله المعنون: فلسفة التاريخ وهيمنة السرديات الزائفة. المتوافر على الشابكة.

١٠ يقول أرثر كوستلر: الخزر هم الأمة أو القبيلة الحاكمة في إطار الموزاييك الإثني لبلاد الخزر.

١١ يراجع كتب المفكر العربي فاضل الربيعي وكذلك أحمد الدبش ود.فرج الله صالح ديب، والعبارة المذكورة ترد نصاً في الرابط المرفق لفاضل الربيعي: .http://www.noqta info/page-53850-ar.html

١٢ يذكر الطبيب والأديب المجري (اشتفان روجاهيجي) معلقاً على كتاب كوستلر: «وفقاً للكاتب المجري الأصل كوستلر فإن اليهود المعاصرين ليسوا خلف أسباط إسرائيل الاثني عشر، فقد جاؤوا من ضفاف الفولغا وليس من ضفاف الأردن، وأصلهم لا يعود إلى أرض كنعان بل إلى أرض القفقاس، ومن حيث العرق ليسوا بساميين، ومن حيث الأصل هم أقرب إلى قبائل الهون». المصدر: صحيفة الحياة، الكاتب: عبد الحميد الدكاكني، تاريخ النشر(م): ٢٠٠١/٨/١٠، منشأ: رقم العدد: ١٤٠٢٦، الباب/ الصفحة: ١٤

١٣ الباحث عبد الحميد الدكاكني في دراسته في صحيفة الحياة اللندنية المعنونة السبط الثالث عشر. دراسة المؤرخ آرثر كوستلر في الجذور التاريخية لليهود الأشكناز ١من٣ في العدد ١٤٠٢٦ بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٠.

١٤ فاضل الربيعي، أسطورة عبور نهر الأردن واحتلال أريحا، دار جداول، بيروت، ٢٠١٤.

١٥ من مقال للكاتب أحمد الدبش في جريدة وموقع نقطة وأول السطر http://www.noqta.info/page-91461-ar.html

١٦ لمراجعة بحث أو مقالة الكاتب على العنوان الآتي: الحياة – الكاتب: عبد الرحمن الخطيب

تاريخ النشر(م): ٢٠٠٨/٧/١٦، رقم العدد: ١٦٥٣٩، الباب/ الصفحة: ١٤ – وجهات نظر

السينما الفلسطينية في الألفية الثالثة
(القسم الثاني)

يوسف الشايب*

في القسم الأول من الدراسة، الصادر في «سياسات» العدد ٣٤، كان لابد من الانطلاق لتسليط الضوء على ثلاث تجارب تعتبر تأسيسية للسينما الفلسطينية المعاصرة وحتى الحديثة، إحداها انطلقت من الداخل الفلسطيني وتكرست في المهجر، وأعني تجربة المخرج ميشيل خليفي، والثانية في الداخل الفلسطيني، وأعني تجربة المخرج إيليا سليمان، والثالثة في قطاع غزة فالضفة الغربية، والحديث هنا عن تجربة المخرج رشيد مشهراوي.

ولاستكمال السياق التاريخي المؤسس للسينما الفلسطينية في الألفية الثالثة، لابد من الحديث عن التجربة التي تركت علامة فارقة منذ تسعينيات القرن الماضي، وتطورت ما بعد العام ألفين وصولاً إلى فيلمه الأخير «يا طير الطاير»، وقبله فيلما «الجنة الآن»، و «عمر»، واللذان حصدا الكثير من الجوائز العالمية البارزة وصولاً إلى المنافسة على أوسكار أفضل فيلم أجنبي مرتين، وأعني تجربة المخرج هاني أبو أسعد، ابن الناصرة، التي بدأت تتشكل فعلياً كمنتج لفيلمي «دار ودور» في العام ١٩٩٠، وفيلم «أيام طويلة في غزة» في العام ١٩٩١، وفيلم «حظر التجول» في العام ١٩٩٣، والأولان وثائقيان، والثالث روائي، تخللها أول فيلم روائي قصير من إخراجه في العام ١٩٩٢ وحمل اسم «بيت الورق»، وسبقه فيلمه الوثائقي الأول «لمن يهمه الأمر» في العام ١٩٩١.

* صحافي وباحث في قضايا السينما.

أبو أسعد منتجاً

فيلم «دار ودور»، أول إنتاجات هاني أبو أسعد، من إخراج رشيد مشهراوي. يقول مشهراوي عن الفيلم «دار ودور» كان غير الأفلام الفلسطينية التي عملوها في الثورة الفلسطينية في لبنان وخارج لبنان... مفهومنا للقوة مختلف، ويقوم على أنه لو تجسدنا كشعب وحضارة وتاريخ، وكنا موضوعيين، وبتنا حالة كاملة، وخاصة أننا نملك المكان فنحن أقوياء، وبالتالي من الصعب على أحد احتلالنا أو أن يستمر في احتلالنا، لأن وجودنا عال وراسخ على أرضنا، ففي هذا الفيلم نحن نرسم، ونرقص، ونحكي النكات... جدي كان يحب جدتي في يافا قبل وجود دولة إسرائيل، لم يكن هناك شيء اسمه دولة إسرائيل، ما حاولنا أن نوصله من خلال الفيلم، أن لنا حكايات في يافا، حكايات أناس تنبت في الأرض شامخة كشجر الزيتون.. «أنا الذي في يافا بفيلم دار ودور».[١]

يروي الفيلم قصة الفلسطيني محمد، الذي يعيش في مخيم الشاطئ للاجئين قرب غزة، وهو في الأربعين من عمره، متزوج وله سبعة أطفال، يسافر محمد كل أسبوع ليعمل في تل أبيب، إلى أن جلبت حرب الخليج عواقب سيئة على الفلسطينيين، فأصبح من الصعب الحصول على عمل، فتعاظمت التوترات العائلية.. ويتتبع الفيلم محمد وعائلته في غزة وفي تل أبيب أثناء الانتفاضة وحرب الخليج، ويظهر التضحيات التي عليه أن يقدمها لكي يستمر في الحياة.[٢]

ومن الجدير بالذكر، أن رشيد مشهراوي غادر قطاع غزة إلى هولندا، حيث أقام ثلاث سنوات، وأسس مع هاني أبو أسعد، شركة أيلول للإنتاج الفني، التي أنتجت العديد من الأفلام بالتعاون مع شركة أفلام اركوس الهولندية،[٣] كنوع من المأسسة لتعاونهما، مشهراوي كمخرج وأبو أسعد كمنتج بعد فيلمي «دار ودور»، و«أيام طويلة في غزة».

ولكن هناك روايات تشير إلى أن شركة أيلول للإنتاج الفني، هي المنتجة لفيلم «دار ودور»، بالتعاون مع القناة الرابعة البريطانية، بمعنى أنه إنتاج فلسطيني بريطاني مشترك يقع في ٥٢ دقيقة، عن سيناريو رشيد مشهراوي، وتصوير كلاوس يوليوسبرغ وجورج غوريفيتز، في حين لم يكن هاني أبو أسعد منتجاً فحسب، بل مساعد مخرج في هذا الفيلم، حيث تأسست الشركة في غزة، ومن ثم حملت الاسم نفسه في هولندا.[٤]

أما فيلم «أيام طويلة في غزة» (٣٠ دقيقة)، فهو من إنتاج هاني أبو أسعد، وريتشارد الوين، لصالح التلفزيون البريطاني، وعبر شركة أيلول للإنتاج السينمائي في غزة والتلفزيون البريطاني (بي.بي.سي)، عن سيناريو رشيد مشهراوي، ومن إخراجه، وتصوير كلاوس يوليوسبرغ، حيث ينقل الفيلم تأثيرات حرب الخليج على المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً العمال منهم، وذلك من خلال ثلاثة نماذج تعبر عن آرائها في السياسة والمجتمع والانتفاضة وحرب الخليج، وعن رؤيتها للمستقبل في ضوء ذلك.

«جمعة الذي يعمل في أحد مطاعم تل أبيب ويصبح عاطلاً عن العمل، وإبراهيم الذي يرفض التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين من حيث المبدأ، ومن ثم يرفض العمل في تل أبيب، ويجد عملاً له في غزة على الرغم من الحرب وظروفها، أما مصطفى الذي يبقى دائماً في تل أبيب ويستمر في العمل، فسيجد أنه مرفوض في تل أبيب كما هو مرفوض في غزة». [٥]

فاز فيلم «حظر تجول» من إنتاج هاني أبو أسعد عبر شركة أيلول للإنتاج السينمائي، وإخراج رشيد مشهراوي، بجائزة في مهرجان كان السينمائي في العام ١٩٩٤[٦]. والفيلم هو أول فيلم روائي طويل لمشهراوي، وحصد جائزة «اليونسكو» في مهرجان كان السينمائي الدولي، كما حصد عدة جوائز في مهرجانات سينمائية دولية في روما، وبرشلونة، والقدس، والقاهرة، وتونس.[٧] وهو الفيلم الذي قالت مصادر أخرى إنه باكورة إنتاجات هاني أبو أسعد![٨]

يقول الناقد عدنان مدانات إن فيلم «منع التجول» أو «حظر تجوال» صنع داخل بيت لعائلة فلسطينية في فترة منع التجول، وعبر هذا المنزل وعبر حياة الأسرة والجيران القادرين على التسلل إلى هذا المنزل يقدم مشهراوي واقع الحياة الفلسطينية على طريقة السهل الممتنع.[٩]

بدايات أبو أسعد

يعتبر الفيلم الوثائقي «لمن يهمه الأمر» باكورة أعمال هاني أبو أسعد مخرجاً، وهو من إنتاج «جرمق فيلم» لرشيد مشهراوي، وهذا يعكس عمق العلاقة بين الاثنين اللذين تبادلا إنتاج أفلامهما.

والفيلم الواقع في خمس عشرة دقيقة، عن سيناريو المخرج حنا إلياس، قام بتصويره إيفون ميكلوش، وهو إنتاج فلسطيني هولندي مشترك، وشارك إلياس أبو أسعد في إنتاج الفيلم، الذي فاز بجائزة مهرجان كارلوفي فاري السينمائي الدولي في العام ١٩٩١، وهو عام إنتاج الفيلم نفسه، والذي يقدم قراءة في الموقف الفلسطيني المؤيد للعراق خلال حرب الخليج، ذلك الموقف الذي بدا غريباً لكثيرين من مؤيدي الحق الفلسطيني، كما يقول المخرج، من خلال استقراء آراء شخصين من الناصرة، ومحاولة نقل دوافعهما ورؤاهما التي نبع موقف كل منهما منها.[١٠]

في العام ١٩٩٢، خرج أبو أسعد بفيلمه الروائي الأول «بيت من ورق»، وهو فيلم روائي قصير (٢٨ دقيقة)، عن سيناريو هاني أبو أسعد نفسه، وإنتاج «أيلول للإنتاج السينمائي»، وشاركه في الإخراج حنا إلياس، وهو الفيلم الذي حصد جائزة أحسن فيلم قصير في بينالي السينما العربية في معهد العالم العربي في باريس في العام ١٩٩٤، وهو من بطولة: سلوى نقارة حداد، وسليم ضو، وطارق قبطي، وسامية بكري، ورامي كزبري، ويونس يونس، وروحي عيادي.[١١]

يروي الفيلم قصة حلم خالد (١٣ عاماً) ببناء

منزله الخاص في موازاة خلفية قاسية عن تدمير منزله الأبوي الحقيقي، حيث يقرر خالد، أثناء لعبه مع أخيه أمير وأصدقائه، بناء بيت ورقي، وبالفعل يبدأ مهمته مع أصدقائه، ويحصل على المواد اللازمة من أماكن متعددة.[١٢] وهو الفيلم الذي وجد فيه بعض النقاد «تحليلاً ذكياً لتفتت البنية الاجتماعية والنفسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في ظل غياب الوعي الصائب لدى قياداته»،[١٣] بينما وجد آخرون أن «هاني أبو أسعد اختار الطفولة الفلسطينية بوابة للدخول إلى ميدان الحديث عن الانتفاضة في فيلمه بيت من ورق (١٩٩٢)، فعندما يهدم المحتل بيت أهل الفتى، يقوم ببناء بيت من ورق، ويتعاون مع أصدقائه لتوفير المواد اللازمة لبناء هذا البيت.[١٤]

وعن الفيلم قال أبو أسعد: كانت تجربتي الأولى هي فيلم «بيت من ورق»، الذي يتناول قصة ولد فلسطيني هدمت السلطات الإسرائيلية بيته فأصبح حلمه بناء بيت جديد حتى ولو من ورق، ونال هذا الفيلم الجائزة الثالثة من مهرجان الإسماعيلية للأفلام التسجيلية والقصيرة للعام ١٩٩٢.[١٥]

كان أبو أسعد تحدث عن أفلام مغمورة له في بدايات مشواره السينمائي، ولكن دون تفصيل، ومن بينها إضافة إلى «بيت من ورق»، فيلم «الـ ١٣»، وفيلم «بنت الـ ١٤». وقال: فيلمي القصير الثاني «الـ ١٣» لا يتعرض للمقاومة الفلسطينية، فهو يحكي قصة خيالية لشاب يستيقظ فلا يجد سوى نفسه في العالم كله، وأيضاً فيلمي الروائي «بنت الـ١٤» بعيد عن الهم الفلسطيني ويتناول قصة زواج شاب وفتاة هولنديين في شكل كوميدي.[١٦]

الألفية الثالثة من «الناصرة»

بدأ هاني أبو أسعد رحلته السينمائية في الألفية الثالثة في العام ٢٠٠٠، عبر فيلمه الوثائقي «الناصرة ٢٠٠٠»، عن سيناريو أبو أسعد نفسه بالتعاون مع أضاينا شبلي، وهو فيلم من إنتاج فلسطيني هولندي مشترك، يحكي قصة مدينة الناصرة التي يعود إليها من هولندا، حيث يجد في «أبو عرب» و «أبو ماريا»، العاملين في محطة وقود مادة لحكايته.. نتعرف إلى عاملي المحطة، فنجد أبو ماريا (المسيحي)، وهو من أبناء مدينة الناصرة الأصليين، وأبو عرب (المسلم) من قرية المجيدل، وهو واحد من الفلسطينيين الذين طردوا من قراهم التي دمرت في العام ١٩٤٨، حيث تتنوع الموضوعات، وتتعدد في قصة الناصرة، بدءاً بموقف أحد أفراد أسرة المخرج، وصولاً إلى حديث رامز جرايسي رئيس بلدية الناصرة، آنذاك، عن مشروع الناصرة ٢٠٠٠، المعد لاستقبال الألفية الجديدة، وزيارة البابا لمدينة الناصرة، وما فجره هذا المشروع من إشكالات بين المسلمين والمسيحيين، بسبب مقام شهاب الدين والوقف الإسلامي حوله.[١٧]

وفي العام نفسه، أنجز أبو أسعد فيلمه الوثائقي القصير «تحت المجهر» (٢٣ دقيقة)، وحاول فيه تقصي الأسباب الحقيقية التي دفعت

الفلسطينيين إلى إيقاد شعلة انتفاضة الأقصى، وتحديداً مشاركة أبناء الداخل الفلسطيني فيها، تلك التي نجم عنها استشهاد ١٣ شاباً من مدينة الناصرة والقرى المحيطة بها.[١٨] وحول الفيلم الذي أعده أبو أسعد بالتعاون مع بيرو باير، ونزار جون، يقول المخرج العراقي قيس الزبيدي: في إثر اشتعال انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي اندلعت في ٢٨ أيلول من العام ٢٠٠٠، اشتعلت أحداث انتفاضة موازية في مدينة الناصرة.. يحضر المخرج من مكان إقامته في هولندا ليصنع فيلماً يتقصى حقائق الأمور، ويسجل مقدمات ومآلات ما جرى في الناصرة، لافتاً إلى أن النواة الأساسية في الفيلم هي حوار يأخذ شكل التحقيق الصحافي مع شباب في مقتبل العمر، لم يدخلوا العقد الثاني، بالتوازي مع حوارات وشهادات لرجال شهدوا النكبة، فيبدو الفيلم كأنه يقارن بين المنطقتين، ليبيّن جموح الشباب ونهوضه، في مقابل انكسار الكهول وخمودهم، ويبدو في النهاية أن هذا الموضوع لن يكتب له الاستمرار، بل مهدد بالانفجار في أي حين ما دام هناك احتلال وعنصرية.[١٩]

«فورد ترانزيت».. علامة فارقة

يمكن اعتبار فيلم هاني أبو أسعد الوثائقي «فورد ترانزيت» علامة فارقة بالنسبة إليه، وهو الفيلم المنتج في العام ٢٠٠٢ من «أوغستوس فيلم» في أمستردام، والتي يمتلكها أبو أسعد نفسه، فعلى مدار ثمانين دقيقة يرافق المخرج سائق السيارة العمومية رجائي وركابه على طريق رام الله – القدس، مروراً بالحواجز العسكرية الإسرائيلية، والمتاريس التي شكلت بدايات جدار الفصل العنصري، والطرق الالتفافية، ليكون واحداً من بين ركاب متنوعين في أفكارهم وآرائهم بشأن الأوضاع في فلسطين، والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، علماً أن من بين ركاب «الفورد» ساسة وكتاباً وفنانين فلسطينيين وإسرائيليين كالدكتورة حنان عشراوي، والدكتور عزمي بشارة، والأب عطا الله حنا، والمخرج «ب.ز. غولدبيرغ».

واللافت في الفيلم تلك الحساسية التي تناول فيها الفيلم حكاية سائق «الفورد»، رجائي، متنقلاً من حياته الخاصة إلى الوضع العام للشارع الفلسطيني، والذي أقل ما يمكن وصفه بالمعقد والمأساوي.. رجائي كان كرشّة الملح الضرورية لطهي الفيلم على نار هادئة، خاصة حين يطرح وجهة نظره الخاصة والمغايرة بشأن الوضع السياسي والحلول المستحيلة، وحين يتحدث عن «الاسترزاق» من تهريب الأقراص المغنطة، وعن أحلامه المستقبلية خارج فلسطين، وكذلك عن افتتانه بـ «العمليات الاستشهادية»، دون أن ينكر حالة الإحباط التي تعتريه جراء كونه سائق سيارة عمومية (فورد).

والطريف في الأمر، أن المخرج تطرق في الفيلم إلى أن هذه السيارات كانت تمنح لعملاء الاحتلال، من أجل تأمين تنقلاتهم وتواصلهم

مع عناصر الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، وأنه بعد افتضاح أمرهم وجدوا أنفسهم مضطرين لبيعها، فتحولت إلى وسائط نقل عمومية، وبالتالي فإن عدد سيارات «الفورد» يدل على عدد العملاء الذين كانوا، وقد حصل الفيلم على جائزة مهرجان القدس السينمائي في العام ٢٠٠٣.[٢٠]

وفي هذا الفيلم التوثيقي، يعمل أبو أسعد، بما يملك من أدوات، على إيواء حلم سائق حافلة في مدينة القدس، اختار مهنة على قدر كبير من الخطورة نظراً لمروره المتواصل عبر حواجز التفتيش الإسرائيلية، والحواجز المفاجئة التي تضيّق الخناق على شوارع المدينة، إذ تتحول الحافلة باستمرار باتجاه طرق ترابية وعرة وخطرة، حيث رصاص القناصة الإسرائيليين بالمرصاد.[٢١]

تلتقي كاميرا أبو أسعد لتستجلي موقف الركاب من الأحداث الساخنة على الأرض الفلسطينية، وتستجلي كذلك آراء بعض الخبراء النفسيين والاختصاصيين الاجتماعيين والسياسيين كحنان عشراوي وعزمي بشارة... تلك الآراء التي تكشف عن الدمار الذي تجاوز هدم البيوت ومس قدسية الحياة والحلم وأوغل تخريباً في أعماق البشر.

يمثل الفيلم وقفة صادقة أمام الموت المرفوض قطعاً من كل بشر، كيف يصبح الموت خياراً وربما رغبة تنتصر أحياناً على الرغبة في الحياة؟!

اختار أبو أسعد مدينة القدس لتصوير أحداث فيلمه المشوق. فالفيلم يحاول بجرأة وصدق وعمق أن يفكك خيوط الصورة المعقدة والمتشابكة على الأرض من خلال العمليات الاستشهادية التي أضحت ظاهرة فلسطينية... ويطرح تساؤله المؤلم: كيف يقودك التوق للحياة والتشبث بها إلى طريق الموت؟ كيف يكون الإنسان هو القاتل والضحية في آن؟ هذه ليست بدعة فلسطينية، بل أسقطها المحتل على الفلسطيني، أولاً من خلال تباكيه وتصوير نفسه على أنه ضحية الفلسطيني، وثانياً حين جرّد هذا المحتل – استناداً إلى تفوقه العسكري والاقتصادي – الفلسطيني من كل أسلحة المقاومة ووضعه في خانة واحدة: الموت أو الاستسلام التام والمهين؛ ما دفع الفلسطيني إلى أن يحول موته إلى سلاح ينال من الذات والقاتل على حد سواء.

ويقدم المخرج – على امتداد ساعة ونصف، هي زمن الفيلم، وبحرفية بالغة – جملة واسعة من الحقائق والرسائل الإنسانية الحميمة البسيطة المستمدة من صميم الواقع الفلسطيني، حيث سائق الحافلة نموذج للكثير من الشباب الفلسطيني الذي يتعرض للضرب والإهانة والتخويف والتجويع بصورة دائمة تبعث فيه اليأس وتشحنه ليكون قنبلة موقوتة.[٢٢]

قال أبو أسعد عن الفيلم: الفكرة الأساسية في «فورد ترانزيت» محاولة الخروج بفيلم وثائقي، ولكن برؤية مغايرة تجعل منه ليس

مجرد فيلم وثائقي، فقد حاولت إخراجه في إطار قصة روائية، وبالتالي عملت في خط التماس بين الروائي والوثائقي. لم يكن بطل الفيلم سائق سيارة عمومية (فورد) فحسب، بل كان يقدم دوراً روائياً انطلاقاً من مهنته هذه، وأعترف بأنني أحياناً كنت أمليه ما يقوله، لإتمام عملية المزج بين اللغة الروائية واللغة الوثائقية في الفيلم.[٣٢]

زواج رنا

في العام نفسه، خرج أبو أسعد بفيلمه الروائي الطويل «زواج رنا»، أو «القدس في يوم آخر» عن سيناريو ليانة بدر وإيهاب لمعي، وبطولة: كلارا خوري، وخليفة ناطور، وإسماعيل دباغ، ووليد عبد السلام، وزهير فاهوم، وبشرى قرمان.

يتناول الفيلم حكاية رنا الشابة المقدسية التي تقرر ذات صباح ترك منزلها في القدس الشرقية للبحث عن حبيبها خليل الذي تنوي الزواج منه، في وقت يرغب فيه والدها بأن ترافقه في سفر خارج فلسطين أو أن تختار عريساً من بين قائمة أعدها لها مسبقاً، وخلال عملية البحث هذه، يسلط أبو أسعد الضوء على معاناة المدينة، وبشكل ذكي وغير مباشر، عبر إجراءات الاحتلال التعسفية في المدينة المقدسة.

وبالإسهاب أكثر، يمكن القول إننا في «عرس رنا» لا نتعامل مع مادة فلكلورية تشتغل على تفاصيل خاصة بتقاليد الزواج، حيث يبدأ الفيلم بمشهد مركّب، هو نوع من المقدمة، تستخدم فيه مؤثرات بصرية لصور ثابتة لأشخاص ملتقطة من الخلف فلا نرى الوجوه: أم، أب، أخ... ملصقة على لقطات سينمائية لهم مستلقين على الأسرة، بمصاحبة تعليق على كل مشهد على حدة، يوحي أنه يتعامل مع حدث مضى، هو ما حصل خلال نهار واحد مع الشابة رنا التي قررت الزواج من حبيبها في النهار نفسه.

تعيش رنا مع والدها في القدس، فيما تعيش أخواتها في القاهرة. الوالد مضطر للسفر إلى القاهرة والتوجه نحو المطار في الساعة الرابعة من بعد الظهر. وهو لا يريد أن يترك ابنته تعيش وحيدة في القدس. لهذا اشترط عليها إما الزواج في اليوم نفسه وقبل أن تبلغ الساعة الرابعة بعد الظهر أو مصاحبته للعيش معه خارج البلاد.

كان الوالد قد جهز قائمة بأسماء مرشحين محتملين للزواج: محامين، وأطباء، وموظفين، كان كل منهم قد «طلب يدها»، وجوبهوا جميعهم برفضها، والآن يريد منها أن تختار على عجل أحدهم.

هكذا بات على رنا أن تبحث فوراً عن حبيبها خليل، المخرج المسرحي، لكي تتزوج منه قبل انتهاء المهلة التي حددها الأب في الساعة الرابعة من بعد الظهر.. هذه هي العقدة التي تنبني عليها حكاية رنا والتي تجعل من الحكاية ومساراتها أشبه بلعبة تحمل في طياتها قدراً ما من السخرية أو المفارقة.

تجوب رنا شوارع القدس وأحياءها بحثاً عن حبيبها، تتصل به مراراً على الهاتف الخلوي

فلا يرد، تبحث في المنازل التي يمكن أن يوجد فيها فلا تعثر عليه، إلى أن تعلم أنه أمضى ليلته في صالة المسرح في رام الله لأن في عودته ليلاً إلى القدس مغامرة خطرة مليئة بالتوتر والقلق.

تضطر رنا للذهاب إلى رام الله وتعود مع حبيبها لإتمام مراسم الزواج... وينتهي الفيلم بزواج رنا من حبيبها في آخر لحظة، لكن مراسم الزواج وما تبعها من احتفال بسيط ترقص خلاله رنا في الشارع وسط المدعوين والشهود، تتم في الطريق قرب حاجز لجيش الاحتلال الإسرائيلي، لأن المأذون لم يتمكن من عبوره بعد أن احتجز جنود الحاجز هويته.

من لحظة استيقاظ رنا فجراً وحتى زواجها في الساعة الرابعة من بعد الظهر، تعيش رنا مغامرةً، ففي كل مكان هناك جنود وحواجز عسكرية.. كل خطوة تحتاج إلى تصريح من الاحتلال، وكل طلب تصريح مخاطرة غير مضمونة النتائج، فالفيلم يظهر أن الاحتلال واقع يومي يشمل كل نواحي الحياة وجميع الناس، والتعامل معه يتم بشكل طبيعي.

فيلم «عرس رنا» يغوص عميقاً في عرض تفاصيل مدينة القدس: تفاصيل الأحياء والأزقة والشوارع القديمة والمنازل، بما يشبه الرحلة في أرجاء القدس تحت الاحتلال، والموازية بدورها لرحلة رنا بحثاً عن حبيبها.. تلك التفاصيل التي برع هاني أبو أسعد والمصور برغيت هيلينيوس في تقديمها، ما يجعل من الفيلم بدوره وثيقة سينمائية وجمالية عن القدس.

قال أبو أسعد عن الفيلم: زواج رنا يحكي عن بنت فلسطينية تسعى إلى الالتقاء بحبيبها قبل الساعة الرابعة عصراً لتتزوجه، وهكذا تبقى في القدس، ومن خلال رحلة البحث عن حبيبها يرى المشاهد ما يحدث على أرض الواقع في فلسطين، وخاصة في القدس.[٢٤]

«الجنة الآن»

طرح فيلم «الجنة الآن» (٢٠٠٥) لهاني أبو أسعد، الذي نال جائزة غولدن غلوب لأفضل فيلم أجنبي في الولايات المتحدة، أسئلة عن الحياة والموت وتغيير الواقع الفلسطيني عبر عملية تفجيرية ينوي الصديقان تنفيذها، حيث يتتبع الفيلم مصير خالد وسعيد وهما شابان فلسطينيان من مدينة نابلس اختارتهما جماعة فلسطينية لتنفيذ عملية تفجير في تل أبيب. وفي العام ٢٠٠٦ بات «الجنة الآن» الفيلم الفلسطيني الأكثر شهرة والذي حصد جوائز عالمية قبل ترشحه للمنافسة على جائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبي، وفوزه إضافة إلى الـ «غولدن غلوب» عن أفضل فيلم أجنبي، بجائزة لجنة النقاد في مهرجان برلين السينمائي، وعدد كبير من المهرجانات العربية والعالمية.[٢٥]ما أثار حفيظة جهات صهيونية داخل إسرائيل وخارجها، كون الفيلم عمل على أنسنة الاستشهادي.

وكشفت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية عن ضغوط إسرائيلية ويهودية على أعضاء أكاديمية فنون السينما الأميركية

لحرمان الفيلم الفلسطيني «الجنة الآن»، ومخرجه هاني أبو أسعد من جائزة الأوسكار كأفضل فيلم أجنبي لهذا العام، بعد أن فاز الشهر الماضي بجائزة «الكرة الذهبية» غولدن غلوب، لأفضل فيلم أجنبي.

وذكرت الصحيفة أن شخصيات إسرائيلية ويهودية مارست ضغطاً هائلاً على أعضاء الأكاديمية، مشيرة إلى النفوذ الواسع الذي يتمتع به اللوبي اليهودي في «هوليوود». وأكدت الصحيفة أن الضغوط أدت إلى انتزاع وعد من الأكاديمية الأميركية بعدم تقديم الفيلم بصفته يمثل فلسطين، بل بصفته يمثل السلطة الفلسطينية.

وأفادت الصحيفة بأنه منذ فوز الفيلم بجائزة الكرة الذهبية، قام موظفون في القنصلية الإسرائيلية في لوس أنجليس، بعملية جس نبض لدى أهل السينما في هوليوود حول فرص حصول الفيلم على جائزة أوسكار. وتبين لهم أن الفيلم هو أكثر الأفلام المرشحة حظاً بالجائزة، فتقرر تكثيف الجهود السرية لمحاصرته، وحجب الأوسكار عنه.

كان أبو أسعد أعلن أنه تفاجأ بـ «الغولدن غلوب» لأفضل فيلم أجنبي، وترشيح فيلمه للأوسكار، خصوصاً أنه سبق أن فقد «الدب الذهبي» في مهرجان برلين السينمائي لأسباب سياسية، وضغوط إسرائيلية يخشى تكرارها في الأوسكار.

وصرّح أبو أسعد: بعد توزيع الجوائز في برلين، اقترب مني مدير المهرجان، وهمس في أذني معتذراً عن أن المهرجان لم يمنحني الجائزة الكبرى بسبب الجرائم التي اقترفها الألمان أيّام النازيّة». فأجبته: «نحن الفلسطينيين خسرنا أرضنا ووطننا بسبب جرائمكم، والآن أخسر جائزتي التي أستحق بسبب هذه الجرائم».

الفيلم الذي ترفضه إسرائيل، لاعتبارات تتعلق بأنسنة الاستشهاديين، أثار جدلاً واسعاً بين الفلسطينيين خلال تصويره في نابلس، وعند عرضه في رام الله ومدن فلسطينية أخرى، خصوصاً مع الأنباء التي تتحدث عن تمويل إسرائيلي لـ «الجنة الآن»، الأمر الذي نفاه هاني أبو أسعد قطعاً. ويوضح المخرج: «كانت هناك مساعدات غير مالية من المنتج المشارك، عمير هارائيل، الذي لولاه لما تمكنا من التصوير في المدن والمناطق داخل الخط الأخضر... أنا أرفض التمويل الإسرائيلي، ولم تعرض أي جهة إسرائيلية أساساً تمويل الفيلم. أريد أن أقول للعالم إن إسرائيل لا تمول أي فيلم لا يخدم خطها السياسي. أما هارائيل، فتعرض لمضايقات عدة، وتهديدات من أعضاء في الكنيست الإسرائيلية، ما حدث أيضاً مع مسؤول في صندوق الفيلم الإسرائيلي، بمجرد إعلانه في برلين استعداده للمساعدة في عرض الفيلم داخل إسرائيل».

يرى الناقد إبراهيم العريس أن فيلم «الجنة الآن» فيلم مختلف: مختلف في موضوعه الجديد، والراهن، مختلف في ديناميكية لغته السينمائية، ومختلف في قدرة مخرجه على

إدارة ممثليه بحرفية مدهشة، ومختلف حتى، أخيراً، بترجمة ردود الفعل التي يجتذبها. فهنا تحت دائرة التعاطف المسبق، يجد المتفرج نفسه أمام عمل يجمع الدراما بالتشويق، السياسة بالكوميديا، الواقع بالتأمل الفكري، وكل هذا حول موضوع يمس جوهر ما يثير اهتمام العالم أجمع: «موضوع الإرهاب»، كما يطلق عليه في الغرب، فـ «الجنة الآن» اختار أن يطرق هذا الموضوع، مباشرة ومن أوسع أبوابه، طارحاً الكثير من تلك الأسئلة الشائكة التي تدور حول من هو الانتحاري؟ كيف يصبح قنبلة متحركة، جاعلاً من جسده، سيارة «مفخخة»؟ لماذا يصبح انتحارياً، وليس من ناحية الدافع السياسي والديني فقط؟ كيف يجنّد؟ هل هو إنسان من لحم ودمّ أم أنه مجرد ماكينة قتل؟ ثم ما هي مشاعره الخاصة إذ يُقدم على ما يُقدم عليه؟ هذه الأسئلة التي من الواضح أن قلة من الناس تطرحها أو تتجرأ على طرحها، جعل منها هاني أبو أسعد، مركز الصدارة في فيلم، كان عليه في نهاية الأمر أن يسير على حبل مشدود، إذ إن كل ما يمس هذا الموضوع يبدو، قَبْلياً، من المحظورات أو المسكوت عنه. والمشي على الحبل المشدود، هو النتيجة المنطقية لرغبة قول ما لم يكن يقال.[٢٦]

إننا هنا إزاء فيلم فلسطيني كبير، اعتبر وحده تقريباً «الحضور العربي» في دورة ذلك العام لمهرجان برلين... ثم عرف كيف يؤمن خلال المرحلة التالية الحديث عن حضور ما، ومتميز، لسينما عربية متميزة. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن هاني أبو أسعد ساجل طويلاً خلال ذلك المهرجان مدافعاً عن الأبعاد الفنية لفيلم من المفترض أن يطغى عليه الحديث السياسي والأيديولوجي وسجالاتهما، راح يقول على أي حال إنه إنما حقق هذا الفيلم لكي يفتح سجالاً حول أمر لا يساجل أحد بشأنه، مؤكداً أنه صور فيلمه في نابلس، أي في الموقع الساخن للأحداث خلال فترة عصيبة، ما اضطره أحياناً إلى استكمال تصوير بعض المشاهد في الناصرة. أما ممثلو الفيلم، وأبرزهم قيس ناشف (سعيد) وعلي سليمان (خالد)، الآتيان من التمثيل المسرحي، في مقابل لبنى الزبال (سهى) المغربية الأصل الحاضرة في السينما الفرنسية ولا سيما في أفلام آندريه تيشينه وهيام عباس الفلسطينية المقيمة في فرنسا.

باختصار، قدم «الجنة الآن» – وهو كان يومها ثاني أعمال هاني أبو أسعد في مجال الفيلم الروائي الطويل، بعد «عرس رنا» – فيلماً كبيراً وجاداً... فيلماً يجمع المهارة التقنية بالصواب السياسي، من دون أن يزعم إيجاد الأجوبة لكل الأسئلة المطروحة... وهاني أبو أسعد أكد هذا على أي حال قائلاً إنه يكفيه طرح الأسئلة التي لا يريد أحد أن يطرحها حقاً... الأسئلة التي آن الأوان لكي تطرح من دون أفكار مسبقة وذاتية مفرطة... لأن هذين سيقطّعان الحبل المشدود إرباً في نهاية الأمر.[٢٧]

وعن الفيلم قال أبو أسعد: أستاء كثيراً ممن

يعيشون تحت وطأة الغرب، وكأنه من واجبنا إقناعه بأننا جيدون. أرفض من يصنع أفلاماً لهذا الهدف؛ لأنه في ذلك يضع نفسه في موقع دوني، وكأنه يطلب من الغرب أن يلتفت إليه بأنه جيد، أنا أرى أنني يجب أن أتساوى مع الكبار أو أتفوق عليهم، لا يهمني إن اقتنع الغرب أم لم يقتنع بعدالة قضيتنا.. كانت بالنسبة لي فكرة مثيرة أن أصنع فيلماً حول ظاهرة من يلفون أنفسهم بأحزمة ناسفة ومتفجرات، ويدخلون حافلات، لينفجر الجميع، وشعرت بأن هذه الفكرة قد تكون مثيرة، لأنها تسلط الضوء على ما وراء هذه الظاهرة، ولماذا يفعلون ذلك. [٢٨]

وشدد على أن «الغرب شعر بأن الفيلم يسيء لسياساتهم، فهم يسعون إلى أن يوصلوا للجمهور أن الانتحاري وحش، وليست لديه مشاعر إنسانية، وبالتالي حينما تقدم في فيلمك وجهاً إنسانياً تعرّيه، وتكشف لا واقعيته.. المنطلق في «الجنة الآن» هو أن من يقدم على تنفيذ عملية انتحارية إنسان، وليس مطلوباً مني القيام بإنجاز فيلم لأثبت ذلك، هو إنسان رغماً عن الجميع وعن إسرائيل». [٢٩]

عمر الفلسطيني

وكعادته، لم يخرج فيلم هاني أبو أسعد (عمر) – وهو أول فيلم فلسطيني خالص الإنتاج، أي أنتج بالكامل بأموال فلسطينية – عن إثارة مواضيع حساسة وجدلية، ولكن بأسلوب رشيق وشفاف، حيث تناول الفيلم، الذي رُشح لجائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبي، قضية الفلسطينيين المتعاونين مع إسرائيل شديدة الحساسية، أو «العملاء» كما نسمّيهم، عبر حكاية خباز فلسطيني شاب يدعى عمر، ليلقي الضوء على الخيارات الصعبة التي يضطر لاتخاذها بعد تورطه في قتل جندي إسرائيلي وتعرضه لضغوط من جانب المخابرات الإسرائيلية للعمل لصالحها، وهنا يضع علاقة عمر بأسرته وأصدقائه والفتاة التي يحبها على المحك.

يقول مخرج الفيلم، هاني أبو أسعد إن الفيلم «يتناول قصة حب، لكنه أيضاً يتعلق بالولاء والخيانة في ظل الاحتلال»، مضيفاً إن «تجنيد متعاونين مع إسرائيل يعتبر من الموضوعات المحظورة، لكنني شعرت بأنه آن الأوان لمناقشته لأنه شديد الأهمية.». ورأى أبو أسعد أن تجنيد الفلسطينيين «لا يدمر المقاومة الفلسطينية فحسب، بل يقضي على آدمية البشر.. برأيي، هو جريمة كبيرة». [٣٠]

والفيلم المنتج في العام ٢٠١٣، ويقوم ببطولته كل من آدم بكري، ليم لوباني، إياد حوراني، سامر بشارات، يعالج عدة مواضيع عبر حبكة فنية يقول أبو أسعد إنها تستلهم مسرحية «عطيل» لشكسبير، مضيفاً: «مشكلة عطيل كانت إحساسه بعدم الأمن. عندما لا تشعر بالأمن تبدأ في التفكير في أمور لا يمكن تصديقها. عندما تعاني من شعور بالاضطهاد، لا يمكنك اتخاذ قرارات عقلانية». ويستطرد قائلاً: «أعتقد أننا جميعاً نعاني من هذه اللحظات في الحياة

ومن ثم نشعر بعجز وجودنا. نحن الفلسطينيين نعرف ذلك.[٣١]

ويروي الفيلم قصة خباز شاب يدعى عمر، متيم بفتاة فلسطينية على الجانب الآخر من جدار الفصل العنصري، يسعى بشكل منتظم لتفادي الرصاصات التي يطلقها الجنود خلال تسلقه الجدار لرؤية الفتاة. ويتحدث الشاب والفتاة بحماس عن الزواج. لكن خططهما تنحرف عن مسارها عقب اعتقاله بسبب تورطه في هجوم على الجيش الإسرائيلي قتل فيه جندي.[٣٢]

يتعرض عمر للتعذيب في السجن من أجل الإدلاء بمعلومات لصالح الاحتلال، ليبدأ بممارسة لعبة القط والفأر مع الإسرائيلي الذي يحاول تجنيده.. ففي الوقت الذي يحاول إثبات أنه ليس «خائناً» يشاع في الشارع أنه كذلك.

ويبدأ فيلم «عمر» (٩٨ دقيقة)، الذي كتبه مخرجه، بالشاب عمر (آدم بكرى) يتسلق الجدار لكي يلتقي مع صديقي عمره طارق (إياد حوراني) وأمجد (سمير بشارة)، ومع نادية (ليم لوباني) شقيقة طارق الطالبة التي يتبادل معها الحب. لكنه ما إن يصبح على قمة الجدار ويستعد للنزول من الناحية الأخرى حتى يطلق عليه جنود الاحتلال الرصاص على الرغم من أن الناحية الأخرى ليست إسرائيل، وإنما البلدة نفسها التي قسمها الجدار.

يصاب عمر إصابة طفيفة، ويتمكن من لقاء صديقيه وحبيبته. وتبدأ أحداث الفيلم مع مشهد يقوم فيه طارق بتدريب عمر وأمجد على إطلاق النار، ويقول لهما في نهاية المشهد «نحن جاهزون يا شباب». وفى مشهد آخر على الطريق الرئيسة خارج البلدة تقوم دورية من جنود الاحتلال بإذلال عمر عندما يأمرونه تحت تهديد السلاح بالوقوف على صخرة صغيرة رافعاً يديه من دون أي مبرر سوى أنه فلسطيني.

وفى الليل يقوم الأصدقاء الثلاثة برصد مجموعة من جنود الاحتلال عند حاجز عسكري، ويطلب طارق إطلاق الرصاص، فيتردد عمر ولا يتردد أمجد ويصوب نحو أحد الجنود ويقتله. ويبدأ الصراع بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والشبان الثلاثة لمعرفة من الذي قتل الجندي، وإلى أي فصيل سياسي ينتمون، والعمليات الأخرى التي يخططون لها.

تعرف سلطات الاحتلال من قاموا بالعملية، ويعرف الشباب الثلاثة بالطبع أن هناك من أبلغ عنهم من الفلسطينيين المتعاونين مع الاحتلال، ويتوصل طارق إلى الجاسوس ويعذبه ويقتله.

وتتم مطاردة عمر والقبض عليه وتعذيبه داخل السجن. وهنا تبدأ دراما قوية كتبها وأخرجها هاني أبو أسعد ببراعة واقتدار عن علاقة القط والفأر بين عمر ورامي (وليد زعيتر)، ضابط المخابرات الإسرائيلي الذي يتولى القضية، ويريد أن يعرف بالضبط من يكون قاتل الجندي، وفق ما كتب الناقد المصري الشهير سمير فريد.

وقال أبو أسعد إنه استوحى فكرة الفيلم من واقعة رواها له أحد أصدقائه حين حاولت أجهزة الاستخبارات إجباره على التعاون معها، لأنها

كانت تعرف سراً عنه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتسبب بفضيحة لعائلته، لم يعرف ماذا يفعل بل أن يقرر «إنك تعرف ماذا أفعل، سوف أدمر عائلتي، ولكن لن أصبح متعاوناً مع العدو».[٣٣]

ويقول أبو أسعد إنه لا يخشى رد الفعل السلبي من الفيلم، مشيراً إلى أن «المجتمع الفلسطيني منفتح جداً، وأكثر انفتاحاً بكثير مما يعتقد. نحن منفتحون جداً على الانتقادات».

ويعتبر فيلم «عمر» الفيلم الروائي الأول بهذا المستوى، الذي يصوره أبو أسعد بالاستعانة بطاقم أغلبه من الفلسطينيين ومعظمهم جدد في المجال، وحول هذا يقول: «لقد كانت مخاطرة كبيرة. في بعض الأحيان قلت لنفسي، يا إلهي، ماذا أفعل، ولكن عندما أرى النتائج أصبح سعيداً جدا لأنني خاطرت».

ويشعر أبو أسعد بأنه فخور خاصة أن الفيلم أنتج بأموال فلسطينية، فقد ساهم رجال أعمال ومغتربون فلسطينيون بـ٩٥٪ من موازنة الفيلم، بينما ساهمت دبي بما تبقى، وهو ما قال صاحب «الجنة الآن» إنه منحه «حرية» كبيرة «فأن تكون أكثر اقتصاداً يعني أن تكون أكثر استقلالية».[٣٤]

وفي تحليل الفيلم، كنت كتبت: الطلقة الأخيرة في فيلم (عمر) لهاني أبو أسعد، كانت بمثابة رسالة على أكثر من اتجاه، أولاها أن كرامة الفلسطيني الحر في لحظات تكون أهم من حياته، وأن لا حياة طبيعية لنا في ظل الاحتلال، وأن الحل الأمثل يكمن في التخلص منه، وهو ما حصل حين أطلق عمر (آدم بكري) النار على ضابط المخابرات الإسرائيلي الذي حاول تجنيده بعد اعتقاله. [٣٥]

بعد قرابة الساعتين من «شد الأعصاب»، حيث البكاء، والابتسام، والضحك حتى القهقهة، والصراخ، والتوتر، وغيرها من المشاعر المتناقضة، استطاع الفيلم المبني مع معالجة درامية على قصة حقيقية، فضح عنصرية الاحتلال عبر العديد من المشاهد، من بينها مشهد إجبار عمر على الوقوف فوق حجر صغير نسبياً فترة طويلة، بقرار مزاجي من جنود دورية لجيش الاحتلال، وحين احتج هشموه ضرباً، قبل أن يجبروه على الوقوف مرة أخرى على الحجر نفسه وبقدم واحدة، ومن ثم التعذيب في غرف التحقيق، على الصعيدين الجسدي والنفسي، وتصوير تفاصيل لا يعرفها إلا الفلسطينيون، كـ«غرفة العصافير»، وإن كان تم توضيح الفكرة لمن هم خارج فلسطين، عبر الحوار بين ضابط المخابرات الإسرائيلي الذي انتحل شخصية قيادي مقاوم، وأوقع عمر في الفخ، إضافة إلى مشاهد اقتحامات المخيم المتكررة، ومشاهد جدار الفصل العنصري الذي لعب دوراً أساسياً في الفيلم، عكس علاقة الفلسطيني بالاحتلال.. قلة انتقدت ما وصفوه بـ «أنسنة» ضابط المخابرات الإسرائيلي، بل إن أحد المخرجين أخبرني أنه «حزن عند مقتله برصاصة عمر»، وأرى في ذلك مبالغة، حيث إنني قرأت الصورة بشكل مغاير لما قرأه، فضابط المخابرات الذي «يريك من طرف اللسان حلاوة ويروغ منك كما يروغ الثعلب»، هو صورة حقيقية لعدد من ضباط المخابرات الذين عايشهم الأسرى

وذووهم، وأسر المطاردين، وهنا علقت عبارة من شقيقة أحد المطاردين السابقين في ذهني، حين قالت لي: «ذكرني الفيلم بما حدث مع شقيقي.. كان هناك جنود يحاولون أن يكونوا لطفاء، وربما يكون بعضهم كذلك، لكن هذا لا يعني أنهم لطفاء»، بل إن الصورة هذه يمكن أن تقرأ على أنها دلالة رمزية على محاولات دولة الاحتلال الادعاء أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والظهور بمنظر حضاري، على عكس الواقع، كما هو حال ضابط المخابرات الإسرائيلية رامي.[٣٦]

من الناحية الفنية، الفيلم «مشدود» إلى درجة لا يمكنك معها الشعور بالملل، ومحبوك بطريقة جيدة، إلا من بعض الهنيهات هنا وهناك، والتي تعكس حالة الفراغ التي تعيشها السينما الفلسطينية بسبب غياب كتاب سيناريو محترفين، لكنها لا تؤثر على القيمة الجمالية للفيلم، كما أن أداء الممثلين كان مدهشاً، علاوة على أن الرؤية الإخراجية وعين أبو أسعد السينمائية بقيت متألقة كعادتها، فبعد ثمانية أعوام على فيلمه الجنة الآن، «صام صام، وأفطر على وجبة سينمائية دسمة حققت حضوراً عالمياً لافتاً، ويكفي نجاح «عمر» في الاختبار الأصعب، وأعني استحسان الفلسطينيين له.[٣٧]

وإضافة إلى فوز فيلم عمر بجائزة لجنة التحكيم في مهرجان كان السينمائي في العام ٢٠١٣، فاز بالعديد من الجوائز العالمية، حيث حصد غالبية جوائز مهرجان قرطاج السينمائي في دورته الخامسة والعشرين، ومنها جائزة أفضل فيلم (التانيت الذهبي)، وجائزة «التانيت الذهبي للجمهور»، و«التانيت الذهبي لجائزة التحكيم الخاصة بالشباب»، وجائزة أفضل سيناريو للعام ٢٠١٤، وكذلك جائزة «المهر العربي» كأفضل فيلم روائي في مهرجان أبو ظبي السينمائي العام ٢٠١٣.

«يا طير الطاير»

وبلغة سينمائية عالمية اجتمعت فيها الكوميديا بالتراجيديا بـ «الآكشن» والغناء، ينجح هاني أبو أسعد في فيلمه يا طير الطاير (The Idol)، من إنتاج العام ٢٠١٥، عبر حكاية مقتبسة من سيرة النجم محمد عساف، أن ينقل صورة حقيقية ومغايرة بمقاييس سينمائية عالمية عن الشعب الفلسطيني، ومعاناته، وأحلامه، وطموحاته، دون أن يظهر جندياً واحداً من جيش الاحتلال في الفيلم، مع عدم غياب دلالات ما يسببه لنا من أذى، فهو غائب وليس مغيّباً. إدخال أحداث متخيلة لأسباب درامية – وهو ما أشار إليه الفيلم بصراحة في مطلعه – خدمه كثيراً، ومنْح عساف بعض تفاصيل حياته الغائبة للمخرج قدم إضافةً أخرى، علاوة على السيناريو ذي الحساسية العالية، وكذلك الكاميرا، وهذا ما اعتدنا عليه من هاني أبو أسعد، إضافة إلى التركيز على الإنساني بعيداً عن الكلاشيهات والشعارات، مع أهمية الإشادة بأدوار الفنانين الفلسطينيين والعرب، وخاصة الأطفال قيس عطا الله (عساف الصغير)، وهبة عطا الله (شقيقته نور)، وأحمد قاسم (صديقه

أشرف)، وعبد الكريم أبو بركة (صديقه عمر)، وبالدور الحيوي للموسيقى، والأزياء، والديكور الخارجي، وتحريك الممثلين في المشاهد المتنوعة، فهاني أبو أسعد في فيلمه «يا طير الطاير» أضحكنا وأبكانا، أحبطنا ومنحنا الأمل.. إنها الحياة، إنها السينما، إنها فلسطين.[٣٨]

قال أبو أسعد عن الفيلم، الذي حقق شهرة عالمية على مستوى المهرجانات، وعلى مستوى عرضه في أكبر عدد من دور العرض السينمائي في العالم، تسجل لفيلم فلسطيني: فيلم «يا طير الطاير» ليس فيلماً عابراً... هو فيلم مهم لي على الصعيد الشخصي، لأنه يتحدث عن غزة التي تصدّر المقاومين والفنانين والمبدعين على الرغم من أنها تقبع تحت الحصار، وتحت القمع... هذا الفيلم هديتي لغزة وأهلها.[٣٩]

سينما خاصة

ولهاني أبو أسعد حكاية خاصة مع السينما، عبّر عنها ذات مرة بالقول: أما بالنسبة للسينما فأنا أحببتها فعملت بها، فأنا مهندس طيران وعملت في هذا المجال مدة عامين من ٨٧ – ٨٩ ولكن وجدت أن الهندسة تقوم على معادلة واحدة ١+١=٢ وهذه المعادلة ثابتة في كل أنحاء العالم، ولأنني بطبيعتي أعشق المغامرة وأعشق الخيال فقد اتجهت للإخراج السينمائي، وأنا عشقت السينما منذ كنت طفلاً، ففي مدينتنا الناصرة كانت هناك سينما (ديانا) تقدم كل أحد فيلمين في تذكرة واحدة أجنبي (كاوبوي) ومصري. وعشقت من خلال مشاهدتي الأبطال المصريين فريد شوقي ورشدي أباظة وتوفيق الدقن ومحمود المليجي وهند رستم وميرفت أمين. لذلك عندما شعرت بقسوة الواقع وضيق مجال الهندسة هربت إلى عالم السينما الرحب الواسع الذي كان يساعدني وأنا طفل على الهروب لمدة ٤ ساعات من الواقع الصعب في ظل الاحتلال الإسرائيلي.[٤٠]

وفي نظرة سريعة إلى الأفلام التي حققها هاني أبو أسعد في تجربته السينمائية الرائدة، والتي باتت عالمية بطبيعة الحال، يمكن القول إنه مخرج مهووس بالحكاية الفلسطينية، يحاورها، ويسبر أغوارها، ويغازلها دون خجل، ويأتيها من جوانبها المتعددة، على مستوى الواقعي والمتخيل، ففي أفلامه كلها يسعى للقبض على السؤال الذي يشاغله، ويترك فضاء الإجابة مفتوحاً أمام الشخصيات التي يناولها، ويمنحها فرصة التعبير عن ذاتها، دونما ادعاء أو تصنع، كما أن هاني أبو أسعد متنوع في خياراته الفنية، وإن كان انحاز في تجاربه الأخيرة إلى المتابعة والمعايشة، وهو ما لم يغب حتى عن تجاربه الأولى، ما يجعل من أعماله سؤالاً مستفزاً بالمعنى الإيجابي، ويراكم معرفياً كما هي مراكمته لاحترافية إجادة المتعة البصرية، ما يجعل المشاهد لأفلامه يقف أمام معالجة مبدعة لدقائق تفاصيل الحياة الفلسطينية، بحلوها ومرها، وسلبياتها قبل إيجابياتها، وكأنه يقول «لا تحرر دون حرية».

الهوامش

١ فاطمة عطفة، «رشيد مشهراوي: الأم تشكل دقات قلب المخيم في حالة الحصار والمقاومة»، جريدة القدس العربي، ٢٩ كانون الأول، ٢٠٠٨.

٢ قيس الزبيدي، فلسطين في السينما، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، أيار ٢٠٠٦.

٣ نوريثغيرتس، جورج خليفي، منظر في الضباب (٢٠٠٥) بالعبرية.

٤ قيس الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

٥ المصدر السابق.

٦ تقرير بعنوان «الأفلام الفلسطينية تحصد الجوائز الدولية»، وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، ٧ أيار ٢٠٠٩.

٧ تقرير بعنوان «فيلم رشيد مشهراوي في السرايا يافا»، موقع العرب الإلكتروني التابع لأسبوعية كل العرب، الناصرة، ١٨ أيار ٢٠١٢.

٨ تقرير بعنوان «هاني أبو أسعد في مهرجان ترايبيكا السينمائي ٢٠١٠»، جريدة الوسط البحرينية، ١ تموز ٢٠١٠.

٩ أحمد فضل شبلول، تقرير بعنوان «يوم فلسطيني في عيد ميلاد ليلى»، موقع الجبهة الإلكتروني، حيفا، ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٨.

١٠ قيس الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

١١ السابق.

١٢ السابق.

١٣ محمد عبيدو، «هاني أبو أسعد: سينما فلسطينية حيوية ومتميزة فنياً»، موقع سينما الشعر الإلكتروني، ٦ آذار ٢٠١٥.

١٤ مجدي أحمد علي، «السينما الفلسطينية والانتفاضة»، موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، ٢٩ تموز ٢٠١٠.

١٥ أمجد صادق، تقرير بعنوان «هاني أبو أسعد: هزمنا إسرائيل سينمائياً»، مجلة الأهرام العربي، ١ كانون الثاني ٢٠٠٣.

١٦ السابق.

١٧ قيس الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

١٨ حسام فتحي أبو جبارة، «هاني أبو أسعد ينصر القضية الفلسطينية سينمائياً»، جريدة القدس العربي، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

١٩ قيس الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

٢٠ حسام فتحي أبو جبارة، مصدر سبق ذكره.

٢١ تقرير بعنوان «فيلم فورد ترانزيت استجلاء مواقف أو غلت في تخريب الإنسان الفلسطيني»، جريدة الغد الأردنية، ١ تموز ٢٠٠٧.

٢٢ السابق.

٢٣ الجزيرة نت، مقال بعنوان «هاني أبو أسعد .. مغامراته السينمائية»، ١٨ نيسان ٢٠٠٦

٢٤ السابق.

٢٥ يوسف الشايب، «افتتاح مهرجان القصبة السينمائي الدولي .. الليلة»، جريدة الأيام الفلسطينية، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢٦ إبراهيم العريس، «الجنة الآن لهاني أبو أسعد: الانتحاري والإرهابي والاستشهادي»، جريدة الحياة اللندنية، ٤ آذار ٢٠١٤.

٢٧ السابق.

٢٨ الجزيرة نت، مصدر سابق.

٢٩ السابق.

٣٠ يولاندنيل، «فيلم عمر الفلسطيني ينقل للأوسكار قضية المتعاونين مع إسرائيل»، الموقع الإلكتروني لـ «بي.بي.سي»، ٢٨ شباط ٢٠١٤.

٣١ وكالة أنباء «رويترز»، «الفيلم الفلسطيني عمر .. قصة حب ومشكلة هوية»، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤.

٣٢ يوسف الشايب، «عمر لهاني أبو أسعد يفوز بجائزة لجنة تحكيم مهرجان كان»، وكالة النورس للأنباء، ٢٥ أيار ٢٠١٣.

٣٣ المصدر السابق.

٣٤ السابق.

٣٥ يوسف الشايب، «عمر لهاني أبو أسعد .. فيلم عنّا!»، جريدة الأيام الفلسطينية، ٥ أيلول ٢٠١٣.

٣٦ المصدر السابق.

٣٧ السابق.

٣٨ يوسف الشايب، «إطلاق فيلم يا طير الطاير لهاني أبو أسعد في فلسطين .. حدث فني بمقاييس عالمية»، جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٦.

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ محمد عبيدو، مصدر سبق ذكره.

فرص بين «الأفكار» و «المبادرة الفرنسية»

محمد هواش*

لم تضع حروب المنطقة أوزارها بعد، لا في سورية والعراق ولا في اليمن وليبيا. ولا يمكن القفز عن هموم دول الخليج العربية ومصر وما تبقى من دول العالم العربي القديم واهتمامها وانشغالها بمآلات هذه الحروب على الدول نفسها وعلى المنطقة ومن ضمنها القضية الفلسطينية.

اليوم، كما كل يوم، لا أحد يهتم بالفلسطينيين وقضيتهم أكثر من اهتمامه بقضيته، خصوصاً عندما تكون مصائر الأوطان والهويات مهددة. وربما لا يمكن الإفلات من هذه الوقائع اليوم أكثر من أي وقت مضى. والفلسطينيون الذين تحشرهم هذه الحروب بضغوطها واستحقاقاتها لا يستطيعون الاكتفاء بدور المتفرج والمنتظر، يجب ألا يكونوا كذلك، لأن قضيتهم من نوع آخر، فطابعها التحرري ورمزيتها يجعلانها تتقدم غيرها من قضايا المنطقة، على الأقل بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم.

ولهذا، ربما يتحرك الفلسطينيون من بوابتين:

- **الأولى:** رفض السكون وانتظار نتائج ما تفعله إسرائيل على الأرض من فرض وقائع استيطانية تعزز سيطرتها على الحدود والمعابر والحواجز، في محاولة لرسم نتائج النزاع، بما ينسف جوهر التسوية، أي رفض إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ مع حل متفق عليه لقضية اللاجئين، والاستعاضة عنه بحكم ذاتي إداري للفلسطينيين في معازل

* إعلامي ومحلل سياسي.

وكانتونات، ووصمهم بالإرهاب، وتبرير كل ما تفعله حكومات إسرائيل معهم، بما في ذلك تجاهل حقوقهم السياسية في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة، ورفض التفاوض معهم على دولة بالمعنى القانوني والسياسي والاقتصادي للدولة. ولا يتناقض مع ذلك أي خطاب رسمي إسرائيلي يتمسك بحل الدولتين كما يفعل رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه الرسمي مع زعماء الدول، إذ يقول أمام مؤتمر المنظمات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية (إيباك): إن «أفضل حل للنزاع مع الفلسطينيين هو حل الدولتين لشعبين بحيث تكون دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بهودية دولة إسرائيل. وأنا جاهز للمفاوضات مع الرئيس الفلسطيني في أي وقت وأي مكان ولكنه لا يريد».

ويسعى نتنياهو بكل قوة لجعل حل الدولتين غير ممكن وغير واقعي، إلاّ إذا كانت دولة فلسطينية بلا معنى: لا حدود ولا سيادة ولا عاصمة ولا عودة لاجئين ولا حقوق مياه أو طرق أو حتى حقوق إنسان.

رفض السكون حيال ذلك يتخذ أكثر من وجهة، أهمها اليوم الهبة الشعبية الفلسطينية بما هي هبة تذكر برفض الفلسطينيين السياسة الاستعمارية الإسرائيلية وسياسة تعميق الاحتلال عوض البدء بتفكيكه، وإلى جانب الهبة هناك التحركات الدبلوماسية الفلسطينية، وهي تحركات تتسم، أيضاً، بأنها ليست واسعة وعميقة؛ لأنها تحتمل أشكالاً من العلاقات الراعية والحاضنة لشرعية برنامج العمل الفلسطيني لإنهاء الاحتلال والتمسك بحل الدولتين.

- **الثانية:** اختبار فرص تعديل شكل الرعاية الدولية للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد انهيارها وفشلها وانكشاف عمق انحيازها للدفاع عن إسرائيل وتجاهل أي حقوق للفلسطينيين، وهذا ما ترفضه حكومات إسرائيل. وبالطبع فإن انشغال الدول العربية بأوضاعها الداخلية لا يوفر دعماً يتناسب مع حجم التحديات التي تفرضها إسرائيل في المواجهة مع الفلسطينيين لإخضاعهم ودفعهم إلى اليأس.

الرد الفلسطيني على المستوى الشعبي لم يصل إلى مستوى يمكن اعتباره رافعةً كافيةً لجعل هذه المسارات عبر البوابتين تحقق مكاسب سريعة، على الرغم من الارتباك الشديد الذي وضعت فيه الهبة الشعبية الأفرقاء منذ تشرين الأول الفائت، وعدم معرفة أي عنوان لها من زاوية تنظيمها وقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أهدافهم من دون اكتشاف أمرهم ولو بأي نسبة.

أظهرت الهبة خلال الأسابيع الأخيرة

مستوى تنظيمياً أعلى من خلال اشتراك أكثر من شخص في التخطيط لهجمات على جنود أو مستوطنين في الضفة المحتلة بما فيها القدس. ما يعني قدرة الفلسطينيين على تطوير الهبة الشعبية وإبعادها عن استهداف التجمعات المدنية الإسرائيلية، إذا ما واصلت إسرائيل تجاهل الحقوق الفلسطينية وبناء المستوطنات ورفض الدخول في عملية سياسية جدية لإنهاء احتلالها.

من هاتين البوابتين يتحرك الفلسطينيون على قاعدة أن انتظار نتائج الصراع الإقليمي قد يؤدي إلى جعل الإسرائيليين يحققون مكاسب دبلوماسية. أي مع رفض السلطة الفلسطينية معاودة تجريب المجرب في المفاوضات مع إسرائيل، والوصول إلى قناعة بأن لا فائدة من أي عودة إلى صيغة المفاوضات والرعاية الدولية السابقة التي تترك الفلسطينيين رهينة القوة والغطرسة الإسرائيلية بحجة عدم تدخل الرعاة والوسطاء في عملية التفاوض، لكن الحلبة الدولية مهمة أيضاً للحفاظ على شرعية ما تحقق وعدم التفريط به، ولأنها مهمة لا يجوز تركها للإسرائيليين وأنصارهم على كل مستوى دبلوماسي مع الدول والمنظمات الأممية. مع توافر قناعة شبه تامة بأن إسرائيل والإدارة الأميركية لا تريدان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بل تريدان تكييف الفلسطينيين مع احتياجات هذا الاحتلال واستمراره عبر التهديد بـ «الشيطنة» والاتهام بـ «الإرهاب» وخلافه.

ينصب الجهد الفلسطيني اليوم على فحص إمكان تطوير «الأفكار الفرنسية» لعقد مؤتمر دولي مصغر ومجموعة دعم من دون حضور فلسطين وإسرائيل، وذلك بغية التوصل إلى إطار للحل لا يبتعد عن حل الدولتين الذي تنادي به الولايات المتحدة، من دون أي جهد لفرضه على الأطراف.

حجة واشنطن القديمة الجديدة جاهزة، وهي أنها لا تريد فرض حلول، وترغب في رؤية الأطراف تتفاوض للتوصل إلى حلول بنفسها، أي أنها تريد أن يرضخ الفلسطينيون للمنطق الإسرائيلي وأن يكون حل الدولتين مجرد مخرج جديد لمواصلة إسرائيل احتلالها بصورة أو بأخرى.

ويزيد موقف الولايات المتحدة سوءاً انشغال الأميركيين اليوم بالانتخابات الرئاسية نهاية العام، وعدم إظهار مواقف رادعة لإسرائيل حتى من الزاوية الأخلاقية حيال التسارع المحموم في مصادرة أراض وبناء وحدات استيطانية في إطار مشروعين، واحد لفصل شمال الضفة عن وسطها من خلال ربط مستوطنات (عالي) و(معاليه لبونة) و(شيلو) بمستوطنة (أرئيل)، والآخر فصل جنوب الضفة عن وسطها من خلال البناء في منطقة (إي ١) شرق مدينة القدس وربطها بمستوطنة (معاليه أدوميم) في المنطقة الواقعة بين القدس وأريحا لمنع تواصل وسط الضفة مع القدس أولاً ومع شمال الضفة ووسطها ثانياً، إضافة إلى التضييق على

مضارب البدو في خط شرق المدن حتى الأغوار لسلب الأراضي منهم ووضع اليد عليها بذرائع التدريبات العسكرية تارةً والأسباب الأمنية تارة أخرى، والفلسطينيون يعرفون أن الأسباب الأمنية لدى إسرائيل تعني كل شيء، من المياه إلى الزراعة فالصناعة وكل أشكال الحياة اليومية. ومحاولات سلب ومصادرة الأراضي والاستيطان فيها تسبق محاولات ودعوات إسرائيلية وأميركية وأوربية للتفاوض على شكل حكم الفلسطينيين أنفسهم لا على مساحة الدولة الفلسطينية، لأنه في المنطق الإسرائيلي «لن توجد دولة» بل مناطق تدار ذاتياً من الفلسطينيين في إطار «أرض إسرائيل الكاملة». وهذا ما تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية بـ «مخطط إسرائيل لإقامة دولة إسرائيلية واحدة بنظامين، واحد لإسرائيل يشمل كل أرض فلسطين التاريخية، والثاني للفلسطينيين ينحصر في جيوب ومعازل وكانتونات» .

هذا المشروع الإسرائيلي القديم جمدته اتفاقيات أوسلو وأوجدت واقعاً تجاوزه. لكننا اليوم أمام محاولة إسرائيلية جديدة لإحيائه والبناء عليه.

وإذا كانت محاولة الفلسطينيين فحص فرص تتيحها «الأفكار الفرنسية» بعد ملاحظتهم تراجع فرنسا عن مشروعها تحت ضغوط أميركية وضغوط صوغ المنطقة من جديد، ومحاولات تعديل خطوط «سايكس- بيكو»، فإنهم مجبرون الآن على تحريك هذه الأفكار مع فرنسا وغيرها من الدول الصديقة أو المؤثرة التي تعتبر إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل أمراً إيجابياً وضرورياً لاستقرار المنطقة مثل روسيا والصين واليابان ودول أميركا اللاتينية بالإضافة إلى دول الجامعة العربية التي لا تزال لها قوة ومكانة ما حتى وإن تراجعت مكانتها أخيراً في إطار الدول فرادى أو في إطار الجامعة. وهذه الفرص ممكنة بالعمل، ولا معنى لها من دون العمل والتحرك الدائم ورفض السكون. وهي فرص تستحق العمل لاختبارها واختبار نجاعتها، أقله عوض السكون والاستسلام لرفض واشنطن تحريك العملية السلمية إلا من رصيد الفلسطينيين وحسابهم، إذ تطالبهم بوقف الهجمات ضد الإسرائيليين، وترفض كذلك إقناع إسرائيل - ولا نقول «تفرض» - بتفكيك الاحتلال وتطبيق حل الدولتين.

والسؤال: هل هذا قدر على الفلسطينيين لا يمكن رده؟

الجواب ليس سهلاً، لكنه ليس معقداً إلى الدرجة التي يستسلم معها الفلسطينيون إلى المجهول وينتظرون على قارعة الطريق لما يمكن أن تفضي إليه مآلات الصراع على مستقبل المنطقة. بدءاً بهويتها وليس انتهاء بثرواتها البشرية والنفطية والغازية في عصر الغاز .

وربما تكون هذه المقاربة الدافع الأقوى لضرورة أن يتحرك الفلسطينيون على وتر أزمة المنطقة ونظامها العربي المترنح من دون الاستسلام له ولأي تداعيات تنجم عنه.

فالمشروع الفلسطيني التحرري ينطوي على إمكانات ليست بسيطة تستمد قوة إقناعها من أهدافه وقدرته التعددية على الاستيعاب. وإذا كان هذا المشروع ريادياً في مرحلة ما من مراحل سقوط مكانة النظام الرسمي العربي بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، واستقطاب نخب عربية من جميع الأقطار والدول العربية انخرطت بصورة أو بأخرى في إطاره، وعدم قدرة المشاريع الإسلاموية على هزيمته، فإن لديه من القوة الأخلاقية والمبررات المادية على التجدد والاستمرار ما يمكنه من عرض خيارات كفاحية وسياسية تمكنه أولاً من تفادي أي تداعيات وانهيارات في النظام العربي القديم قبل أن يولد جديد. وتمكنه من تطوير إمكانات تعاون وشراكات فلسطينية عربية وإسلامية ودولية لمساعدته على تفادي محاولات الشطب الإسرائيلية الفاشلة لإزالة الفلسطينيين من مسرح الأحداث.

فالفلسطينيون صمدوا في ظروف أسوأ من الظروف الحالية. وبعد النكبة ودمار الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع، حملت الثقافة الفلسطينيين في إسرائيل وحدهم عبء الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وإحياءها في صورة منظمات سياسية وعسكرية في غزة وبعض دول اللجوء.

اليوم، هناك هوية ومجتمع ومنظمة تحرير وسلطة وطنية واعتراف أممي بدولة تحت الاحتلال، وهناك شعب يصر على الحرية والاستقلال. ولم يتحقق كل ذلك من دون مسيرة عمل وكفاح طويلة ومعقدة وتضحيات جسام .

لكن هذا الكلام العام لا يمكن ترجمته إلى فعل سياسي بالتأمل والدعاء إلى الله أو الاستناد إلى العدالة التي تتمتع بها القضية الفلسطينية، فإذا كانت لعبة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية انهارت، فهذا كان قراراً إسرائيلياً لا فلسطينياً، ولا حاجة لأي ادعاء بمكانة المفاوض الفلسطيني في هذه اللعبة بقدر دور إسرائيل في تخريب هذه اللعبة.

أدرك الفلسطينيون ذلك، بصرف النظر عن التقديرات في شأن متى اكتشفوا، فألاهم أن يبادروا وأن يطورا خياراتهم للعمل في الظروف المعقدة المشار إليها أعلاه بما يسمح ببقاء مشروعهم حياً وألا يخسروا الآن إذا كان الربح متعذراً، مع أن المراوحة في المكان في غير صالحهم.

تطوير الهبة الشعبية وتفادي عسكرتها وتطوير الهجوم الدبلوماسي على الحلبة الدولية هما العمل الأكثر جدارة للفلسطينيين اليوم.

واقع قطاع غزة ومستقبله
بعد عشر سنوات على حكم «حماس»

كمال علي أبو شاويش*

حلّت الذكرى العاشرة لتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، التي شكلتها حركة حماس منفردةً بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية، في شهر آذار من العام الجاري، وخلال تلك السنوات العشر «العجاف» عانى قطاع غزة الأمرّين؛ من سياسة الحكم الشمولي المُطلق، والحصار والعدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع. وتساءل الكثيرون عن قدرة الغزيين على تحمّل هذه الضغوط، وإلى أين ستقود تلك الأوضاع المأساوية؟

تناقش هذه المقالة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في قطاع غزة، بعد عشر سنوات على حكم «حماس» للقطاع، وتحاول الوقوف- في عُجالة- على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة. ولا تسعى هذه المقالة إلى تقديم جرد حساب لفترة حكم «حماس» لقطاع غزة، أو تفنيد مثالب تلك الفترة الزمنية- التي لا تتسع لها سطور هذه المقالة- بقدر ما تسعى لرصد الواقع القائم في قطاع غزة، وما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف تلمس معالم الرؤية المستقبلية للقطاع، وأهم مساراته المستقبلية.

أولاً: الأوضاع السياسية في قطاع غزة

بدا واضحاً منذ صدور قرار تكليف السيد إسماعيل هنية تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، في نهاية شباط ٢٠٠٦، نزوع حركة

* باحث دكتوراه في العلوم السياسية، ومحاضر غير متفرغ في جامعة فلسطين بغزة. kamalabu_shawish@hotmail.com

حماس إلى التفرد بالحكم، وسعيها إلى فرض برنامجها السياسي على الكل الفلسطيني، متجاهلةً عقوداً من النضال والعمل السياسي المتراكم؛ ما أعاق تشكيل حكومة ائتلاف وطني في حينها. وعلى الرغم من أن برنامج الحكومة خرج عن مضمون خطاب التكليف الموجه من الرئيس محمود عباس، والذي أعرب عن أسفه الشديد لعدم تبني ما ورد في كتاب التكليف، فإن الرئيس عباس قرّر- وقتذاك- ألا يستخدم صلاحياته المنصوص عليها في القانون الأساسي، بل فضّل إتاحة المجال لعرض الحكومة على المجلس التشريعي لنيل الثقة؛ احتراماً لروح العملية الديمقراطية، ولكي تأخذ الحكومة فرصتها الكاملة في تحمل المسؤولية! وكان الرئيس قد أكد- حينها- ضرورة إدراك خصوصية الوضع الفلسطيني المُعقد، وأولوية توفير متطلبات تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتوفير احتياجاته وعدم إرهاقه، لأنه لا خيار لنا سوى الصمود فوق أرض وطننا، وصولاً إلى دحر الاحتلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة. مُشدداً على رفض أي محاولة إسرائيلية لرسم الحدود بصورة أحادية، وإقامة ما يُسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

لكن «حماس» لم تدرك في حينها أن محاولة الإمساك بالحكم والمقاومة كفيلة بإفسادهما معاً. كما أنها لم تدرك تعقيدات الوضع الدولي والإقليمي، في مرحلة اتسمت بنظام دولي أحادي القطبية، مهووس بـ«الإسلاموفوبيا»، ومنهمك في حربه على «الإرهاب»، ونظام إقليمي تسوده حالة من الاستقطاب الحاد بين محوري: «الممانعة» و«الاعتدال»، فالتحقت «حماس» بمحور (سورية، إيران، حزب الله). ولم تمض شهور معدودة حتى وجدت «حماس» نفسها أمام المأزق؛ المأزق الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، لم تستطع تلبية أبسط متطلبات الحكم، فجنحت للعنف كي تحسم بانقلابها العسكري ما وصفته بـ«ازدواجية السلطة»، فعادت قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني. ووجدت نفسها- وهي تحكم قطاع غزة بالقوة- معزولة عربياً ودولياً؛ فلم يكن النظام المصري، في عهد حسني مبارك، ليتحمل تبعات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الناشئة في قطاع غزة، في أعقاب الانقلاب العسكري، فلجأ إلى إغلاق معبر رفح (شريان الحياة الرئيس لقطاع غزة). وعلى الجانب الآخر، وجدت إسرائيل ضالتها في الوضع القائم في قطاع غزة، فعمدت إلى إغلاق المعابر كافة، لفصل القطاع عن سياقه الوطني.

«حماس» والتحولات السياسية في ظل ثورات «الربيع العربي»

لم تُخفِ حركة حماس موقفها المستبشر بنجاح الثورة المصرية في إسقاط نظام مبارك، ورحبت الحكومة المقالة في غزة على لسان إسماعيل هنية بهذه الخطوة، معتبراً أن مصر «تكتب تاريخاً جديداً للأمة، وأن الحصار على غزة بدأ يترنح». وخلال الأسابيع الأولى لسقوط نظام مبارك، بدا وكأن «حماس» قد استطاعت

أن تُحدث اختراقاً في الموقف المصري، لجهة تحسين العلاقات المصرية (الرسمية وغير الرسمية) مع «حماس».

ولا شك في أن العلاقات المصرية تجاه حركة حماس شهدت تحسناً ملموساً خلال فترة حكم المجلس العسكري. وقد مثل فوز «الإخوان المسلمين» بأغلبية مقاعد البرلمان، في أول انتخابات مصرية بعد الثورة، نافذة أمل كبيرة لحركة حماس، ثم جاءت انتخابات الرئاسة المصرية وفوز محمد مرسي في حزيران ٢٠١٢ ليكتبا تاريخاً آخر، ليس في العلاقات المصرية الفلسطينية فحسب، وإنما أيضاً في واقع حركة حماس ومستقبلها. ولعل أخطر ما واجهته القضية الفلسطينية في فترة حُكم محمد مرسي، حالة الضبابية والغموض التي اكتنفت مستقبل العلاقة بين مصر وقطاع غزة، في ظل حُكم «الإخوان المسلمين»؛ فقد شكّلت القواسم الأيديولوجية والحزبية المشتركة بين «حماس» وجماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر، نمطاً جديداً لتعامل الدولة المصرية مع حركة حماس، وبالتالي مع قطاع غزة الذي يخضع لسيطرتها، وشهدت العلاقات المصرية الحمساوية حالة من الدفء، وبدت «حماس» وكأنها تعيش فترة «شهر العسل» مع النظام المصري أثناء حكم محمد مرسي. وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، ومع بروز نزعة إسرائيلية واضحة للتخلص من قطاع غزة وقذفه في وجه مصر، بدا أن المستقبل السياسي لقطاع غزة يتجه نحو تكريس الوضع القائم، وتحويله إلى كيان منفصل أقرب إلى دويلة؛ الأمر الذي أثار الشك والريبة – حينها – حول التناغم بين المقاربتين المصرية والإسرائيلية في التعامل مع قطاع غزة.

ثورة «٣٠ يونيو» ٢٠١٣ وتشديد الحصار

جاء موقف حركة حماس من الأحداث الجارية في مصر، بعد عزل محمد مرسي، مُعبراً عن التزامها الأيديولوجي الواضح بموقف جماعة الإخوان المسلمين. ومهما كانت الأسباب، فإن «حماس» قد جانبها الصواب حين ناصبت مصر مثل هذا الموقف العدائي، ولم تُقدّر حساسية الوضع الداخلي في مصر، وحجم التحريض الإعلامي ضدها وضد قطاع غزة. ولم تُسعفها الحصافة السياسية بالتزامها الصمت حيال ما جرى، والنأي بنفسها وبقطاع غزة– الذي تحكمه– عن التدخل في الشأن المصري الداخلي، ولو من باب «التُقية السياسية» على الأقل. ورأى البعض، أن نظام حماس انتقل في علاقته مع النظام المصري من خانة «الكيان غير الحليف» إلى «الكيان شبه المعادي». وهكذا قطعت حماس شعرة معاوية بينها وبين النظام المصري الذي تشكّل في أعقاب ثورة «٣٠ يونيو»، وهذا ما اتضح جلياً خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (صيف ٢٠١٤). بالإضافة للتصدعات التي أصابت «محور المانعة»، وموقف «حماس» المؤيد للثورة السورية، وإعادة تموضعها بعيداً

عن محور (إيران، سورية، حزب الله). وبدا أن حركة حماس قد خسرت حلفاءها كلهم تقريباً، نتيجةً للتحولات الإقليمية في أعقاب «الربيع العربي»؛ فبالقدر الذي أتاحت فيه «الثورات العربية» من فرص أمام حركة حماس، وضعت أمامها عراقيل من نوع آخر. يضاف إلى ذلك، نزوع «حماس» إلى التقرب من المحور السني، الذي تقوده المملكة العربية السعودية في مواجهة إيران، في أعقاب «عاصفة الحزم» والحرب الدائرة في اليمن.

من المؤكد أن الظروف الداخلية والخارجية، التي عاشتها حركة حماس، قد أثّرت على قدراتها على المناورة. والحالة هذه، وجدت حماس في رئاسة السلطة ومنظمة التحرير الملاذ الأخير، الذي يمكن أن يوفر لها الغطاء السياسي والمالي، ولو إلى حين، فجاء استقبالها وفد منظمة التحرير الفلسطينية في غزة، وتوقيعها اتفاقاً للمصالحة ينهي الانقسام المرير بين الضفة الغربية وقطاع غزة «اتفاق الشاطئ».

وواقع الحال، أنه بعد مرور نحو عامين على إبرام الاتفاق، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، لا يبدو أن شيئاً قد تغير على أرض الواقع، وظلّ قطاع غزة يُدار بالآلية نفسها التي سبقت اتفاق المصالحة؛ فحكومة الوفاق لم تستطع أن تمارس نفوذها، وبالتالي عجزت عن تقديم خدماتها في مناطق قطاع غزة، ولم تستلم المعابر، وما زال ملف إعادة الإعمار وأزمة الجهاز الإداري (موظفو حكومة غزة) قائمين، ومازالت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وأزمة البطالة وأزمة الكهرباء... قائمة، مع استمرار طرفي الانقسام في تبادل الاتهامات حول الجهة المُعطلة للمصالحة!

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

لا شك في أن السنوات العشر المنصرمة كانت سنوات عجافاً على قطاع غزة. فعلاوة على العزلة السياسية العربية والدولية، عانى القطاع من حالةٍ مُطبقةٍ من الحصار والإغلاق، الأمر الذي أثر – وما زال– على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن العام ٢٠١٥ كان الأسوأ اقتصادياً على قطاع غزة؛ نتيجة الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ففي تقرير أعدته غرفة تجارة وصناعة قطاع غزة، تناول الحصاد الاقتصادي للقطاع خلال العام ٢٠١٥، جاء فيه أن قطاع غزة حالياً ليس على حافة الانهيار فحسب، وإنما يدخل أيضاً مرحلة ما بعد «الموت السريري»، حيث أصبح نموذجاً لأكبر سجن في العالم، دون إعمار ومعابر وماء وكهرباء وعمل، وكذلك دون دواء وحياة وتنمية. وحسب التقرير، شهدت السنوات الثلاث الأخيرة نسبة انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت ١٧٪.

وأشار التقرير، أيضاً، إلى ارتفاع معدلات الفقر والفقر المُدقع لتتجاوز ٦٥٪، بينما تجاوز

عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص، بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من سكان قطاع غزة، علاوة على ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي، التي تجاوزت ٧٢٪ لدى الأسر. وبحسب البنك الدولي، فإن دخل الفرد في قطاع غزة انخفض في الوقت الحالي بنسبة ٣١٪، عما كان علية قبل ٢٠ عاماً.

وفي تقرير للمرصد الأورومتوسطي حَمَل عنوان «الموت البطيء»، فإن قطاع البناء كان أكثر المتأثرين من تدمير الأنفاق، كذلك انعكس الأمر على الشركات العاملة في القطاع الصناعي، وكشف التقرير عن أنه من المتوقع أن يؤدي الإغلاق المستمر للأنفاق إلى تراجع حاد في معدل نمو الناتج المحلي لقطاع غزة. ولعل أحدث تقرير للبنك الدولي حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، الذي نشر في أيار ٢٠١٥، جاء كاشفاً وصادماً في الوقت نفسه، فقد أفاد التقرير بـ«أن اقتصاد قطاع غزة بات على وشك الانهيار، بعد ارتفاع معدل البطالة ليصبح الأعلى على مستوى العالم، بسبب الحصار والحروب وضعف الحكومة».

أما البطالة، فحدث ولا حرج، فوفقاً للإحصاءات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة البطالة بلغت في قطاع غزة ٤٢,٧٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٥، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد على ٢٠٠ ألف شخص. وبحسب البنك الدولي، فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً. وارتفعت نسبة المُتعطلين من فئة الشباب والخريجين لتتجاوز ٦٠٪. يُذكر أن إغلاق معبر رفح استمر بصورة لم يسبق لها مثيل، خلال العام ٢٠١٥، حسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونُقل عن المتحدث الإعلامي باسم «الأونروا» قوله: إن الارتفاع الكبير في نسبة البطالة، وخوض ثلاث حروب في خمس سنوات، وهو ما لم يحدث في أي مكان في العالم، شكّل ضغوطاً نفسيةً هائلةً لا قبل للناس بها على الإطلاق، لذلك فإن نحو ٢٠٪ من سكان قطاع غزة تعرضوا لصدمات واضطرابات نفسية وعقلية، ومختلف أنواع التأثيرات النفسية السلبية. ومن شأن استمرار هذا الوضع، بهذه الطريقة، من حصار وانعدام الأمل في المستقبل في قطاع غزة، أن يزيد من هذه النسبة، وأن نشهد تنامي الظواهر السلبية كالعنف المجتمعي، وازدياد نسب الطلاق، وإدمان المخدرات. وكل هذه الأمور تسببت في انتشار الأمراض النفسية التي تدفع الشباب للانتحار. ويدعم هذا القول الإحصائيات والأرقام التي تشير إلى ارتفاع معدل الانتحار، فمنذ بداية العام ٢٠١٦، وصل عدد محاولات وحالات الانتحار إلى ٧ حالات في أقل من شهرين، مقارنةً بخمس حالات انتحار فقط شهدها العام الماضي ٢٠١٥.

يُذكر أن معظم محاولات الانتحار كانت في جيل الشباب، نتيجةً للشعور المتنامي باليأس والإحباط العام، والشعور بالاغتراب وعدم الانتماء، الأمر الذي دفع بالعديد منهم لتعاطي المخدرات، وعقار «الترامادول».

ثالثاً: قطاع غزة والحاجة لمقاربات سياسية جديدة

لعل مرور نحو عامين على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، دون أي إنجاز حقيقي يُذكر، يعكس بوضوح حالة الوهن والإحباط التي يحياها الغزيون. ومرد ذلك حسب البعض، أنه بعد عشرة أعوام من الحصار والانقسام، أصبحت «ميكانزمات» تكريس الانقسام أقوى من «ميكانزمات» وفرص المصالحة! ذلك أن توجه حماس نحو المصالحة لم يكن منهجياً، بل كان يهدف لإخراجها من أزمتها الخانقة. ويبدو أن حركة حماس التي أذعنت لمنطق المصالحة، لا تُريد أن تبدو وكأنها مستسلمة لشروط منافستها حركة فتح، واضطرت- حسب إسماعيل هنية- «لترك الحكومة لكنها لم تترك الحُكم». الأمر الذي يُفضي في التحليل الأخير لاعتبار اتفاق الشاطئ مجرد «خطوة تكتيكية»، أرادت من خلالها حركة حماس التخلص من العبء والمأزق الإنساني المتفاقم في قطاع غزة، والقذف بهما في وجه أبو مازن وحكومته.

وثمة تساؤل منطقي ما انفك يطرحه البعض بعد مرور عشر سنوات على حُكم حماس: هل الناس في غزة مُهيئون للانتفاض والخروج على حُكم حماس؟ والإجابة ببساطة، لا، ليس لأنهم راضون عن خيارات حماس السياسية وجاهزون لدفع ثمن مواقفها، وليس لأن حماس نجحت في تدجينهم وتطويعهم وإرهابهم للدرجة التي يفضلون فيها الجوع على الخروج عليها؛ بل لأن متطلبات الصراع الوطني مع المحتل تجعلهم يُغَلِبون إلزامات هذا الصراع على حقوقهم الأساسية في الحرية والكرامة والعمل، وكأن «حماس» المُنهمكة باحتمال الصراع مع الاحتلال تتمتع بفترة سماح مستمرة من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ويكفي هنا أن تقوم «حماس»- كلما ضاق بها الحال- بإطلاق بعض الصواريخ على مستوطنات غلاف قطاع غزة والاشتباك مع العدو، لتؤدي بعدها الطائرات الإسرائيلية وظيفتها المُعتادة في تعزيز الوحدة الوطنية. كما أن مداخل الثورة ومسبباتها- بخلاف المفاهيم التقليدية التي نَظّر لها علماء الاجتماع والسياسة- مختلفة في الحالة الفلسطينية؛ ففي حين اعتبر هؤلاء أن تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية هو السبب الرئيس في اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية، فإن تجربة الشعب الفلسطيني تفيد بعكس ذلك؛ وتجربة الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧، وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، خير مثال لنفي اقتران الانتفاضات الفلسطينية بسوء الأحوال المعيشية. وبعبارة أخرى يمكن القول: إن «حماس» قد قفزت إلى الحُكم عبر

صناديق الاقتراع، وأن نزولها عن سدة الحُكم لن يكون إلا بالطريقة نفسها.

تخشى حركة حماس، من جانبها الآن، أكثر من السابق، من أن هدف حركة فتح من المصالحة هو استعادة قطاع غزة إلى الشرعية عبر صناديق الاقتراع، في مرحلة تآكلت فيها شرعية «حماس» وشعبيتها، ولم تُقدّم خلال فترة حكمها ما يُسعفها أمام جماهير غزة، وبخاصة أولئك الذين أصبحوا بلا مأوى نتيجةً للحروب الإسرائيلية المتتالية. هذا فضلاً عن عناصرها، الذين وجدوا أنفسهم يهبطون بسقف التوقعات التي عاشوها خلال سنوات الانقسام، من مجاهدين في حكومة «ربانيّة»، إلى مجرد أرقام في طابور الباحثين عن اعتمادات مالية لدى حكومة السلطة في رام الله «حكومة دايتون»، ما قد يبدو محاولة للإذلال والتنكيل بالحركة أمام مناصريها.

وجملة القول: إن هذا الواقع القائم في قطاع غزة سيؤدي لتأبيد حالة الانقسام بين شقي الوطن، وسيفتح الأبواب على عدة مسارات لمستقبل قطاع غزة السياسي، وربما يقود لسلخ قطاع غزة عن سياقه الوطني.

والخلاصة، أنه في ظل هذه المرحلة السياسية الحرجة التي تمر بها الأمة العربية، والتي تعجّ بالفوضى، وتتسم بديناميات «التفكك والانقسام»؛ تفكك الدول القومية في المنطقة، وليس مشهد العراق وسورية وليبيا واليمن عنا ببعيد، ليس مُستَغرباً أن يَطال المشروع الوطني الفلسطيني شيء من فوضى المنطقة، لاسيما أن عوامل التفتت ومحددات الانقسام ليست فلسطينية صرفة، بل تجد من يُغذيها ويُنميها من الداخل والخارج. لذلك، بتنا اليوم بحاجةٍ ماسة لاعتماد مقاربات سياسية جديدة للتعامل مع قطاع غزة، فقطاع غزة بحاجة لمشروع «مارشال» يُنقذه من حالة الجحيم التي يحياها. لذلك، يتعين على قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أن تُعيد النظر في مُجمل سياساتها المُتبعة تجاه قطاع غزة، منذ حزيران ٢٠٠٧. غزة التي وصلت فيها الأوضاع إلى مستوى الخطر الشديد ستظل رافعةً للحركة الوطنية، ذلك أن سردية الكفاح الوطني الفلسطيني في قطاع غزة، تعكس بوضوح أنه لا دولة في غزة، ولا دولة دون غزة.

الانغلاق السياسي..
الخروج من عنق الزجاجة

بسام درويش*

لا يخلو مجلس يضم فلسطينيَّين أو أكثر إلا وتطرح فيه حزمة من التساؤلات المتشككة والحائرة بشأن مستقبل القضية الفلسطينية. ولهذه التساؤلات ما يوجبها، ليس بسبب الضبابية التي تكتنف المشهد السياسي الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً نتيجة الأزمات المركبة والمعقدة التي تنهش واقع الفلسطينيين في تجمعاتهم داخل الوطن وخارجه.

تضافرت الأسباب المنشئة للأزمات، وتشابكت مع الأخطاء التي صاحبت طريقة معالجتها على الصعيد الوطني، لتزيد المشهد الفلسطيني قتامةً، ما أدخل الوضع الفلسطيني برمته في عنق زجاجة.

من بداهة القول إن أسس الأزمات تتمثل بسياسات دولة الاحتلال وممارساتها العدوانية، هذه الممارسات التي تمثل ترجمةً عمليةً لجنوح غالبية المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والعنصرية. وفي الوقت نفسه، توفيرها الغطاء اللازم لتكشير المشروع الصهيوني عن أنيابه وتصعيد زحفه الاستيطاني، عبر قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وتشريد أصحابها في المناطق المحسوبة على أنها أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة، أي إفشال إقامتها، وهو ما يعني أن إسرائيل غير جادة، وغير ناضجة للتوصل إلى سلام يقوم على أساس تمكين الفلسطينيين من دولة مستقلة في الضفة وقطاع غزة.

يترافق ذلك مع انغلاق الأفق السياسي الدولي والإقليمي أمام القضية الفلسطينية، وأمام حل

* كاتب وناشط نقابي.

«الدولتين»، الذي ظن البعض أن اتفاق أوسلو يفضي إليه، والذي وصل هو الآخر إلى طريق مسدود.

تتحمل الإدارات الأميركية المتعاقبة المسؤولية الرئيسة عما وصلت إليه الأمور، وبذلك تكون قد فقدت أهليتها لرعاية عملية سلام متوازنة، بسبب انحيازها المطلق إلى المواقف الإسرائيلية، وتكبيلها أيدي المجتمع الدولي ومنعها وضع حد للغطرسة والعنصرية الإسرائيلية، من خلال التعسف في استعمال حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن، وتوظيف وسائل الضغط والإغراءات الأخرى، وهي ضخمة وهائلة، وتوفيرها الغطاء اللازم لحماية العنجهية الإسرائيلية. وكنتيجة للسياسة أميركا الشرق أوسطية، فقدت الأقطاب الدولية الأخرى الممثلة في الرباعية (روسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) القدرة على التأثير الفعلي على مجريات العملية السياسية في المنطقة.

حتى إن بعض المبادرات التي تطرح بين فترة وأخرى لكسر جمود العملية السلمية، والتي كانت آخرها المبادرة الفرنسية للسلام، تأتي غالباً من داخل الصندوق الذي رسمت حدوده الولايات المتحدة الأميركية من خلال استفرادها مدة طويلة برعاية عملية السلام، لذا يكون مصيرها الفشل وإعادة إنتاج الشلل والجمود.

وضع الانغلاق السياسي الفلسطينيين أمام حقيقة مفادها أن لا حل وطنياً على الأبواب. ولكن للأسف، عوض أن تشكل هذه الحقيقة حافزاً لصياغة رؤية وطنية موحدة تتمخض عن حوار جدي بين القوى الفلسطينية الفاعلة، انشغلت النخب السياسية الفلسطينية بالقضايا الفرعية والتي هي مثار خلاف فيما بينها، وبذلك فقدت الحالة الفلسطينية المناعة اللازمة لمواجهة التحولات العاصفة التي تمر بها المنطقة. وأسفر ذلك عن الانقسام الكارثي الذي طالت تداعياته مناحي الحياة الفلسطينية كلها.

كشفت سنوات الانقسام الطويلة عن أن الانقسام، وبفعل عوامل عديدة لا مجال لذكرها الآن، أوجد شبكة مصالح وميكانيزمات تعمل على إعادة إنتاجه، بدليل تعثر عملية المصالحة التي تتحرك حواراتها بشكل دائري، حتى باتت تشبه «خرافية» إبريق الزيت في الموروث الشعبي الفلسطيني، لا نهاية لها.

استمرار الانقسام المستند إلى انفصال جغرافي، أسفر عن تآكل المؤسسات الوطنية الجامعة (مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومعها الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية)، وشلل مؤسسات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى أن إطالة عمر الانقسام زاد من حدة الاستقطاب الثنائي على الساحة الفلسطينية. كل ذلك يشير إلى أن النظام السياسي برمته وضع أمام سؤال يكون أو لا يكون.

ثمة مفارقة هنا تطرح نفسها بشدة- وفي الوقت نفسه تشير إلى أن الفئوية الضيقة والحسابات الحزبية هي المغذي الأساسي للانقسام- وهي أن الانقسام يتجذر، في الوقت

الذي تقترب فيه حماس من تبني الأهداف التي عبر عنها البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي مشروع الدولة في حدود الـ٦٧ وعودة اللاجئين. وهنا يبدو الانقسام وكأنه سباحة عكس التيار. ومما يزيد من طيف الأزمات بلةً أن ما سبق ذكره يأتي في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات جذرية مفتوحة على الكثير من الاحتمالات، منها تفتيتها وإعادة تركيبها من جديد. ويمكن تلمس مخاطر مثل هذا الاحتمال من خلال رصد المحاور الإقليمية التي تتشكل تحت سقف التسليم بالهيئة الأميركية.

إن هذه المحاور التي تتخذ الطابع المذهبي والطائفي، بحكم سياقها وظروف تكوينها، تضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أدنى درجات سلم أولوياتها. ومع ذلك، وفي إطار تنافسها وصراعها فيما بينها، تسعى إلى إيجاد امتدادات لها داخل الساحة الفلسطينية بهدف توظيف الورقة الفلسطينية في تجاذباتها. وللأسف، وجدت في الانقسام الفلسطيني تربةً مناسبةً لإنجاح مساعيها، ما ساهم في إطالة عمر الانقسام.

إن التحدي الأبرز الذي يجب أن تواجهه السياسة الفلسطينية، هو اتباع سياسة النأي بالنفس عن هذه المحاور والتخفيف من انعكاساتها الضارة على القضية الفلسطينية، حتى لا تسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه وتتكرر تجربة نكبة ١٩٤٨. عندما أطاحت صراعات المحاور العربية وتجاذباتها بقدرة الفلسطينيين على مواجهة المشروع الصهيوني، وأدت إلى ضياع فلسطين وتشريد أهلها.

لعل استشعار الخطر الذي يتعرض له المشروع الوطني، كان المحفز الأساسي لاندلاع الموجة الانتفاضية الحالية. التي مثلت شكلاً من أشكال الاحتجاج الشعبي على حالة التردي وانسداد الأفق. وتجدر الإشارة هنا إلى أنها ليست المرة الأولى التي تمسك فيها الجماهير بزمام المبادرة وتتحرك لتصحيح المسار الوطني وتقبض على جمر المشروع الوطني لمنعه من الانهيار. فقد كانت الانتفاضة الشعبية الكبرى التي تفجرت في العام ١٩٨٧، رد الفعل الشعبي على حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان ومحاولات تهميش القضية الفلسطينية.

حملت الموجة الانتفاضية الحالية دلالات كثيرة، ووجهت رسائل عديدة، منها أنها أكدت تمسك الشعب الفلسطيني بهويته الوطنية. ورفضه استمرار الأمر الواقع الذي تستغله إسرائيل لتعميق احتلالها وتوسيع استيطانها.

تمثل الموجة الانتفاضية الحالية، في أحد جوانبها، مراجعة نقدية لتجربة التعامل مع الاحتلال، وذلك خلال مكوناتها أو أدواتها وميادين فعلها. فانخراط جيل ما بعد أوسلو الواسع في الفعل الانتفاضي يشير إلى أن ثمة إصراراً لدى الشباب على تغيير المسار الذي كرس تبعية السلطة ومؤسساتها وجعلها رهينة لعلاقات السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية

العنصرية، والعمل على استعادة مكانة القضية الفلسطينية.

جاءت الانتفاضة لتعلن نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، نهاية مرحلة المراهنة على المسار الحالي والوصول إلى تسوية تاريخية تضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

إن الموجة الانتفاضية الحالية وحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (B.D.S) التي لاقت صدى وتجارياً عالمياً، تقدمان مقاربة موضوعية لتساؤل ما العمل، وتوفران أرضية صلبة للبدء بمراجعة نقدية لمجمل الأداء الوطني، تمكن من نحت خيارات وبدائل فلسطينية تعزز الصمود الفلسطيني فوق التراب الوطني الفلسطيني.

وتنطلق من إعادة فهم المرحلة وطبيعة العدو الذي نواجهه، على أنها مرحلة تحرر وطني في مواجهة الصهيونية التي تهيمن كأيديولوجية على المجتمعين المدني والسياسي في إسرائيل. وأن ما تقوم به الحكومات الإسرائيلية من عدوان على شعبنا هو استمرار للحروب التي شنتها الحركة الصهيونية على شعبنا.

ويترتب على ذلك، ضرورة إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، والتوافق على برنامج وإستراتيجية وطنية يكونان مرجعية للنظام السياسي (سلطة ومعارضة)، وبذلك يمكن وضع حد لحالة التفكك والوهن التي بدأت تدب في النظام الفلسطيني، الأمر الذي يمكن أن يعبد الطريق للخروج من عنق الزجاجة.

متغيرات الوضع الدولي والإقليمي وأثرها على القضية الفلسطينية

أدار الندوة
مهند عبد الحميد *

المشاركون:

د. علي الجرباوي: (استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت).

أ. داود تلحمي: (كاتب وباحث).

د. جورج جقمان: (استاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت).

مقدمة

تشهد منطقتنا العربية – والشرق الأوسط عموماً – حراكاً عاصفاً، تسود فيه حالة من اللااستقرار. ثمة انفجارات وأزمات حادة في دول الإقليم، وجلّها لا ينفصل عن الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي مضت عليها ٨ أعوام متواصلة دون حل أو انهيار، وقد تحولت إلى أزمة سياسية.

يبدو أن المعادلات والمحاصصات السابقة المتفق حولها في طريقها للتعديل والتغيير. وبفعل ذلك، فإن أولويات الدول العظمى تشهد تبدلاً متناغماً مع صعود دول وتراجع أخرى في الإقليم، ويبرز في السياق دور قوى المليشيات والمنظمات العسكرية كأداة سيطرة جديدة في خدمة الدول الصاعدة.

ما الذي تغير في النظام الدولي ذي القطب الواحد؟ وكيف نفسّر الانكفاء الأميركي الحذر، والحضور الروسي الذي ملأ الفراغ في جزء من المنطقة؟ وهل سينعكس ذلك على دول الإقليم وشعوبه؟ هل صعود إيران سيضعف الهيمنة الإسرائيلية، ويكسر احتكارها السيطرةَ؟ وما تأثير المتغيرات الدولية

* كاتب ومحلل سياسي.

والإقليمية على القضية الفلسطينية؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت عنوان الندوة على طاولة مجلة « سياسات». بمشاركة د. علي الجرباوي، والأستاذ داود تلحمي، ود. جورج جقمان.

المحور الأول:
مستوى التغيير في النظام الدولي

سياسات: هل نشهد مرحلة الانتقال من نظام دولي أحادي القطب إلى نظام دولي متعدد الأقطاب أو نظام دولي لا قطبي متعدد القوى لا يوجد فيه طرف مهيمن؟ ثمة مظاهر لتغير نظام القطب الواحد، فلم تعد الولايات المتحدة تفرض هيمنتها على النظام الدولي، وهناك انكفاء في الدور الأوروبي بفعل الأزمات التي تعيشها بلدانه، في الوقت الذي تحاول فيه روسيا استعادة هيبتها المفقودة زمن الحرب الباردة «من خلال التدخل العسكري والسياسي في سورية». كما نشهد صعود الصين وتحولها إلى قوة اقتصادية عظمى. وهناك مظاهر على استمرار الهيمنة الأميركية، كاتفاق (٥+١) مع إيران، والتحالف الدولي الذي تقوده أميركا ضد «داعش»، والحرب الخليجية برعاية أميركية في اليمن... ما هي قراءتكم لواقع النظام الدولي الراهن؟.

داود تلحمي: الولايات المتحدة تمتعت، في تسعينيات القرن الماضي بالتفرد والهيمنة الدولية، ولكن، منذ بداية القرن الجديد، وتحديداً بعد تورطها في حربي أفغانستان والعراق، بدأت هيمنتها بالتصدع. ساعد في ذلك ظهور نزعة روسية متزايدة لاستعادة شيء من الاستقلالية التي فقدتها خلال التسعينيات، واستمرار تصاعد الوزن الاقتصادي الصيني.

أميركا لم تعد القوة المتفردة الوحيدة في العالم

ولكن بتقديري، لا يعني هذا عودة التوازنات الدولية التي سادت قبل العام ١٩٩١، أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. الوضع أكثر تعقيداً، صحيح أن الولايات المتحدة لم تعد القوة المتفردة الوحيدة في العالم، ولكنها ما زالت القوة العسكرية الأولى، ولديها موازنة عسكرية توازي تقريباً موازنات الدول الأخرى، وهذا شيء مذهل من حيث القوة العسكرية، وما زالت هناك هوة كبيرة بينها وبين القوة العسكرية الصينية مثلاً. مقابل ذلك، روسيا لديها سلاح نووي، لكن وضعها الاقتصادي هش إلى حد كبير، وهذا ما يحد من المنافسة المطلقة، كما كان عليه الحال في العهد السوفييتي مع الولايات المتحدة. إن طبيعة النظام الروسي القائم مختلفة، لذا فإن الأوضاع الدولية لا تتجه نحو حرب باردة جديدة، وإنما تحاول روسيا استعادة شيء من الاستقلالية إزاء نزعات الهيمنة الأميركية التي طغت على بلدان أوروبا الشرقية حليفة الاتحاد السوفييتي سابقاً.

سياسات: يقال إن روسيا تحاول استعادة استقلاليتها في ظل القوة العسكرية الأميركية المتفوقة، فهل هذا ممكن؟ صحيح أننا نشهد تراجعاً أميركياً في غير مكان، ولكن إلى أي مدى ستترك القوى العظمى الأخرى بصماتها على النظام الدولي، وهل صعود المرشح المتشدد «ترامب» عن

الحزب الجمهوري سيعزز الهيمنة الأميركية أكثر، بما في ذلك العودة إلى التدخل العسكري؟

داود تلحمي: حرب العراق – وقبلها حرب أفغانستان – أظهرت أن القوة العسكرية وحدها ليست قادرة على الحسم، فحتى الآن أفغانستان ليست هادئة، والعراق في وضع مضطرب، وكما نرى هناك صعود كبير للنفوذ الإيراني في العراق. هناك تحديات تواجه أميركا، قوى تسمى غير دولانية، ويطلق عليها قوى «إرهابية»، أو حركات تحرر أو مقاومة، أو كتل بلدان صغيرة كدول أميركا اللاتينية، أو حتى إيران البلد الصغير مقارنة بالولايات المتحدة والصين وروسيا، تمكنت من الحفاظ على هامش من الاستقلالية، والوصول إلى تسوية.

الحزب الجمهوري يتجه نحو التطرف و «الديمقراطي» نحو اليسار

أرى أن ثمة ما هو أهم من ظاهرة «ترامب «التي تشبه ظاهرة ريغان في الثمانينيات إلى حد ما، وهي ظاهرة صعود اليسار في الحزب الديمقراطي، وهذا شيء مدهش إلى حد كبير، ويأتي كعرض جانبي لانهيار الاتحاد السوفييتي، فما يطرحه «بيرني ساندرز» المرشح الديمقراطي شيء كان لا يمكن تصور طرحه في حزب أميركي رئيس قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. هناك تجاوب مع أطروحات يسارية نسبياً متقدمة لدى الشبيبة في الحزب الديمقراطي، فساندرز كسب انتخابات ولاية كبيرة وأساسية كولاية ميتشيغان في مواجهة مرشحة مخضرمة وواسعة الخبرة كهيلاري كلينتون، وهذا يدل على أن هناك شيئاً يتغير في الولايات المتحدة. هذا لا يعني أن اليسار الأميركي سيصل إلى السلطة في هذا العام أو خلال أعوام قليلة، ولكن هناك أفكاراً وخيارات تشق طريقها، هي امتداد واقعي لحركة «احتلوا وول ستريت» التي نشأت بتأثير من الثورة الشعبية المصرية، وهنا المفارقة، الأمور تتطور في الولايات المتحدة، وهو ما لا يجري حتى الآن في مصر.

نحن أمام مرحلة مفتوحة على تغيرات كثيرة في العالم من الصعب التنبؤ كيف ستؤول، لكن من المؤكد خلال فترة من الزمن.. عشرة أعوام أو عشرين عاماً، أن الولايات المتحدة ستكون مختلفة عما هي عليه الآن. هناك استقطاب واضح بين الحزبين، فـ «الجمهوري» يتجه نحو مزيد من التطرف اليميني، وبالمناسبة طروحات ترامب لا تختلف عن طروحات اليمين الأوروبي المتطرف في أوروبا الغربية الذي يجاهر بالعداء للاجئين والأجانب والأقليات والمسلمين، وهو ما تقوله زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا «لوبين». مقابل ذلك هناك تنام للأفكار اليسارية لدى الحزب الديمقراطي، وهذا عنصر جديد من نتاج ما بعد الاتحاد السوفييتي.

نظام القطب الواحد كان عبئاً على أميركا

علي الجرباوي: نظام القطب الواحد أطاح بمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، وجميع من كتبوا في الموضوع يجدون أن نظام القطب الواحد يضع عبئاً على الدولة العظمى، بسبب التوقعات المتنامية من الجميع لدورها،

وأنها يجب أن تتدخل في كل مكان، وهذا ما كان يدفعها في بعض الحالات للاستجابة عبر التدخل. فعندما يحدث خطب ما في العالم، لا يتم السؤال عن رأي الصين في الأمر، أو روسيا، بل الولايات المتحدة، وهذا يؤدي إلى أن القوى الأخرى تدرك ماهية مكانتها ودورها. وإذا ما اتجهنا نحو نظرية المؤامرة، فإن في الأمر توريطاً لهذه القوة العظمى، وهو ما من شأنه إضعافها إذا ما بقيت تستجيب لكل ما يحدث من تطورات في العالم.

لكن الدولة العظمى في نظام القطب الواحد، في أحيان، تلجأ إلى أن تصبح انتقائية، وهذا ما دلّ عليه توجه أوباما الجديد بالانسحاب من منطقة الشرق الأوسط، والذهاب إلى المحيط الهادي لمواجهة الصين؛ ما ترك فراغاً في المنطقة تسللت روسيا من خلاله عبر سورية، وهذا خيار واع ومدرك من أوباما بخصوص أولويات أميركا في المرحلة القادمة. ولهذا يلاحظ أن أوباما وطوال فترة ولايته على مدار ثمانية أعوام رفض التدخل في منطقة الشرق الأوسط، وأخرج بقايا جيوشه من أفغانستان والعراق، والتزم عدمَ التورط في حرب جديدة في هذه المنطقة، ونقل كامل قوته العسكرية إلى منطقة المحيط الهادي لمواجهة الصين القادمة.

لا تزال أميركا تتربع على العرش

من المبكر القول، إن نظام القطب الواحد انتهى أو تزعزع، وأن مكانة الولايات المتحدة تخلخلت، أعتقد أنها لا تزال تتربع على قمة النظام الدولي الحالي، وهنا علينا التفرقة بين الدولة الأميركية بكامل إمكانياتها، وبين الإدارة الأميركية، والتي كانت في السنوات الثماني الماضية إدارة أوباما، فقد يتغير نهج الإدارة الجديدة في الانتخابات القادمة، وبالتالي قد نرى تدخلاً أميركياً أوسع، يتّبع نهجاً هجومياً وليس دفاعياً في مناطق مختلفة من العالم. الأمر هنا مرتبط بالإدارة الأميركية، وليس بإمكانيات الدولة الأميركية الهائلة، لذلك لا تزال الولايات المتحدة تتربع على عرش القوة في النظام العالمي. وما يميز الدولة الأميركية أن قدراتها الهائلة تكمن في مجالات متنوعة، على الرغم من الديون والتحديات، وهذه القدرات نابعة من الديناميكية والفعالية التي تتميز بها.

يجب النظر إلى النظام الدولي بطريقة مختلفة ومغايرة عن القرن الماضي، حيث كان ينظر إليه بشكل أفقي متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية أو أحادي القطبية منذ بداية القرن العشرين وحتى نهايته. اليوم علينا أن ننظر إلى النظام الدولي بطريقة مغايرة، كما وصفها «جوزيف ناين»، وهي أن ننظر إلى نظام دولي مركب بشكل عامودي، ونرى العالم بشكل أعقد مما كان، وفق ثلاثة أسس: عسكرياً، يرى ناين، أن الولايات المتحدة تتربع على هذا العرش عالمياً، فهي تنفق في المجال العسكري ما يفوق الدول العشر التي تليها مجتمعة، ولا منافس لها في هذا المجال، فهي تملك إحدى عشرة حاملة

طائرات تجوب العالم كله، والدولة التي تليها تملك حاملة طائرات واحدة فقط.

واقتصادياً، لا تزال الولايات المتحدة هي الأولى، ولكن بوجود شركاء قريبين منها كالصين، بل إن الاتحاد الأوروبي مجتمعاً يفوقها، وبالتالي ثمة تنافس اقتصادي يتحول في النهاية إلى قدرة عسكرية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تحول بوصلتها نحو مواجهة الصين.

أما المستوى الأكثر تعقيداً، والناجم عن التطورات التقنية، فقد أفرز قوى عديدة ذات حضور في قضايا بعينها كالبيئة، والمناخ، وهنا تبرز دول أخرى، ومؤسسات غير حكومية ذات صبغة دولية، وشركات متعددة الجنسيات، وشخصيات ذات حضور خاص كالبابا، والدلاي لاما، على سبيل المثال. علينا أن نتطلع إلى العالم وفق التركيبة المعقدة هذه، وكيف يؤثر فينا، وكيف يمكن أن نؤثر فيه مستقبلاً؟

موقف أميركي روسي يستبقي الجيش والدولة في سورية

جورج جقمان: أوافق على ما ذهب إليه الزملاء بضرورة عدم الاستعجال في الحديث عن انحسار دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، فما زالت هي القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية الأولى، ولها قواعد عسكرية في أرجاء العالم المختلفة. إذا تحدثنا عن صيرورة لا أحد يعرف متى وكيف تنتهي، بصرف النظر عن التوقعات بصعود الصين اقتصادياً وعسكرياً. كثر الحديث مؤخراً عن عدم رغبة أوباما في إرسال جنود جيشه إلى العراق أو سورية. أعتقد أن أحد الأسباب الرئيسة لا يتعلق فقط بإدارة أوباما، وإنما أيضاً بالأزمة الاقتصادية التي ألمت بالولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم منذ العام ٢٠٠٨، وتزايد الأعباء المالية، وعلى ما يبدو، لم يكن ذلك متوقعاً عند احتلال أميركا للعراق، وهنا يتساءل المرء في حال بقي الفريق ذاته من المحافظين الجدد بقيادة بوش وتشيني في الحكم، ماذا كانوا سيفعلون؟ ولم يكن متوقعاً أيضاً ظهور ظاهرة داعش التي أحدثت قدراً من التغيير في منطق الولايات المتحدة حول سورية.

جرى استخلاص العبر من حل الجيش العراقي سابقاً، بموقف مشترك أميركي روسي يستبقي الجيش السوري أو جزءاً منه، والحفاظ على سورية كدولة حتى لو كان الحل في سورية سينتج دولة فيدرالية مركزية في عدد من الأمور من بينها السياسة الخارجية والاقتصادية والدفاعية.

لا شك في أن روسيا تسعى إلى دور ما، لكن كما هو معروف هناك حدود لهذا الدور، خاصة أن الاقتصاد الروسي يعتمد بالأساس على تصدير الغاز والنفط إلى حد كبير، وقد ألمت به نكسة مع هبوط أسعار النفط، سواء أكان هذا الهبوط نتيجة سياسة متعمدة لإضعاف

روسيا أم لا، مع أنني أرى أن جميع الدول باتت تعاني من هذا الهبوط بما فيها المملكة العربية السعودية. روسيا نجحت الآن في تثبيت موقع لها في الشرق الأوسط، وأصبحت طرفاً مهماً في حل الأزمة السورية، وهناك توافق ما على الحل مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي برزت فيه حالة من التباعد في المواقف بين بعض فئات ما يسمى المعارضة السورية من جهة، وموقف الولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى.

مرة أخرى، أشير إلى أن تأثير الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨ وما بعده، ليس هو العامل الوحيد، لكنه عامل مؤثر، بدليل أنه في مناظرة جرت في الأسبوع الأول من آذار ٢٠١٦، بين المرشحين الأربعة المتبقين من الحزب الجمهوري، وفي سؤال حول إرسال جنود أميركيين إلى العراق، كان الجواب واحداً من الجميع، أي أنهم يسيرون وفق تعليمات الجيش، وموقف الجيش الأميركي المعروف هو عدم إرسال جنود إلى العراق، وهذا مؤشر على أن هناك تقاطعات في سياسة الحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يتعلق بالعراق.

الأزمة الاقتصادية أنتجت ظاهرتي ترامب وساندرز

أعتقد أن هناك ما هو مشترك بين ظاهرتي ترامب وساندرز، وهو أن الاثنين، وبأشكال مختلفة، برزا نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي بدأ في العام ٢٠٠٨، فلم يكن من الممكن ظهور مرشح بجدول أعمال ساندرز قبل عشر سنوات، لم يكن متخيلاً أن يجاهر مرشح رئاسة أميركي بأنه اشتراكي. لا أقول إنها ظاهرة مستمرة، لكن بتقديري هي إحدى نتائج الانهيار الاقتصادي. وفي الجهة الأخرى، فإن شعبوية ترامب، تقع خارج نطاق المؤسسة، على الرغم من أنه مرشح عن الحزب الجمهوري. وبحسب عدة استطلاعات رأي، فإن تأييد ترامب كان بسبب عدم الثقة بمؤسسة الحزب، فالاعتقاد الشائع يقول، إن قيادة الحزب لم تفعل شيئاً يذكر للقاعدة أو أجزاء كبيرة منها، بما يمس حياتهم اليومية، وبالتالي كون ترامب من خارج مؤسسة الحزب التي تُظهر عدم رضاها عن أدائه وسياساته وتصريحاته، وتتحدث علناً عن كيفية إيقافه، فهو يشكل ظاهرة. لكن للمفارقة، فإن القاعدة ذاتها هي من أوصلت الحزب الجمهوري إلى الأغلبية في الكونغرس، وهو ما يعرف باسم «الوعي الزائف».

وهذا يعني أن الطبقة الوسطى وما دون الوسطى التي أوصلت الحزب الجمهوري، هي ذاتها التي ترى أن قيادات الحزب لا تعبر عن تطلعاته، بل تعبر عن مصالح رأس المال في الأساس، وهم الآن يكتشفون أنهم خدعوا إلى حد ما، وفي تقديري هذا ما يبرر تأييد ترامب جزئياً. والسؤال الآن هو: هل ترامب ظاهرة مستمرة أم لا؟ لكن على الأرجح، وكما يقول غالبية المحللين، فإنه حتى لو تمكنت قيادات الحزب الجمهوري من إيقافه كما يسعون، فإن هناك قطاعات واسعة من المستقلين والديمقراطيين لن ينتخبوا ترامب.

روسيا غير قادرة على تحويل النظام الدولي

علي الجرباوي: أحد أهم عناصر قوة النظام الأميركي هي ديناميكيته، بمعنى أنه نظام يحتوي على ميكانيزمات تعديلية، فهذه الانتخابات التي تتواصل لقرابة العام، وما تشهده من تحولات وظواهر، في النهاية تتم تصفيتها إلى منافسة ثنائية، وهنا تكمن الميكانيزمات التعديلية داخل النظام الأميركي، على عكس الدول الأخرى الأكثر جموداً.

الولايات المتحدة منذ أن تربعت على عرش العالم كقطب واحد، وعلى الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية، بدأت تعمل في العالم، ومنذ مطلع التسعينيات وفق مبدأ تشكيل تحالف الراغبين، كما حدث في هجوم عام ١٩٩١ على العراق، وما تلاها، كان يجري في إطار تحالفات، والآن ثمة تحالف ضد الإرهاب، وهذا التحالف ليس فقط عسكرياً، بل فيه من يموّل هذا التحالف، وبهذا المعنى، فإن حروب الولايات المتحدة وتدخلاتها ليست هي من تمولها بالكامل، بل هناك أطراف أخرى تمولها أو تساهم في تمويلها.

أعتقد أن ما تقوم به روسيا حالياً هو من باب الدفاع عن نفسها، وليس من باب الهجوم، أو استعادة مكانتها والتحول إلى عالم ثنائي القطبية من جديد، فكل ما تقوم به هو رد فعل على تمدد الغرب باتجاهها في جورجيا، وأوكرانيا، والآن في سورية التي تشكل آخر معقل لها في المياه الدافئة على البحر المتوسط، وأعني القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، ونظام الأسد الحليف، هو ما يدفعها للقيام بما تقوم فيه من دور بارز في سورية، لا أعتقد أن روسيا بفكرها الحالي قادرة على المنافسة، أو قادرة على تحويل النظام الدولي مجدداً لنظام ثنائي القطبية، فلا قدرة عسكرية أو اقتصادية لديها تخولها القيام بذلك.

المحور الثاني

سياسات: ما هي انعكاسات التغيرات في النظام الدولي على القوى الإقليمية، ففي بداية عهد بوش، وتشكل نظام القطب الواحد، كانت هناك دولة إقليمية عظمى هي إسرائيل، دون منافس جدي، مع أن إيران كانت تحاول بناء موقع لها في الإقليم، إسرائيل كانت تحكم السيطرة على الإقليم، الآن باتت إيران بعد اتفاق (٥+١) قوة معترفاً بها من الولايات المتحدة، ولها نفوذ في العراق، وسورية، واليمن، ولبنان، في إطار التفاهم مع أميركا وليس في مواجهته. السعودية، أيضاً، تسعى للحضور، فالمناورات الأخيرة التي قادتها شاركت فيها ٢٠ دولة، وامتدت لعشرة أيام، وكذلك حربها في اليمن، وتدخلها في سورية، وهي مع دول الخليج تسعى لحضور إقليمي ما، حتى لو كان ذلك بموافقة إسرائيل. من هم الرابحون والخاسرون في الإقليم؟

جورج جقمان: لديّ سؤال أرى أن من الضروري نقاشه، وهو إلى أي مدى تمثل

السياسات السعودية مصالح دولة، أو مصالح أفراد متنفذين في النظام السعودي، بمعنى هل كان للسعودية أن تأخذ المنحى نفسه الذي تتخذه حالياً، سواء في اليمن أو المنطقة، أو تجاه حزب الله في لبنان مثلاً، لو كان الملك عبد الله لا يزال على قيد الحياة؟ برأيي هنا، قد يكون هذا سؤالاً للنقاش.

داود تلحمي: للصدفة، قبل فترة قصيرة، عثرت على مقابلة صحافية مع شارون أجريت معه في نيسان ٢٠٠١، يقول فيها لماذا لا يريد تسوية نهائية مع الفلسطينيين في تلك الفترة، ويفضل تسوية انتقالية جديدة طويلة الأمد على حد تعبيره، يقول شارون إن العالم العربي مرشح لمزيد من الضعف والتراجع والتفكك خلال عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاماً، كان هذا في العام ٢٠٠١، وهذا حقيقة ما حصل، وهذا أيضاً يعني أن شارون شريك فيه، أو إسرائيل مع الولايات المتحدة شركاء في هذا الذي يحصل في العالم العربي خلال الأعوام الأخيرة.

يبدو لي أن سياسة إسرائيل، منذ العام ١٩٦٧ وما قبل ذلك، هي منع صعود أي قوة إقليمية أخرى، وخاصة من العالم العربي، وفي المحيط، مثل إيران. كان شاه إيران حليفاً موثوقاً لإسرائيل، بعد سقوطه لم تتمكن إسرائيل من وقف الثورة الإسلامية الإيرانية. وتجسدت السياسة الإسرائيلية بضرب تجربة جمال عبد الناصر في العام ١٩٦٧، ومن ثم مواصلة العمل على إضعاف الأوضاع العربية، بهدف ضمان عدم وجود أي تهديد لمصالحها، وضمان بقائها ووجودها ودورها العسكري المتفوق، وهذا ما يتلاقى مع مصالح الولايات المتحدة، وهو ما دفع إلى تعميق التحالف بينهما بعد ١٩٦٧، والتوافق على منع صعود أي قوة إقليمية عربية بشكل خاص، ليس فقط عسكرياً، وإنما كذلك اقتصادياً وحضارياً، لأنه في نهاية المطاف، المواجهة حضارية، ولها علاقة بالقوة الذاتية.

على هذا الصعيد، الوضع العربي الحالي يمكن وصفه بالمحزن، ربما كانت الثورات العربية – كالثورة التونسية والثورة المصرية – توحي ببعض الآمال للخروج من هذا النفق المظلم والأزمات المتواصلة منذ العام ١٩٦٧، ولكن التطورات لم تفرز بعد ما يشير إلى ذلك، فالتجربة التونسية تجربة صغيرة ومحدودة تقدمت أكثر من غيرها، ولكن لم تفرز التطورات في البلدان الأخرى، بما في ذلك مصر، ما كان يراهن عليه من نهوض القوة الذاتية وتنامي استقلالية هذه الدول، ولذلك نحن في حالة ارتباك وتفتت، ونرى المآسي التي تحصل في العراق وسورية واليمن وليبيا.

بشأن السعودية، لست مطلاً كثيراً على الوضع الداخلي السعودي، لكن لا أستبعد ما أشار إليه د. جورج من وجود صراعات داخلية ناجمة عن تنامي أعداد من المثقفين وحالات من الوعي لا تتفق مع النظام القائم.

سياسات: كيف يمكن التوفيق بين تنامي القوة الإيرانية في المنطقة، والدور الإسرائيلي المهيمن؟ هل توجد إمكانية للتفاهم على الأدوار أم سيبقى النزاع على النفوذ محتدماً؟

حذر إيراني لا يسمح بصدام غير محسوب

داود تلحمي: إسرائيل ترغب في أن لا تكون هناك أي قوى في المحيط مناهضة لها، أو تنمو وتتطور بشكل ملحوظ، ولذلك شدد نتنياهو في السنوات الأخيرة على ضرب إيران، وسبق لمسؤولين إسرائيليين القول يجب ضرب إيران قبل ضرب العراق. لكن إيران أصعب بالنسبة للأميركيين من العراق، أو بالنسبة لإدارة بوش السابقة. إيران كقوة تنمو لها قاعدة شعبية داخلية بصرف النظر عن مساحتها، لكنها منحت النظام فرصة لتثبيت نفسه خاصة بالاتفاق مع الأميركيين والقوى الخمس الأخرى، والذي يدلل على أن النظام الإيراني يمتلك رؤية واضحة، ودبلوماسية متطورة، وهذا مقلق بالطبع لإسرائيل، كون إيران لاعباً مؤثراً في الشرق الأوسط، ولذلك تجري محاولات ضرب امتدادات النظام الإيراني في المنطقة العربية الأقرب إلى ساحة الصراع، والتركيز على التجمعات الشيعية المختلفة، وتنظيمات مثل حزب الله في لبنان، أو جماعة الحوثي في اليمن، مع أن علاقة الأخيرين بإيران ليست كما هي علاقة حزب الله، الحوثيون فريق آخر من الشيعة (الزيدية).

هناك تعقيدات، لكن هناك سياسة أكثر حذراً لدى الإيرانيين، من السياسات التي اتبعت في عدد من الدول العربية في السنوات السابقة، بما يمنع الوصول إلى صدامات غير محسوبة بشكل دقيق. ربما لدى السعودية حسابات ذات علاقة باليمن، لكني لست خبيراً بالسياسة السعودية، خاصة أن اليمن أكبر من حيث الكثافة السكانية من السعودية، وتشكل خطراً مباشراً عليها في حال تحول إلى بلد لديه استقلالية، فعلى الدوام كانت السعودية تتعامل مع اليمن كمنطقة نفوذ لها، ونتذكر الصراع بين عبد الناصر والملك فيصل في ستينيات القرن الماضي على اليمن بعد ثورة الضباط اليمنيين.

إخراج العرب من المعادلة الإقليمية

على الجرباوي: التغير الذي طرأ على النظام الدولي وأثره على الإقليم، هو ما يجب العمل على تحليله، فتعددية القطبية ومن بعدها ثنائية القطبية تقوم بالأساس على مفهوم توازن القوى، وتوازن القوى يفيد أطرافاً ودولاً ضعيفة، فحين كانت هناك كتلتان شرقية وغربية، كان ما يسمى في ذلك الحين العالم الثالث قادراً على المراوغة أو المراوحة بين قوتين متوازنتين، عبر تحالفات مع هذه الكتلة أو تلك، تُمَكِّن هذه الدولة أو تلك في العالم الثالث من تحقيق مكاسب ما، أو مجابهة ضغوط من أطراف إقليمية أخرى، وهذا انتهى.

الآن، نحن نعيش في عالم يسيطر عليه طرف واحد هو الولايات المتحدة، الاعتماد من أطراف

إقليمية على القطب الواحد، ليس بالضرورة أن يكون نصيبه النجاح في درء المخاطر عنها، لأنه في حالة النظام ذي القطب الواحد، تكون العلاقة ليست اعتمادية من الأطراف الضعيفة تجاه هذا القطب، بقدر ما هي علاقة تبادلية، بمعنى أن الطرف القوي يريد، أيضاً، من هذه الأطراف الإقليمية أدواراً تعزز مكانته في المنطقة، وليس فقط تكريس مبدأ اعتمادية هذه الأطراف عليه.

ونتيجة التحول إلى نظام القطب الواحد، أي الولايات المتحدة، هناك أطراف إقليمية أدركت ما وراء هذا التحول، وهناك أطراف لم تدرك ذلك، وبقيت في إطار تنفيذ سياساتها، وكأن العالم يسير وفق الأسس ذاتها التي كان يسير عليها في وقت كان فيه النظام العالمي ثنائي القطبية.

أول أثر لذلك، إخراج العرب من المعادلة الإقليمية، بمعنى أن إسرائيل وتركيا وإيران هم اللاعبون الأساسيون في المنطقة، منذ قرابة العشرين عاماً. السعودية جاءت متأخرة في محاولتها فرض دور عربي، ولكن لعدة إشكاليات لم تنجح في ذلك، وبقيت الأطراف الأساسية الثلاث الفاعلة في الإقليم هي إسرائيل وتركيا وإيران. تركيا لأن اقتصادها قوي نسبياً، وهي عضو في حلف «الناتو»، وإيران لكونها استطاعت توقيع اتفاقها مع مجموعة «٥ +١»، وإسرائيل لعلاقتها المتميزة والمستمرة مع الولايات المتحدة.

العالم العربي لم يعد يملك أي مقومات ليكون فاعلاً في المنطقة، وكان في وقت سابق يعول على وجود كتلتين شرقية وغربية، فشاهدنا عبد الناصر انحاز للكتلة الشرقية، ليأتي من بعده السادات ويتحول إلى الغربية، ولأن القوة الكامنة لدى العرب مفتتة، ولا تقدم شيئاً للقطب الواحد – الولايات المتحدة – بما يعزز مكانتها في المنطقة كحال تركيا وإيران وإسرائيل. الدور العربي في المعادلة الإقليمية يقتصر على محاولة الحفاظ على ما تبقى، عبر السعودية، وباعتقادي لن تحقق نجاحات تذكر في هذا المجال، نتيجة لضعف العالم العربي برمته.

الأثر الثاني هو انهيار الدولة العربية، فنحن نرى ما حدث ويحدث في العراق، وسورية، واليمن، وليبيا، والسودان التي انقسمت، ثمة انهيار في الدولة العربية، وهذا يرجع لضعف التكوين، وخصوصاً في المشرق العربي، وضعف التثبيت. بنية الدول العربية مشوهة، فخلال الخمسين سنة الماضية لن تستطيع الدولة العربية تركيز وجودها وتثبيته، ولذلك أطيح بها في تلك المناطق التي تحدثت عنها، وقد نشهد شيئاً جديداً في المستقبل القريب، أي خلال أشهر.

خريطة جديدة للمنطقة

تحل مكان سايكس بيكو

الأثر الثالث يكمن في وجود فواعل – مليشيات أو منظمات عسكرية غير الدول ظهرت على الساحة العربية، أججتها الصراعات الأثنية والطائفية والمذهبية والجهوية، وهذا طفى على

السطح مع ضعف الدولة، مثلاً وجود «داعش» في المنطقة كلاعب له تأثيراته الدولية. هذه الفواعل من غير الدول باتت مهمة في تحديد ملامح علاقة الإقليم بالعالم.

ونتيجة كل ذلك، بتنا نشهد تطبيعاً مع إسرائيل في المنطقة، ونتيجة للتنافس بين إسرائيل وإيران وتركيا، وكوننا عرباً غير فاعلين، فإن الصراع بين إسرائيل وإيران أدى إلى تطبيع ما مع إسرائيل في المنطقة، بمعنى أن الصراع العربي الإسرائيلي انحسر، وبقيت القضية الفلسطينية تعاني من تهميش شديد بسبب انحسار الصراع العربي الإسرائيلي الذي انتهى تقريباً، لدرجة الحديث عن تحالفات غير رسمية بين إسرائيل ودول عربية لمواجهة «الخطر الإيراني».

وأخيراً، ونتيجة لكل ما سبق ذكره، سنشهد في الفترة القادمة خريطة جديدة للمنطقة تحل محل «سايكس بيكو»، فنحن هنا لسنا لاعبين بل «ملعوب فينا» .. سنرى ما إذا بقيت اليمن على ما هي عليه، والأمر ينطبق على ليبيا، وسورية، والعراق، وكيف سيكون شكل المنطقة، والدول التي قد تذهب أو تتفتت، والدول التي قد تبرز على الخريطة حديثاً، وأيها سيتم تقسيمه، وماهية التقسيم الجديد، بين من ومن.

المهم في الأمر، أننا كعرب انحسر دورنا بشكل كبير، فالتفتت الذي حدث في المنطقة العربية كبير جداً، والقوى المؤثرة في المنطقة ليست عربية، وهذا مهم لتحديد آثار ذلك على القضية الفلسطينية.

سياسات: بدأنا نلحظ دوراً سعودياً وخليجياً متنامياً، فثمة بصمات سعودية في سورية، في مفاوضات «جنيف١»، و«جنيف٢»، واستطاعت السعودية، مؤخراً، حشد عشرين دولة في مناوراتها العسكرية الأخيرة بأسلحة ضخمة، هل تسمح إسرائيل بصعود السعودية كدولة إقليمية في الوقت الذي شهدنا تفاهمات بين إيران والولايات المتحدة في العراق وقبلها في أفغانستان؟

جورج جقمان: موضوعياً توجد مصالح مشتركة بين إسرائيل ودول الخليج الآن، ولكن أريد التأكيد على أنه في الدول المأسسة، فإن صناعة السياسة الخارجية لا علاقة لها بالأشخاص، وقد تكون الصورة مغايرة في العديد من الدول العربية، وبالتالي يكون السؤال: إلى أي درجة تصاغ السياسة الداخلية والخارجية في الدول العربية وفق طبيعة حكامها وخصائصهم الشخصية، بدليل أن عدداً من دول الخليج، وبينها السعودية، الآن يدفعون ثمن عدم معارضتهم الغزو الأميركي للعراق التي كانت تحدث نوعاً من التوازن مع إيران. وكان من المعروف أنه في حال تغيير النظام في العراق، ستنفرد إيران بمنطقة نفوذ واسعة في منطقة الخليج.

استقرار العراق يستلزم تفاهماً مع إيران

ربما كان التصور عند المحافظين الجدد، أن الخطوة الثانية هي الهجوم على إيران، بدليل الضغط الإسرائيلي المستميت والمستمر على

إدارة أوباما لثنيها عن إتمام الاتفاق مع إيران. ويمكن القول إن الاتفاق هذا تم بشق الأنفس، بعد أن تمترست إدارة أوباما على الرغم من كل الضغوط، والآن يسعون في الكونغرس وإسرائيل لمنع أي تقدم كبير في العلاقات الأميركية الإيرانية، ويسعون بكل جهودهم لاستمرار الحصار على إيران حتى ما بعد الاتفاق مع (٥+١).

الآن هناك مشاكل بين السعودية وإدارة أوباما، نشأت بعد تخلي إدارة أوباما عن نظام مبارك في مصر؛ ما أثار وقتها هلعاً لدى العديد من دول الخليج، وحينها برز سؤال كبير عنوانه، من يحمي هذه الأنظمة؟ وليس كشعوب ودول، وهنا بدأ الخلاف الخليجي مع الولايات المتحدة. بعد وفاة الملك عبد الله، حصل تغيير في السياسة السعودية كما أعتقد، عنوانه القيام بدور نشط وبمستوى أكبر، عبر تحالفات مع عدد من دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل استناداً إلى تلاقي المصالح.

المشكلة الأكبر هي أن إزالة النظام السابق في العراق، فتح المجال أمام نفوذ إيراني كبير في العراق، وأصبح استقرار العراق يستلزم تفاهماً مع إيران، ولا تستطيع القوى الخارجية تغيير هذه المعادلة. مع أن هذه الفترة تشهد ضغوطاً كبيرة على إدارة أوباما، وبانتظار ما ستفرزه الانتخابات الأميركية من نتائج قد تؤثر على إيران، كما يمكن النظر بجدية إلى دور روسي جزئي قد يساهم في التفاهم مع إيران، حيث ستلعب روسيا دور الوسيط في التفاهم مع إيران حول ما ستؤول إليه الأمور في سورية والعراق، بسبب القيود حول أي تفاهم مباشر بين أي إدارة أميركية وإيران.

لكن، وكما أشار الزملاء، فإن الكارثة الأكبر هي أن الدولة العربية ما بعد مرحلة الاستقلال، مرت بمراحل، وانهارت داخلياً قبل انهيارها بفعل الثورات التي كانت إيذاناً بعدم استمرار تقبل الجمهور للوضع الداخلي، سواء في مصر أو تونس أو ليبيا التي انهار كل شيء فيها لأنها لم تكن ممأسسة.

نحن نمر بمخاض كبير في المنطقة، وفي الواقع لا أدري متى وكيف ستستقر الأمور، وكما أشار د. علي الجرباوي سيلقي هذا الأمر بظلاله على القضية الفلسطينية، وهذا يثير أسئلة موجهة إلينا كفلسطينيين.

ماذا عن التدخل العسكري الروسي في سورية، هل يساهم في تعزيز الدور الإقليمي لإيران، وإضعاف الدور الإسرائيلي في الإقليم، وما هي التفاهمات بين روسيا وإسرائيل؟

جورج جقمان: ما يمكنني قوله في هذا الإطار، أن روسيا «واسطة خير» بين الولايات المتحدة وإيران، للتفاهم بخصوص موضوع العراق وموضوع سورية. إسرائيل طرف، ولكن هناك حدوداً لما يمكنها القيام به في هذا المجال، فإيران حاضرة في العراق، ولها قوات تقاتل في سورية. ما يمكن لإسرائيل أن تفعله هو مواصلة ضغطها على الولايات المتحدة.

روسيا لا تتدخل في الصراع العربي الإسرائيلي

داود تلحمي: دور روسيا مختلف عن دور الاتحاد السوفييتي، فهنا على ما أعتقد ثمة لعبة شطرنج، على أساس أن تقديم الحجر أو البيدق الأميركي الأطلسي في أوكرانيا، والذي أزعج روسيا، ردت عليه روسيا بتقديم حجر أو بيدق لها في سورية، إلى جانب قضية القرم، حيث نلمس انزعاجاً روسياً شديداً من محاولة الولايات المتحدة وحلف الأطلسي محاصرتها، خلافاً لما كان تم الاتفاق عليه بين غورباتشوف وجورج بوش الأب، بعدم ضم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق لحلف الأطلسي. لا أعتقد أن التدخل الروسي في سورية له علاقة بالوضع العربي الداخلي أو الصراع العربي الإسرائيلي، في بدايات التدخل الروسي ذهب نتنياهو إلى موسكو، وصيغت بعض التفاهمات فيما يتعلق بالطيران الروسي، روسيا تحاول أن تستفيد لإعادة بناء حضورها الدولي بالاستناد لمكاسب الاتحاد السوفييتي السابق في المنطقة.

لا أعتقد أن روسيا تدخلت في سورية لحماية النظام بالأساس، وإذا ما تابعنا المواقف الروسية المعلنة، ومحطات التلفزة الروسية، فسنلمس مواقف متباينة بعض الشيء بين الموقف الروسي والموقف السوري الرسمي، بما في ذلك الحل في سورية، وبرز هذا في تصريحات واضحة مؤخراً. الروس أرادوا تحسين وضع ما لأجل التفاوض على الحل في سورية. بينما تتحدث السلطة في سورية عن حسم عسكري، وهذا أمر ليس ممكناً من ناحية واقعية وفي أمد مرئي في ظل الإمكانيات المتوافرة.

روسيا لا تتدخل في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال وجودها في سورية. وبالنسبة لإسرائيل، فإن استمرار القتال الجاري في سورية أطول فترة ممكنة هو الخيار الأفضل، لذلك ليست هناك تفضيلات بين الأطراف المتقاتلة في سورية بالنسبة لإسرائيل، كما كان موقفها حيادياً في الحرب العراقية الإيرانية، وإلى حد ما حاولت إدارة ريغان في العام الأخير لهذه الحرب التدخل .. إسرائيل بدورها تحبذ استمرار القتال بين الأصوليين المتطرفين والنظام السوري، وإن كانت ثمة تخوفات إسرائيلية من عودة حزب الله إلى حدود جنوب لبنان إذا هدأت الأمور، وبناء مقاومة على تخوم الجولان، وهو ما يفسر إقدام إسرائيل على قتل الأسير السابق سمير القنطار، الذي كان مكلفاً لعب دور على هذا الصعيد في الجولان.

التناقضات الفعلية بين روسيا والولايات المتحدة ليست في الجانب الأيديولوجي، بل تنبع من رغبة روسيا في الحفاظ على استقلاليتها تجاه أميركا، على عكس دول أوروبا الشرقية، حتى إنه نقل على لسان بوتين أن الأميركيين يتدخلون في تعيين الوزراء، وخاصة وزراء الدفاع في دول أوروبا الشرقية.

على الجرباوي: باعتقادي، العلاقة التي

تربط بين روسيا وإيران علاقة مبنية على مصالح مشتركة، فهي علاقة مصلحية بأشكال مختلفة، في حين أن العلاقة التي تربط بين روسيا وإسرائيل علاقة مبدئية. هناك فرق بين العلاقتين، وبالتالي إسرائيل لن تتأثر بما تقوم به روسيا في المنطقة على الإطلاق، ويدلل على ذلك أن هناك تفاهمات روسية إسرائيلية، حول الدور الروسي في سورية.

الصراع الحقيقي بين إسرائيل وإيران على النفوذ في الإقليم

هناك علامات استفهام كبيرة حول ماهية «النظام الممانع»، بمعنى يمانع ماذا: ممانع للمقاومة، أم ممانع للحل، أم ماذا، وهذا تبنى عليه أسئلة كبيرة. الأمر المهم هو ماهية سورية الجديدة، إن كان ببقاء النظام أو تحول شكل الدولة، وهذا سينتج عنه تفاهم ما مع إسرائيل، فبقاء الأسد في سورية الجديدة مرهون باتفاق ما مع إسرائيل، ولو غاب عن الدولة السورية التي قد تظهر بشكل مغاير، فإن الدولة السورية الجديدة ستتفاهم مع إسرائيل أيضاً. باعتقادي أن الإشكالية بين إسرائيل وإيران هي أهم في هذا الإطار من دور روسيا في سورية، سواء أكان ذلك بالنسبة لإسرائيل أم لإيران.

مع انحسار الدور التركي، يبدو أن إسرائيل وإيران هما اللاعبان الأساسيان في الإقليم من بين دول الإقليم كافة، وجزء من الصراع بين إسرائيل وإيران هو على نفوذ كل منهما في المنطقة، وعلى توسيع هذا النفوذ، وهو ما يحدث اليوم في الجانب الآسيوي من العالم العربي، هناك تحالف واضح لشيعة المنطقة مع إيران، مقابل مؤشرات على تحالف بشكل أو بآخر بين إسرائيل و «السنة» في المنطقة. الصراع الدائر ليس بين إسرائيل والعرب، أو العرب وإيران، الصراع الحقيقي هو بين إسرائيل وإيران في بسط النفوذ على المنطقة، هذا النفوذ الذي انعكس على شكل صراع مذهبي سني شيعي. إيران تتمدد حيث الهلال الشيعي، وإسرائيل تدعم الجانب السني في المنطقة في مواجهة الخطر الإيراني.

جورج جقمان: الصراع السني الشيعي يأتي في خدمة أبعاد سياسية، فحين كانت إيران تحت حكم الشاه في ظل الهيمنة الأميركية على المنطقة كان هناك تحالف بين الشاه ودول الخليج، ولم تكن القضية السنية الشيعية تطفو على السطح، وبالتالي فإن الحديث عن الجانب المذهبي مرتبط بالجانب السياسي، ويتغير ما بين فترة وأخرى، على الرغم من أن بعض الأطراف قد تأخذ هذا الصراع على محمل الجد.

علينا أن نتساءل ما إذا كانت إسرائيل بحاجة إلى إستراتيجية وجود خطر خارجي، لأنها باسم الخطر الخارجي، سواء من إيران أو الفلسطينيين أو حزب الله، تبتز الولايات المتحدة بالتمويل والأسلحة وغيرها، والإسرائيليون يعبرون عن ذلك في كتاباتهم، خاصة أنهم يدركون أنه على الرغم من اتفاقات السلام مع بعض الدول العربية، فإن

الشعوب العربية لا تزال ترفض وجود إسرائيل في المنطقة، بصرف النظر عن كون الموضوع الفلسطيني لم يعد في الصدارة.

المحور الثالث

سياسات: في ظل التغيرات الدولية، وفي غياب الضغط العربي والدولي على إسرائيل، هل أصبح الحل الإسرائيلي المندفع في تفكيك مقومات قيام دولة فلسطينية مستقلة وفرض سيطرة كولونيالية عنصرية دائمة على الأرض الفلسطينية، هو الحل المعمول به والمسكوت عنه في آن، أم أنه يمكن الإفلات من هذا المصير عبر المبادرة الفرنسية أو الذهاب للأمم المتحدة ومؤسساتها، أو عبر تنظيم ضغوط متنوعة على دولة الاحتلال كحملة المقاطعة العالمية (PDS) مثلاً؟

داود تلحمي: منذ فوز نتنياهو الأول عام ١٩٩٦ وإلى الآن، نجح في تكريس الحل العنصري الذي رسمه للقضية الفلسطينية، وتجسد في اجتياح العام ٢٠٠٢، وتقويض مؤسسات السلطة الفلسطينية، شارون كان يفكر في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات محاصرة فيها إدارة ذاتية على غرار قطاع غزة، حتى يدرك الفلسطينيون بعد ثلاثة أو أربعة عقود أن لا خيار أمامهم إلا القبول بأن يكونوا عبيداً.

هذا هو الحل الإقصائي الإسرائيلي، الذي رفضه الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨، وقاومه بشكل متواصل، ما حال دون شطبه سياسياً. طالما هناك عدم قبول بشطب الذات، أو دور تابع وخانع، فإن المشروع الإسرائيلي للحل لن يمر، مع أهمية تعزيز حالة الصمود الفلسطيني في ظل موازين القوى المختلة. الحل الإسرائيلي بأبعاده النهائية لا يمكن فرضه، ولذلك يعمل نتنياهو على إدامة الوضع القائم أطول فترة ممكنة.

مرشحو الحزب الجمهوري الأربعة المتبقون، وفي ردهم على سؤال حول الشرق الأوسط، رجح ثلاثة منهم: بقاء الوضع على ما هو عليه، أما ترامب فأكد تأييده لإسرائيل، ويمكن القول إنه ضمن الوضع القائم فإن إيجاد حل للصراع لن يكون لصالحنا. إسرائيل ستعمل على تقديم تسهيلات اقتصادية للشعب الفلسطيني في الفترة المقبلة، مقابل عدم المضي في الخيار السياسي، مع التشديد على أن الدور الفرنسي والدور الأوروبي بشكل عام هامشي، فأوروبا ليست قوة مؤثرة وذات شأن في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، لأنها ليست قوة متماسكة سياسياً واقتصادياً، وهي ليست مستقلة بالأساس، كونها جزءاً من الحلف الأطلسي، ولأن إسرائيل لا تتأثر بالموقف الأوروبي بمقدار ما تتأثر بالموقف الأميركي. وإذا كان من فائدة للتحرك الفرنسي، فهو اعتراف فرنسا بدولة فلسطين كما وعدت سابقاً، خاصةً مع أن وزير الخارجية الفرنسي الجديد تراجع.

لا نجاح دون الضغط على إسرائيل

المبادرات الأوروبية، وبينها المبادرة الفرنسية، لا يمكن أن تفضي إلى ما هو جديد، ما لم

يتم التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على إسرائيل، التي تمتلك رؤية استراتيجية عبرت عنها مراراً بأن الدولة الفلسطينية خطر وجودي عليها، وهذا هو جوهر الفكر السائد في السياسة الصهيونية، ولن يتغير الوضع دون ضغط هائل على إسرائيل، وهذا الضغط الهائل لن يتأتى إلا إذا برزت قوة إقليمية مؤثرة وضاغطة بالدرجة الأولى عربية، ويمكن أن تكون غير عربية، أو أن تحدث تغيرات دراماتيكية غير متوقعة في الولايات المتحدة.

ومن هنا تكمن أهمية ما يطرحه المرشح اليساري للحزب الديمقراطي، على الرغم من حظوظه المحدودة في الانتخابات، لكن إذا ما تشكل تيار يساري يتنامى مع الوقت في أميركا، وشق طريقه في المستقبل بخطى أكثر ثباتاً، فإنه سيقلل من ثقل اللوبي الإسرائيلي، لا سيما إذا ما توافرت قوى عربية ضاغطة مدافعة عن مصالح شعوبها. دون ذلك، فإن مهمة الشعب الفلسطيني الأساسية تبقى الصمود على أرضه.

عدم وجود إسناد عربي للشعب الفلسطيني

علي الجرباوي: لا شك في أن التحول إلى نظام أحادي القطبية أفرز علاقة عضوية ما فوق إستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بمعنى أن الموضوع الإسرائيلي هو موضوع داخلي في السياسة الأميركية، وليس موضوعاً يندرج في إطار السياسة الخارجية، بصرف النظر عن طبيعة الإدارات الأميركية المتغيرة، إنها علاقة عضوية شديدة التأثير، وحتى يتم تغيير هذه المعادلة، فلابد من العمل طويلاً على عدة مسارات، ولفترة زمنية طويلة.

التغيرات الإقليمية التي أضعفت الوضع العربي كعامل مساند للشعب الفلسطيني في موضوع الصراع مع إسرائيل، هذا الإسناد لم يعد موجوداً أو ذا فعالية، لذلك انكشفت القضية الفلسطينية أمام عدم وجود إسناد عربي كما كان، حتى لو كان تقليدياً أو شكلياً في السابق، وأمام انحياز كامل من الولايات المتحدة لإسرائيل.

المشكلة أننا دائماً نطالب بتدخل العالم، ولسنا مدركين أن التدخل الدولي سيصب في غير مصلحتنا بل ضدنا، فالتدخل الدولي الأساس فيه هو الولايات المتحدة، وكلما طالبنا بتدخل دولي كانت النتائج في غير صالحنا، خاصة أن لا أحد في هذا العالم، وفي ظل النظام أحادي القطبية، قادر على وضع كوابح للعلاقة العضوية الأميركية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية، فما زلنا نستخدم الأساليب نفسها، ولذلك نحن مستمرون في الركون إلى وهم جديد، كما هو الحال مؤخراً إزاء المبادرة الفرنسية. يمكنني القول بوضوح إن المبادرة الفرنسية لن تذهب بنا إلى أي مكان، لكننا، ولأننا لا نزال نستخدم الأساليب السياسية ذاتها، ونبحث عن المفاعيل ذاتها حتى لو كانت بلا أثر، فلن يكون هناك أي أثر للمبادرة الفرنسية، ولا للفترة المتبقية من ولاية أوباما، ولا للتكهنات التي تتحدث عن مقاربات جديدة في الشأن الفلسطيني.

مقاطعة وحملات إعلام وتحالفات جديدة

علينا كفلسطينيين التفكير بطريقة مغايرة بعيداً عن المراهنات على الأوهام، فالاتحاد الأوروبي لن يفيدنا في شيء، وأي تغير في سورية بفعل الدور الروسي لن يفيدنا. الرهان على القوى الدولية لا يعني إلا استمرار إدارة الصراع، وليس حل الصراع، لذلك بات علينا تغيير أساليبنا، مستثمرين النظام المركب الذي فيه الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى، وكذلك القوة الاقتصادية الفاعلة مع غيرها، والمفاعيل الأخرى التي أصبحت اليوم أكثر أهمية في العلاقات الدولية، وهي التي يجب استثمارها، وأعني المفاعيل من غير الدول، عبر حملات المقاطعة، والمنتديات الدولية، وحملات الإعلام على وسائل التواصل الاجتماعي.

باعتقادي أن أهم ما يمكن أن يؤثر على إسرائيل في الفترة القريبة هي حملات المقاطعة الدولية، لذا علينا تغيير مفاهيمنا القديمة بخصوص الصراع الدائر الذي سيطول، ولن يحل سريعاً. وهم حل أوسلو الذي سيأتي لنا بدولة خلال خمس سنوات ذهب إلى غير رجعة. المهم في هذا الصراع الطويل والممتد أن نتعامل مع المفاعيل في النظام الدولي من غير الدول، والتوجه نحو تحالفات جديدة.

على الصعيد الداخلي، علينا العمل على تعزيز الصمود والبقاء الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، لأن الهجمة الإسرائيلية ستكون شديدة فيما يتعلق بتفتيت الفلسطينيين في الداخل، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات، وعزل القدس عن الضفة الغربية، والإبقاء على حصار غزة. وهذا يتطلب تغيير وظائف السلطة، بما يعزز الصمود والبقاء الفلسطيني.

جورج جقمان: رشح في الصحف الأميركية، عن نقاش بين مستشاري الرئيس أوباما حول إمكانية تقديم مبادرة ما حول القضية الفلسطينية، أو قرار توافقي يصدر عن مجلس الأمن تقبل به الولايات المتحدة، ويحدد فيه الإطار العام للحل بحيث يكون لأوباما تركة ما قبل رحيله.

هذا لا يعني وجود مسار سياسي، يحقق نتائج في المدى القريب، وما حصل خلال العقود الثلاثة الماضية، هو نجاح باهر لإسرائيل في تحييد أي ضغط خارجي، خاصة من الولايات المتحدة، وما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية تجاه الصراع، وهو ما حول الصراع إلى لعبة كرة قدم في الملعب الإسرائيلي، ومتى دخلت الكرة في النفق المظلم للسياسة الإسرائيلية فلن تخرج دون ضغط خارجي، وهذا هو ما نشهده الآن.

في غياب أي إمكانية واقعية لوجود مسار سياسي ذي مصداقية في المدى القريب، فإننا نتساءل إلى أين نحن ذاهبون؟ أو ما العمل؟. لا أرى أن موضوع الانقسام هو الأولوية الآن، الأولوية لأسئلة ما العمل، وماذا نفعل، وماذا نريد في وقت كهذا؟ .. وبناء على هذه الإجابات يمكن النظر إلى إنهاء الانقسام، وليس العكس، وهذا هو الفراغ الحالي القاتل في السياسة الداخلية الفلسطينية.

لا يسير الناس وراء شعار لا معنى له

نحن، كأننا في حالة انتظار، بانتظار ماذا؟ وبالتالي ما هو جدول الأعمال الفلسطيني في ظل غياب حل مرئي في المدى القصير على الأقل؟ يجب أن نتوقف عند حالة تعاظم حركة المقاطعة العالمية، والتي تحاربها إسرائيل على أكثر من صعيد، ومنظمة التحرير الفلسطينية خارج هذا الصراع كلياً، لا تدعمه ولا تؤيده، هي تؤيد فقط مقاطعة بضائع المستوطنات، وهو موقف الاتحاد الأوروبي، وكأننا نجري وراء موقف الاتحاد الأوروبي.

أعتقد أننا في مرحلة انتقالية، فيها نظام متبلور لفصل عنصري في ظل دولة واحدة ذات سيادة وهي دولة إسرائيل. هل نحن سنشاهد في المدى القريب أو المتوسط بداية تبلور جدول أعمال مختلف؟ لا أدعو لحل الدولة الواحدة، ولكن أعتقد أن الفراغ السياسي في ظل وجود نظام فصل عنصري، من شأنه أن يؤدي إلى مداخل قد تحدث وتؤثر على حياة الناس. لن يسير الناس وراء شعار لا معنى له في حياتهم كالدولة الواحدة، لكن قد تكون هناك مطالب بالمساواة في حقوق معينة كالبناء في القدس على سبيل المثال.

إذا تصاعد تأثير حملة المقاطعة العالمية على إسرائيل، واستمر الوضع الداخلي الفلسطيني غير المستقر، لا أستبعد بعد فترة عامين إلى ثلاثة أعوام، أن تقدم إسرائيل على إيجاد تسوية ما، لـ «تنفيس» حملة المقاطعة، كالعودة لطرح حل الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو شيء من هذا القبيل. هذا ليس وارداً الآن مع هكذا حكومة إسرائيلية، ولكن يجب ألا نستبعد حصول هذا الأمر لسحب البساط من حملة المقاطعة العالمية، إذا ما تزايد أثرها، وقد شاهدنا كيف سحب البساط من تحت أرجل المساندين الغربيين للقضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وهذا أحد المخاطر. لا أستبعد استمرار الجمود السياسي، وهذا يتوقف على ماهية المؤثرات الخارجية والضغط على إسرائيل لإيجاد حل ما أو تسوية ما، وهذا خطر قد يكون حاضراً.

أهمية الفصل بين السلطة والمنظمة

أختم بالحاجة إلى الفصل بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، منظمة تحرير تحت الاحتلال لن تتمكن من القيام بدور نشط للحفاظ على الحقوق الفلسطينية، ولكن الأهم من هذا هو دعم مقومات الاستمرار والصمود للشعب تحت الاحتلال. حسب التقديرات، خلال عامين، سنشكل خمسين بالمائة من مجموع السكان على أرض فلسطين التاريخية، وهذا مصدر قوة استراتيجي، فمشكلة الحركة الصهيونية أنها غير قادرة على ما تريد تمريره من حل للقضية بوجود هذا الكم من الفلسطينيين في أرضهم، حتى لو جرى تفتيتهم في معازل.

هم يحلمون ويطمحون بإيقاع نكبة أخرى بنا، ولكن هذا يتطلب ظرفاً خاصاً ليس من السهل إيجاده، لأنه يمس بحالة الاستقرار في المنطقة برمتها خاصة في الأردن، التي ستتحول

في حال حصول مثل هذا السيناريو إلى ساحة صراع مرة أخرى، ناهيك عن لبنان. لا يوجد حل إستراتيجي مقبول فلسطينياً، لذا فإنه ليس من المستبعد إقدام إسرائيل على تقديم تسوية ما من باب إدارة الصراع وبخاصة في حال تعاظم حملة المقاطعة والضغوط على إسرائيل.

لا بد من العمل على إصلاح السلطة الفلسطينية حتى تتمكن من العمل بشكل فعال أكثر على تعزيز الصمود الفلسطيني في الداخل، وهذه أولوية أولى برأيي.

سياسات: في شروط الوضع الدولي والإقليمي الراهن، هل يمكن اعتبار الدور الإيراني المتعاظم وقوة حزب الله، عوامل داعمة يمكن استثمارها فلسطينياً؟ أم أن إيران تكتفي باستخدام الورقة الفلسطينية، وشعار العداء لإسرائيل لتحسين مواقعها الإقليمية؟ لاسيما أن دعم إيران وحزب الله اقتصر على دعم الجهاد الإسلامي وحماس ولم يرق إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني ومدينة القدس التي تتعرض للتطهير العرقي؟

نرحب بأي دعم يقدم لنا

داود تلحمي: برأيي، يجب أن نستفيد من كل ما يمكن أن يدعم نضال شعبنا ومشروعنا التحرري. إذا كان الإيرانيون أو الأتراك يريدون دعمنا، وإن كان هناك اجتهادات مختلفة حول كيف وبأي اتجاه، فهذا ينبغي أن يرحب به. إيران وتركيا قوتان كبيرتان في المنطقة مع اختلافهما في المواقف، ولكن ليس مطلوباً خاصة بالنسبة لنا كفلسطينيين، أي الطرف الضعيف في المواجهة مع إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، أن نبتعد عن أي كان ممن يريدون دعمنا، دون أن يعني ذلك أننا نعول عليه في أن يكون بديلاً عنا في المواجهة. علينا أن نعمل، وكجزء من الاستراتيجية الفلسطينية، على نهوض عربي وإقليمي حول القضية الفلسطينية. قد لا يظهر هذا في الأمد الراهن، وبخاصة أن إسرائيل ليست فقط خطراً على الوجود الفلسطيني بل على نهوض المنطقة برمتها وخروجها من علاقات التبعية. لأن تحرر الشعوب العربية يعد كابوساً بالنسبة لإسرائيل، ولذلك تسعى لمحاربة أي قوة تظهر على الساحة. لسنا بصدد الرهان على أن تخوض إيران أو حزب الله المعركة نيابة عنا، لكن ينبغي أن لا نقول لا لدعم يأتي من إيران أو حزب الله، أو حتى من تركيا.

أذكر أننا كنا في اجتماع للمجلس الوطني عام ١٩٧٩ في دمشق، عندما غادر شاه إيران نهائياً، وشهدنا حالة النشوة التي حصلت، بسبب سقوط نظام عميل وحليف لإسرائيل، ومجيء نظام معاد لإسرائيل، كان هذا مكسباً لنا. الدفاع عن إيران، شيء طبيعي، وعلينا أن نستثمر ذلك، وهذا ينطبق على السويد، أو البرازيل وغيرهما، علينا أن نرحب بأي دعم يقدم لنا.

علي الجرباوي: سأتحدث عن العام ١٩٧٩، والنشوة الفلسطينية بالتغيير الذي حصل في إيران بسقوط نظام الشاه، ولكن منذ ذلك الوقت إلى اليوم لم نحصد أي شيء يذكر من النظام

الجديد في إيران. أنا ضد نظام الشاه لأسباب عدة، لكني لا أرى أن لنظام الخميني أي تأثيرات واضحة في صالح القضية الفلسطينية منذ قيامه بثورة على شاه إيران، وهذا يجعلنا نشدد على أن التعويل الفلسطيني يجب أن يكون على الذات، وليس على الآخرين. في أوقات عديدة سلمنا أمرنا إلى الآخرين، وكأنهم سيحققون لنا الخلاص. الخلاص لن يتأتى من أي طرف خارجي، خاصة أن الإقليم مشتعل الآن، ولكل طرف في هذا الإقليم مصالحه الخاصة، لكن المعادلة الجيدة تكمن في الترحيب بمن يرغب بدعمنا، مع التعويل على أنفسنا فقط، وبالتالي يجب ألا ندخل في معادلات لطرف ضد آخر في الإقليم لتحقيق استفادات مرحلية وسريعة.

إصلاح الذات أولوية قصوى

جورج جقمان: إسهام حزب الله في الموضوع الفلسطيني كان على صعيد إعلامي ودعائي، وبشكل أضيق على صعيد عملي، سواء أكان على شكل دعم عسكري أو مالي، بالإضافة إلى إيران التي ساهمت بتدريبات لعناصر حركة حماس. أعتقد أن دور حزب الله وإيران لا يتعدى هذا النطاق. وبرأيي أن قرار مجلس التعاون الخليجي، ثم مجلس وزراء الداخلية العرب اعتبار حزب الله جهة إرهابية، هو قرار كارثي بالنسبة للبنان. لا أدري ماذا يفعلون. هل يتوقعون أن ائتلاف ١٤ آذار سيتمكن من معالجة موضوع حزب الله الذي يشارك في الحكومة. هذا القرار قد يدفع باتجاه انفجار داخلي، مع أن ذلك مستبعد، خاصة أن دروس الحرب الأهلية لا تزال حاضرة، وهم يدركون أن حزب الله هو الأقوى عسكرياً في لبنان. الدور الأهم والأكبر لحزب الله في لبنان كونه قوة ردع لإسرائيل. لا أحد يتوقع أن بإمكان حزب الله تدمير إسرائيل، لكنه وفر قوة ردع لم يوفرها الجيش اللبناني، ولن يتمكن من توفيرها. بسبب الحظر الإسرائيلي على تسليح الجيش اللبناني من فرنسا أو روسيا أو غيرهما.

أتذكر قبل ثلاثين عاماً، أي قبل وجود حزب الله، كانت إسرائيل تخترق الحدود اللبنانية، وكانت هناك تخوفات من نهب إسرائيل لمياه نهر الليطاني، بل كانت الشاحنات الإسرائيلية تسرق التراب الأحمر من الجنوب اللبناني دون أي رادع.. حزب الله أو المقاومة في الجنوب شكلا رادعاً لإسرائيل.

في النهاية، وبالنسبة للوضع الفلسطيني، الأولوية لتحصين الذات، والتفكير جدياً في المستقبل، وماهية الخيارات المستقبلية، في ظل واقع حالي يسيطر عليه الفراغ السياسي وغياب الرؤية، وانهيار آليات اتخاذ القرار السياسي الداخلي، وهذا ليس فقط بسبب شلل المجلس التشريعي، ولكن لأن لا أحد يعرف تماماً من يأخذ القرار، بطبيعة الحال الرئيس أبو مازن، ولكن من هي الأطراف التي تشور عليه، وكل هذا الواقع بحاجة لإصلاح، وهذه أولوية يجب أن تكون أولى وقصوى.

هل الإستراتيجيات والسياسات التنموية المتعلقة بالنساء في فلسطين حساسة حقاً للنوع الاجتماعي؟
تحليل للسياسات المحلية في ضوء النقاشات العالمية

محمد خطيب*

الفرق بين النسوية (Feminism) والنسائية (Femininity) هو بالضبط كالفرق بين النسوية (Feminism) والذكورية (Masculinity). فالنسائية تتوازى مع الذكورية، أما النسوية فهي الضد لهما معاً. النسوية هي حالة من الإنصاف والمساواة التي تأخذ في الاعتبار – وعلى نحو جوهري – الاختلافات البيولوجية وما يتبعها من أدوار إنجابية، كي تتحدى ما يتبعها من بنى ومفاهيم اجتماعية تتصل باللامساواة واللاإنصاف، أما النسائية فهي الدفاع عن مصالح جنس الإناث.

الحديث عن نسائية وذكورية هو حديث عن إناث وذكور. أما الحديث عن النسوية، فهو الحديث عن الإنسان المتنوع في مناح عديدة ومنها التنوع البيولوجي، والحديث عن العلاقات الاجتماعية المنصفة المسماة (النوع الاجتماعي) (Gender). الحديث عن النسائية يهم النساء فقط، وأحياناً فئة منهن غالباً ما تكون نخبوية، أما النسوية فتهم المجتمع كله وخصوصاً المهمشين والمهمشات. هل في فلسطين حركة نسوية أم نسائية. ذلك هو السؤال.

ضخت مبالغ طائلة في فلسطين منذ نحو ربع قرن من الزمن على سياسات صنفت على أنها حساسة للنوع الاجتماعي (Gender)، وتم تنظيم كم هائل من البرامج والمشاريع، إلا أن الوضع يزداد صعوبة سواء فيما يخص واقع النساء في فلسطين أو الواقع التنموي عموماً فيما يخص تطور علاقات المساواة الجندرية

* باحث متخصص في النوع الاجتماعي والتنمية.

والتي تشكل أساساً لأي علاقة مساواة ولأي تنمية أو تطور.

الإشكالية الكبرى التي تطرحها هذه الدراسة هي أنه نفذت في فلسطين الكثير من الإستراتيجيات والسياسات والبحوث والدراسات والبرامج والمشاريع وأنشئت المؤسسات التي تهتم بالنساء، إلا أن هذه الجهود غير حساسة وغير مبنية على النوع الاجتماعي، على الرغم من أنها تهدف لتحسين واقع النساء كقطاع شأنه شأن قطاعات الأطفال أو الشباب أو المسنين، ولكنها لا تهدف لإجراء تعديل لعلاقات القوة داخل المجتمع يتحدى أشكال اللامساواة كافة ويحقق النزوع للإنصاف.

تعمل المؤسسات المطالبة بحقوق النساء بمعزل عن تلك المطالبة بحقوق العمال أو الفقراء أو المستهلكين أو المعلمين أو ذوي الإعاقة أو ذوي الأسرى والشهداء، على الرغم من أن النساء هن المكون الأساسي والمتضرر الأول من أشكال الدونية واللامساواة، وهن موجودات بكثرة في كافة تلك السياقات. من هنا بالضبط، فإن اعتبار المؤسسات النسائية مؤسسات جندرية قائمة وحساسة للنوع الاجتماعي أمر إشكالي.

فالنساء لسن طبقة متجانسة بالمفهوم الماركسي التقليدي للطبقة. فهن ينتمين لطبقات وشرائح وفئات اجتماعية واقتصادية وثقافية وديمغرافية متناقضة المصالح والغايات والطبائع والإمكانات والقدرات. وحتى تنعم النساء بالمساواة والإنصاف، فمن المحتم خلخلة أنظمة السلطة الاجتماعية وإعادة تكوينها على أسس منصفة لا تتحيز ضد أي فئة، لأن الانحياز ضد أي فئة سيكون المتضرر الأكبر منه هو نساء هذه الفئة.

على الرغم من أن مصطلح الجندر ابتكر لأول مرة في العام ١٩٧٢ على يد الباحثة (Ann Oakley)، لتمييزه عن مصطلح الجنس (sex) كون الأول مصطلحاً ثقافياً اجتماعياً فيما الثاني مصطلح بيولوجي، فإنه ولأسباب تحتاج مزيداً من البحث، أصبح مصطلح الجندر مرادفاً لكلمة نساء، وهنا يفقد المصطلح جدواه.

تعرف منظمة «الفاو» الجندر بأنه: [١]

«العلاقات بين النساء والرجال سواء المفاهيمية والإدراكية أو الجسدية. الجندر ليس بيولوجياً، كنتيجة للصفات البيولوجية لكل من النساء والرجال. بل مبني ومكون اجتماعي. إنه مبدأ أساسي لتنظيم المجتمعات، وغالباً فإنها تحكم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وعلى الرغم من هذا التعريف فإنه غالباً ما يساء فهمه ليكون عبارة عن تعزيز النساء فقط. وعلى الرغم من التعريف السالف فإن الجندر يركز على النساء والعلاقة بين النساء والرجال. والأدوار والسيطرة على المصادر وتقسيم العمل والمصالح والاحتياجات. العلاقات الجندرية

تؤثر على الأمن الأسري ورفاه العائلة والتخطيط والإنتاج والمناحي المختلفة الأخرى في الحياة».

ولذلك، فإنه على الرغم من الجهود الهادفة إلى تعزيز مكانة النساء في فلسطين، فإن واقع اللامساواة يتفاقم سواء في سوق العمل أو في البنية الاجتماعية. وأكبر المتضررين من ذلك النساء.

في الواقع، معظم الجهود التي تتم في فلسطين إنما هي امتداد لنموذج تنموي نشأ في بداية سبعينيات القرن الماضي وتجاوزه الزمن، هو نموذج دمج النساء في التنمية (Women In Devevelopment) (WID) .

نموذج (WID)

تاريخياً، تحرم عمليات التنمية سواء في أوروبا أو العالم النامي النساء من السيطرة على المصادر والسلطة داخل الأسرة، ولم تهتم بتخفيف الأعباء الثقيلة للمهمات التقليدية على النساء، هذه الرؤية صارت أكثر بروزاً حين نشرت (Ester Boserup) كتابها (Develop ment Women` Role in Economic)، في العام ١٩٧٠، والذي استندت فيه إلى تجربتها في إفريقيا، حيث طرحت أنه عبر السياسة الإقصائية في تعليم الأوروبيين وتدريبهم يتم خلق فجوة إنتاجية بين المزارعين والمزارعات، وتبدو هذه الفجوة، تالياً، تبريراً للتحيز ضد المزارعات، الرجال يتعلمون الأساليب الحديثة في زراعة المحاصيل النقدية، فيما تواصل النساء استعمال الأساليب التقليدية في زراعة المحاصيل الغذائية للاستعمال العائلي.

وتشير (Naila Kabeer) إلى أن حاجات النساء لم تكن أولوية – ولا حتى تم اعتبارها – في الجهود التنموية، حيث اتجهت تلك الجهود إلى تكريس تصنيفات اجتماعية عامة وواسعة مثل الفقراء وعديمي ملكية الأراضي، وفي تلك الجهود تكون استفادة النساء أقل بكثير من استفادة الرجال، وقلما كانت محل اعتبار.

وفي مستهل سبعينيات القرن العشرين، تم توجيه الكثير من النقد إلى البرامج التنموية التي تتجاهل النساء سواء في أوروبا أو العالم النامي، ومن هنا ظهر توجه لإدماج النساء في البرامج التنموية على أمل التقليل من الفقر وتحسين مكانة النساء الاجتماعية والاقتصادية. وغدت قضية النساء قضية متقدة في الوعي الاجتماعي وخاصة لدى شعوب الدول النامية.

وضمن رؤية نقدية لهذا الواقع ونتيجة نضالات متواصلة، بدأت مطلع السبعينيات مسيرة تنموية عرفت باسم (دمج النساء في التنمية) (WID).

طرحت هذا المصطلح أول مرة لجنة النساء في واشنطن العاصمة، وهي جزء من جمعية التنمية الدولية، وتتكون من شبكة من النساء المهنيات في مجال التنمية حاولن جذب اهتمام صناع السياسة الأميركيين إلى كتابات (Boserup) وغيرها من الكتابات حول التنمية في العالم الثالث.

ولاحقاً تبنت هذا المفهوم وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية (UNDP)، ويتضمن هذا المفهوم أن النساء يمكنهن تقديم مساهمة اقتصادية في التنمية، حيث إنهن مصادر غير مفعلة. وكان الاهتمام في (WID) منصبّاً على التنمية الاقتصادية، إلا أن المؤتمرات الدورية للأمم المتحدة حول المرأة طرحت سياسات لتحسين فرص التعليم وتوظيف النساء وتحسين التمثيل والمشاركة السياسية للنساء وكذلك الرفاه البدني والاجتماعي.

وفي العام ١٩٧٣، عدلت الحكومة الأميركية قانون (USAID)، والتعديل فرض أن تكون هناك حصة من تمويل الوكالة مخصصة لأنشطة تخص النساء، وفي العام ١٩٧٥ أخذت الأمم المتحدة خطوات إضافية بتأسيس معهد التدريب والأبحاث لتقدم النساء (INSTRAW) وتمت زيادة المنح وصار المعهد يعرف لاحقاً بـ (UNIFEM).

إن توجه (WID) على صلة وثيقة بنموذج التحديث (Modernization) الذي طورته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية كبديل لنموذج التنمية الماركسي.

يعتمد التحديث على النمو الاقتصادي الذي سيحسن معايير الحياة في العالم النامي واستهداف مناطق ذات إمكانات كامنة في الاستثمار، على افتراض أن الانسياب في عائدات الاستثمار في صالح الفقراء.

بيد أن هذا النموذج فشل، ذلك أن تبعات التحديث والإفراط في النزعة الربحية فاقمت من عدم المساواة وعمّقت من تهميش العديد من الجماعات الاجتماعية خاصة النساء، وتعددت التساؤلات حول النتائج الحقيقية للاستثمار بمنطلقاته الليبرالية.

نهض (WID) على القبول بالبنى والتراكيب الاجتماعية القائمة، وبدل أن يفحص لماذا لا تستفيد النساء من الإستراتيجيات التنموية، ركز فقط على كيف يمكن للنساء أن يندمجن على نحو أفضل في الممارسات التنموية. أي أنه تجنب التساؤل عن مصادر وطبيعة الاضطهاد والدونية التي تعيشها النساء، كما حاولت بعض التوجهات الراديكالية والماركسية والماركسية الجديدة أن تبحث. واكتفى بتعزيز المشاركة المتساوية في التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي وغيرها من المجالات الاجتماعية على افتراض أن النساء يعانين من الإنهاك الذهني والاجتماعي، وأن والحل يكمن في كسر العوائق الداخلية في ذوات النساء الفقيرات من خلال تغيير التوجهات والتثقيف والتعليم.

كما أنه تجاهل عوالم وعناصر علاقات الإقصاء بين النساء أنفسهن الناتجة عن تباين مواقعهن في الهرم الاجتماعي وانتماءاتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومواقعهن في خارطة السلطة الاجتماعية وما ينبني على ذلك من تباين يصل حد التناقض أحياناً. وتحديداً في مجتمعات تشكل النساء فيها جزءاً أساسياً من النظام البطريركي والهيراركية سواء في إعادة إنتاجها أو تعزيزها.

وجه البنيويون انتقادات حادة إلى هذا النموذج، إذ إن النظام الرأسمالي بطبيعته يقصي النساء، فالنساء مدمجات فعلاً في الاقتصاد العالمي، ولكن في ظروف دونية وإقصائية وتهميشية من خلال العمل البيتي والكفافي والاقتصادي غير المنظم. ورأوا أنه يقوم على (إستراتيجية لوم الضحية)، حيث يتجاهل السياق البنيوي الذي ينتج تخلف النساء ودونيتهن، حيث إن حياة الناس تحددها مجموعتان من العوامل، إحداها ذات طابع ثقافي داخلي، والثانية طابعها مادي خارجي، ومختلف العوامل في حالة تفاعل وترابط.

نموذج (WAD)

نشأ هذا النموذج (WAD) أي النساء والتنمية (Women AND Development) على أساس النقد لنموذج دمج النساء في التنمية، واستند هذا التوجه إلى النسوية الماركسية الجديدة وبعض ملامح نظرية التبعية، حيث طرح أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات كافية من التنمية المستدامة سببه تبعيتها للعالم الرأسمالي المتقدم.

وانطلق أساساً من قاعدة أن النساء كن جزءاً متمماً في العمليات التنموية في نظام الإقصاء واللاعدالة العالمي، ومن هنا ثمة حاجة لبحث أسباب عدم استفادة النساء من الإستراتيجيات التنموية في العقود الماضية، من خلال التساؤل حول طبيعة اضطهاد النساء ودونيتهن ومصادرها.

عند هذه النقطة، تتشارك الماركسيات والليبراليات نسبياً الرؤية في أن بنى الإنتاج لها دور كبير في تحديد دونية النساء، وفيما الليبراليات يشرن على نحو ما إلى التغيير التكنولوجي كسبب في دونية النساء، فإن الماركسيات يبرزن أن تغيير أدوار النساء في الإنتاج الاقتصادي مرتبط بمجموعة من العوامل التاريخية وبنية الطبقات المحلية والتقسيم الجنسي للعمل الإنتاجي وتمفصل مناطق وقطاعات إنتاج محددة ضمن الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وكذلك التعقيد الشديد في إدماج النساء بعمليات التنمية الرأسمالية.

يدرك هذا النموذج أن كلا الجنسين متضرر من البنى العالمية الجائرة القائمة على الطبقة ورأس المال، لكن النساء أكثر تضرراً من الرجال. ومن هنا يفترض أن موقع النساء سيتحسن من خلال بنى دولية أكثر إنصافاً. يتفق (WAD) مع (WID) على ضرورة حل مشكلة سوء تمثيل النساء في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال إستراتيجيات تدخل، لكنها لا تصل إلى إستراتيجيات تحدث تحولاً جذرياً في العلاقات الاجتماعية. ويحرصان على مشاريع مدرة للدخل دون اهتمام بالأعباء التي تفرضها الإستراتيجيات على النساء، لاسيما في الأدوار المتعددة التي يمارسنها، وذلك نتيجة التركيز على الإنتاج في الحيز العام.

إطلالة على الجهود التنموية الفلسطينية ذات الصلة بالنوع

يتبين من خلال تفحص السياسات والمجهودات والأدبيات السائدة في فلسطين أنها ما زالت أسيرة حقبة السبعينيات في الفكر التنموي، لا سيما توجه دمج النساء في التنمية (WID).

ويكفي من باب الإيجاز هنا، استعراض بعض أهداف وتدخلات الوثيقة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣،[٢] وهي الإستراتيجية الوحيدة المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة شؤون المرأة، كما لم يتبين من خلال التقصي وجود أخرى أحدث منها.

في حقيقة الأمر، تعبر هذه الإستراتيجية عن سائر السياسات والإستراتيجيات وبرامج المؤسسات التي تم الاطلاع عليها في هذه الدراسة، والتي تستعمل على نحو غير مفهوم مصطلح الجندر لتعبر عن أيديولوجيتها. إنها تعبر عن الفكر السائد في فلسطين لدى معظم المؤسسات النسائية والتي تعتبر نفسها مؤسسات نسوية على الرغم من أنها تعبر عن رؤية نسائية لا نسوية، قائمة على الفكر الليبرالي الذي يعبر عنه نموذج (WID) سالف الذكر.

تضع الوثيقة تسعة أهداف إستراتيجية نعرض هنا بعضها مع أبرز التدخلات بشأن كل منها:

الهدف ١. تمكين المرأة من التمتع بقانون أسرة وحقوق مدنية تضمن المساواة والعدالة.

التدخلات: سن قانون أسرة، تعديل عقود الزواج وتضمينها حقوق المرأة، توعية المرأة للمطالبة بحقها في الإرث والملكية وتضمين الشروط، دفع موارد صندوق النفقة من موازنة السلطة، تضمين قانون الأحوال المدنية حق اختيار المرأة اسم عائلتها عند الزواج، توثيق عقود الزواج والطلاق في المحاكم فقط، ربط المحاكم بالشبكة الإلكترونية.

فيما يخص الحقوق المدنية، تفترض الإستراتيجية أنه من خلال سن قانون للأسرة وتعديل قانون الأحوال المدنية وبعض الأمور الإجرائية يمكن تمكين المرأة من التمتع بقانون أسرة وحقوق مدنية تضمن المساواة والعدالة. أي أن العدالة يمكن توفرها دون الحاجة لتطوير النظام القضائي وتعزيز إيجابياته والتغلب على سلبياته. على الرغم من أن النظام القضائي في أي بلد لا يعكس صورة القائمين عليه بمقدار ما تعكسه ثقافة المجتمع وبناه القيمية والثقافية.

وترى الإستراتيجية – كما يتبين من التدخلات المرتبطة بهذا الهدف – أنه يكفي فقط إجراء تدخلات تخص النساء دون غيرهن.

يوضح أحد التقارير الحقوقية،[٣] المنشورة في العام ٢٠١٣ حول توجهات الجمهور للقضاء الفلسطيني، عدداً من الانطباعات. وعموماً فإن النسب الإيجابية تعبر في أكثر الحالات عن نصف إلى ثلثي والمبحوثين. ونحو ثلث

إلى نصف المبحوثين لديهم انطباعات سلبية عن القضاء. وتلك نسب غير قليلة، ودالة إحصائياً، وتعكس مكامن ضعف.

فحول مدى ثقة المواطنين الفلسطينيين بأجهزة العدالة المختلفة، أكدت نسبة ٥٥٪ أنها لا تثق بالمحاكم النظامية. و٦١٪ لا تثق أو أن ثقتها ضعيفة بالقضاء العسكري، وأكدت نسبة ٤٢٪ عدم ثقتها بالقضاء العشائري، ومع ذلك فضلت نسبة ٦٥٪ اللجوء إلى القضاء العشائري، وأكدت نسبة ٥٦٪ ثقتها بالنيابة، و٥١٪ ثقتها بالشرطة، و٤٤٪ ثقتها بمؤسسات المجتمع المدني، و٥٤٪ ثقتها بالحصول على قرار عادل من القضاء، و٤٦٪ أن دوائر كاتب العدل غير شفافة.

وحول توجهات المواطنين للإقبال على المحاكم، رأت نسبة ٥٩٪ أن التوجه للمحاكم هو الطريقة الأفضل لاسترجاع الحقوق، ورأت ٥٩٪ أن القضاء العشائري أقدر على حل النزاع من المحاكم، وأكدت نسبة ٦٨٪ أن الأحكام لا تنفذ بسرعة، ورأت نسبة ٧٠٪ أن تكلفة التقاضي لا تتناسب مع قدرات المواطنين المادية، وشددت نسبة ٤١٪ على أنها لن تحصل على محاكمة عادلة لو توجهت للمحكمة الرسمية.

إن أي نظام قضائي في العالم لا يعكس طبيعة القائمين عليه بقدر ما يعكس المنظومات الثقافية والاجتماعية ونظم المساواة واللامساواة. فالقضاء كما الإعلام والثقافة مرايا للمجتمع. ومن هنا فإن الإصلاح القضائي المتكامل الذي يقوم أساساً على حماية الفئات المهمشة والتي في مواقع دونية ضمن خارطة موازين القوى الاجتماعية هو هدف وميدان أساسي للصراع الجندري. أما الحديث عن تدخلات محصورة بالنساء فهو أمر يدعو للغرابة.

الهدف ٣. تخفيض نسبة العنف ضد النساء بأشكاله كافة.

التدخلات: سن قانون لحماية الأسرة من العنف الأسري، تعديل قانون العقوبات، تعديل قانون الإجراءات الجزائية، جميع التدخلات الواردة في إستراتيجية مناهضة العنف.

ليس واضحاً كيف يمكن أن يؤدي تغيير القانون إلى الحماية من العنف ضد النساء، خاصة أن معظم العنف يتم داخل الأسرة، وليس دوماً من الزوج، فكثيراً ما يكون الاعتداء من الإخوة أو الأب أو زوجة الأب وما أكثرهن في ظل شيوع تعدد الزوجات، والنقص الحاد في مراكز الإيواء للمعنفات والأطفال المعنفين، هل تغيير القوانين يتيح للنساء الذهاب للقضاء للشكوى على أفراد أسرهن.

تتم معظم الاعتداءات لاسيما الجنسية على الأقل داخل الأسرة أو من المقربين منها[٤] «إن معظم حالات الاستغلال الجنسي للأطفال تتم من خلال أحد أقرباء الضحية أو أحد أصدقاء العائلة، بمعنى أنه في معظم الحالات يكون الجاني معروفاً من الضحية، وهذا ما

يسهل تقربه منها (الضحية) وإلحاق الأذى بها. وهذا منطقي إذا أخذنا بالاعتبار أن الطفل عادة لا يثق بالغرباء، بينما من السهل عليه الثقة فيمن يعرفهم، وبالتالي فإن قدرة الطفل على حماية نفسه من الغرباء تفوق غالباً قدرته على حماية نفسه من الأقارب أو المعارف أو الجيران... حتى أن الآباء والأمهات كثيراً ما يحذرون أطفالهم من الغرباء وقلما يحذرونهم من غير الغرباء لأن ذلك قد يخلق ذعراً وخوفاً وعدم ثقة لا مبرر لها عند الأطفال إذا لم يتم تناول الموضوع بحذر شديد».

كيف يمكن للقوانين أن تساعد بعض الحالات الموثقة الواردة تاليا في ظل غياب تغيير اجتماعي. ويذكر تقرير حول حقوق المرأة والانتهاكات بحقها نموذجاً على ذلك بعنوان «حالة العمر ماشي والعنف ماشي»:

«الحق مهضوم، أنا ما عندي حق، حقي ضايع. لقد تعرضت للعنف (ضرب وحبس في الظلام)[٥] من كل من هم حولي من عمي وأخي وأبي ومن أمي التي تركتني وأنا صغيرة، أنا أصلاً أمي مطلقة، وكنت عايشة مع زوجة أبي التي تضرب وتشتم وتجعلني الخادمة في المنزل... العادات والتقاليد والأهل هم سبب معاناتي، كل شيء عندهم «عيب، حرام، لا ينفع» ... في البلد ما في قانون يحمي، كان حماني أن أعيش مع ابنتي وأبوها في دار وكان جاب لي حقي منه بعد ما طلقني».

ومثال آخر بعنوان «حالة (الوريثة)».[٦]

«أمتلك ٣ دونمات أرض لا أستطيع التحكم أو التصرف بها، فأخي وزوجته ووالدي يرفضون أن أتزوج أنا وأختي بسبب الميراث، كما أنهم يضايقوني بالألفاظ التي تسيء لسمعتي حتى أحرم من الزواج كما أنني أواجه عنفاً لفظياً وجسدياً من زوجة أخي لعدم رغبتها بمشاركتها المنزل؛ مما أثر على نفسيتي، أتمنى أن أرتدي الثوب الأبيض وأن أستقر... لجأت إلى الشرطة والمحاكم أكثر من مرة ولكنها لا تساعد المرأة كثيراً ولا تعطينا حقوقنا، وفي كل مرة أحضر التقارير الطبية دون فائدة».

ومثال آخر حالة (الباحثة عن الأمان):[٧]

«كنت جالسة أطبع بمشروع التخرج للجامعة وناداني أبوي وحكى لي تعالي أحكي معك بموضوع مستعجل لأني بدي أروح ع الصلاة.(...) وبهاي اللحظة حكا لي خليني أشوف صدرك مبين كثير حلو، وحاول يمسكني بقوة، بس أنا خفت كثير وأبعدته عني، وهددني إذا بحكي لحدا... وثاني يوم أجا لعندي عالغرفة وسألني ما فكرتي بالموضوع ؟ بس أنا ما عرفت شو أعمل أو حتى لمين أحكي حتى إذا حكيت كنت متأكدة ما حد رح يصدقني...».

في الحالات الثلاث السالفة المعنفات واعيات، والعنف ليس فقط من الأزواج وليس فقط من الذكور. وبعضهن لجأ

للقانون ولم ينصفهن. وذلك نتيجة التنظيم الاجتماعي وليس لعيب في نص قانوني أو غياب لمادة قانونية فقط.

الهدف ٥. تمكين المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة وصنع القرار.

التدخلات: تعديل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون النقابات المهنية والعمالية وقانون الجمعيات، اختيار نظام انتخابي يسهل وصول النساء إلى المواقع القيادية، تسهيل مشاركة الفتيات في الاتحادات الطلابية، إعداد إستراتيجية إعلامية لمواجهة الموروثات الثقافية السلبية، تعديل المناهج الدراسية لتعكس أهمية مشاركة المرأة، برامج تدريبية للنساء.

ليس واضحاً كيف يمكن تفعيل الدور النسائي للنساء في واقع سياسي[٨] مترهل كهذا ليس فقط مُقصياً للنساء بل لعوامل التنمية السياسية كافة:

«ساهمت عدة عوامل في انحسار دور المرأة في المجتمع الفلسطيني عما كان سابقاً وعدم وصولها إلى مواقع صنع القرار، من أهمها عزوف الشباب/ات عن المشاركة في الفصائل السياسية، وذلك مرده حالة الإحباط الموجودة بين الأوساط النسوية الشابة التي رأت تراجعاً في الوعي الأيديولوجي للفصائل نتيجة غياب دور النخب على المستوى الشعبي الجماهيري... إن تقلص مسألة العمل السياسي وحصرها في يد القادة بعيداً عن الممارسة العملية على الأرض بمشاركة الشباب/ات ساهم في عزوف الفئة الشابة والنساء عن الانضمام للفصائل، كما أن الفصائل لم تطور أدواتها وآليات عملها بما يواكب متطلبات المراحل المختلفة على المستوى السياسي، ففقدت قنوات تواصلها مع الشباب/ات، ناهيك عن أن الأطر السياسية بما فيها الأطر النسوية معزولة عن بعضها ولا تطور الفكر الجمعي لدى المرأة.

الهدف ٦. تحسين الخدمات التعليمية في فلسطين من حيث الكمية والنوعية ومن منظور النوع الاجتماعي.

-تعديل مشروع التعليم الأساسي، تفعيل الإرشاد المدرسي للفتيات، إنشاء صندوق للطالبات الفقيرات، تعديل كتابين من قضايا معاصرة، تعديل بعض الكتب المدرسية، إدخال مساق إجباري للنوع في الجامعات، سن قانون التعليم المهني، تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم المهني، فتح تخصصات مهنية للإناث، توعية الفتيات والمجتمع بأهمية التعليم الزراعي، تطوير المرافق المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة من الإناث، توعية الأهالي لإلحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم خاصة الإناث.

كيف يمكن أن يؤدي النظام التعليمي إلى تغيير إيجابي في واقع النساء وهو نظام يعاني الضعف الشديد في مخرجاته وفي ثقافته؟. **التعليم[٩] في فلسطين في وضع**

بائس خطير، إذا أردنا التعرف إلى قطاع التعليم من الوجهة الكمية، يكفي القول إن خريجي الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ دخلوا النظام التعليمي كطلبة في الصف الأول الأساسي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حينها دخل النظام التعليمي الفلسطيني (٩٧١٦٧) طالباً وطالبة[١٠] منهم (٥٨٦٢٩) في الضفة الغربية و(٣٨٥٣٤) طالباً وطالبةً في قطاع غزة. من إجمالي طلبة الصف الأول الأساسي المذكورين، تقدم لامتحان الثانوية العامة ٨٤٢١١ طالباً وطالبةً[١١] وهذا يعني تسرب ١٢٩٥٢ طالباً وطالبة،[١٢] يشكلون ما نسبته (١٣,٣٢٩٦٪) من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي الفلسطيني عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، نجح من المتقدمين (٥٠٨٣٩) طالباً وطالبةً،[١٣] أي أن (٣٣٣٧٢) طالباً وطالبةً رسبوا، وإذا جمعنا المتسربين مع الراسبين يكون المجموع (٤٦٣٢٤) طالباً وطالبةً يشكلون ما نسبته (٤٧,٦٧٤٦٪) من إجمالي الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. أي أن النظام التعليمي الفلسطيني نجح في إيصال (٥٢,٣٣٦٪) من الطلبة الذين دخلوا النظام التعليمي قبل ١٢ عاماً إلى الحد الأدنى من المعرفة التي تمكنهم من استكمال التأهيل سواء الأكاديمي أو المهني.

كما صار المعلم متلقياً مقيد اليدين أمام العنف النفسي (وأحياناً الجسدي) من الطلبة، إضافة إلى العنف النفسي والعصبي من الإداريين وأولياء الأمور، الأمر الذي أوجد حالة عامة من (الاحتراق الوظيفي/الانطفاء النفسي) بين جموع المعلمين.

تقول إحدى المعلمات[١٤]:

««كانت الإدارة تجبر المعلمين بشكل غير مباشر على ترك العمل إن لم يكونوا كما تريدهم أن يكونوا، عن طريق توجيه الانتقادات المتكررة والمزعجة إليهم وافتعال المشاكل. الأساتذة كانوا لا يتحملون ذلك، وبالتالي كانوا يتركون المدرسة، أما المعلمات فكنا نسكت، والصحيح أننا كنا أحياناً نخاف من المشاكل. في مرة تعرضت لمضايقات وتدخل في شغلي، كنت في حصة لصف البستان وكانت حصة نقاش، وطبعاً كان المفروض أن أدع الطلاب يتحدثون كل واحد حسب الدور. غرفة الصف كانت بجانب مكتب المديرة، فسمعت صوت الطلاب يحكون، فجاءت عدة مرات لتقول لي إنني غير قادرة على ضبط الصف. فقلت لها إن طبيعة الحصة تستدعي أن يحكي الطلاب ويتناقشوا. إلا أن المديرة أبلغت صاحبة المدرسة جاءت وأخذت توبخني وتسمعني كلاماً غير لطيف، ولم تعطني فرصة لتوضيح الأمور. وتبنت كلام المديرة ورفضت أن تسمعني. واتهمتني

بأنني سبب ضعف الصف على الرغم من أنني كنت قد أبلغتهم قبل تسلمي الصف أنه ضعيف جداً. كان التعامل فيه تمييز بين المعلمات حسب العلاقات الشخصية».

الهدف ٨. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

–تعديل القوانين ذات العلاقة، إستراتيجية لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، تسهيلات للمرأة العاملة، خلق فرص عمل للنساء، تطوير ونشر المعلومات بشأن العمر، دمج قضايا النوع في الوزارات الاقتصادية، رفع الوعي القانوني للنساء، احتساب العمل المنزلي في الاقتصاد الوطني، تطوير العلاقات الدولية التي تتبنى قضايا المرأة، تأمين صحي شامل للنساء في القطاع غير الرسمي، قانون إعفاء ضريبي للمؤسسات التي تستوعب منتجات لنساء ريفيات، ضمان إعفاء التعاونيات النسائية من الضرائب، تسهيل جمركي للمؤسسات التي تصدر منتجات نساء ريفيات، تنسيق حكومي لتسجيل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي.

كيف يمكن أن يكون دمج النساء في سوق العمل منطلقاً للتمكين وذات أثر جندري، خاصة في المهن المصنفة أنثوياً، ففي حين يشير الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن خط الفقر هو ٢٢٣٧ شيكلاً، وخط الفقر المدقع ١٧٨٣ شيكلاً فإن رواتب المعلمات في رياض الأطفال مثلاً تقل أحياناً عن ٤٠٠ شيكل. كما أن بيئة العمل كثيراً ما تقوم على فقدان العاملات الشعور بأبسط معاني الكرامة الإنسانية.

تقول إحدى العاملات[١٥] «صارت ديما (المديرة الإدارية) تحاول استخراج خطأ في أي شيء أقوم به. وتطلب مني عمل جرد لأشياء قديمة، وأن أشتغل في المراسلات الداخلية والخارجية التي كانت ضمن شغلها هي وليس شغلي أنا، كنت أعمل كل ما تطلبه مني ومع ذلك تستمر بالإلحاح (...) كانت تطلب مني أن أنظف مكتبها وأمسح الأرض وأكنس المكاتب، وأنا أطيعها على الرغم من أن هذا ليس اختصاصي ولا شغلي. كان الاتفاق في البداية أن أنظف مكتبي فقط، فاقترحت أن يحضروا شخصاً للتنظيف مرتين في الأسبوع، فرفضت لكن لاحقاً أحضرنا واحداً، لم تكن راضية كثيراً فصارت تعطل عليه الشغل، وحين يأتي لأخذ يوميته تقول هذا لم يشتغل اليوم بشكل جيد، وهو يجيب بأنه جاء منذ الصباح وحاول أن يشتغل، لكنها هي عطلته عن العمل وهو باعتبار أنه داوم، بعدها بمده قصيرة ترك العمل، فصرت أنا أقوم بالعمل دون ما يطلبوا مني، وكنت أعمل القهوة والشاي للناس».

وتقول[١٦] أخرى «كانت المسؤولة عني مسؤولة المنزل، وكانت معاملتها لي جيدة، كانت في أيام تأمرني بتنظيف ١٢ شباكاً وكانوا يقولون لي إلى إنت بكره ستموتين من التعب. (...) في بعض المرات كانت المسؤولة تطلب مني تنظيف أشياء نظيفة ولا تحتاج لتنظيف وكنت أطيع، أنا

أريد أن أعيش. لم أكن أستطيع أن أعمل كما العمال الآخرين».

وتقول[١٧] ثالثة: «حين يكون عندهم حفلة، نقف معهم ونعمل معهم – مفروض، إنت موظفة يجب أن تشتغلي كل شيء، شطف الأرضيات نعمل قبلهم. معلمة روضة، تنظيفات، طبخ، اسأل الموظفات. كانت تقول عندنا اجتماع اعملوا كذا، في حفلة اشتغلوا، عندهم معرض نشتغل قبلهم، ونقول لا مشكلة. هذا بيتنا الثاني يجب أن نحافظ عليه، لكن للأسف، خدمت خمس سنوات لا يوجد لي حق عندهم بالمرة (...) ليس الكل مهضوم حقه بنفس الدرجة، كانوا يعطوا للبعض ويؤجلوا الآخرين، أنا ومعلمة الخياطة كنا دائما نؤجل، ويقال لنا اصبروا، لا يوجد. كانوا يريدون تكريهنا في الشغل. التمييز كان على أساس علاقات الصداقة (من الشلة) معلمة التجميل صاحبتهم كانت تأخذ راتب كل شهر وبانتظام وبدون انقطاع. لأن بنات التجميل يعطوها الأقساط بشكل مباشر. أما نحن، فالأقساط كنا نعطيها للمركز ويدعوا بأن علينا ديون ومصاريف، وحين ضغطنا عليهم بعد فترة تبين أن لديهم رصيد في البنك وسحبوا منه».

من منطلق السياسة النسائية الليبرالية سالفة الذكر، تعتبر مثلاً إحدى الباحثات النسائيات،[١٨] أن سبب مشاكل النساء في سوق العمل يعود لنقص النساء في وزارة العمل، وتحديداً في المواقع القيادية، على اعتبار أنه إذا وجد عدد أكبر من النساء في الوزارة لا سيما في المواقع القيادية فإن المشاكل سالفة الذكر مع النساء العاملات ستنتهي:

«وفي مقابلاتنا المختلفة مع الدوائر ذات العلاقة بالبحث: التشغيل والتدريب المهني وعلاقات العمل والتعاونيات والتفتيش يمكن ملاحظة ما يلي:

– أن الغالب على الكادر الوظيفي هو الرجال وليس النساء، مثلاً في التفتيش من نحو ٤٠ مفتشاً يوجد هناك نحو ١٠ نساء مفتشات فقط... يغلب الرجال على النساء، وقد خلت بعض الدوائر من النساء أساساً.

–عدم وجود نساء في بعض المديريات أو البرامج يقف عائقاً أمام توجه النساء لطلب الخدمة. وفقط للتنويه قد يكون في المديرية نساء يعملن ولكن ليس بالضرورة في كل البرامج. ما يحجم النساء عن التوجه إلى برامج معينة لا توجد بها نساء... .

– إشكالية عدم المساواة والتوزيع الجندري لطاقم العمل عكست نفسها في رؤى العمل والخدمات، وهذه نجدها واضحة في تعريف المتعطل والمتعطلة عن العمل، حيث يتم التعامل مع الرجل بشكل (بديهي) كمتعطل، بينما على المرأة إثبات ذلك بوثائق رسمية ليستمر مسلسل التمييز... . ومن الجدير ذكره هنا أن تقرير التدقيق قد أشار إلى مسألة الثقافة الذكورية التي تحكم بنية العمل وآليته في الوزارة».

ليس مفهوماً كيف يمكن أن تكون زيادة النساء في وزارة العمل حلاً لمشاكل النساء

صاحبات الحالات المذكورة أعلاه. وكيف يمكن فهم أن عدم تساوي الموظفات الإناث مع الذكور «يقف عائقاً أمام توجه النساء لطلب الخدمة». إن قضايا العمل ليس فيها الحساسيات التي تمنع الحديث، اللهم في حالات التحرش والتي مكانها الشرطة لا وزارة العمل. وكيف يمكن أن يكون التمييز والثقافة الذكورية مرتبطين بوجود الذكور فقط لا بثقافة المجتمع. وليس واضحاً إن كان وجود نساء أكثر في كل الدوائر سوف يقلب ثقافة المؤسسة إلى النقيض.

إن عقلية دمج النساء في التنمية، بمعزل عن النوع الاجتماعي ليس فقط لا يحقق تغيراً إستراتيجيا، وإنما يشكل أعباء إضافية على النساء:[١٩]

«تحسن الوضع الاقتصادي للمرأة لا يعني حكماً أن وضعها الاجتماعي قد تطور، بل ربما يكون العكس هو الصحيح، وفي كل الأحوال، فإن مستوى التعليم والوعي كذلك ليسا مرتبطين حتماً بغياب الاستغلال والتحسين وأحياناً لا يقللان منه. وبالتأكيد، ما سبق لا يعني أن المشكلة هي امتلاك مصدر دخل وحالة وعي، بل المشكلة هي أن ممارسة جهود تمكينية جزئية وليست تكاملية لها مردودات عكسية حكماً، إلا في حالة النظر للواقع نظرة جزئية، فعندها لن يكون متاحاً رؤية المشكلة».

مشاركة النساء في سوق العمل مؤشراً

في ضوء ما سبق، يمكن فهم عدم التقدم، لا بل التراجع، في واقع النساء خصوصاً، واقع البنى الاجتماعية وعلاقات القوة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني... أحد المؤشرات على ذلك متابعة نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة على مدى فترات طويلة منذ العام ١٩٦٨ حتى ٢٠١٤.

شهدت الفترة من عام ١٩٦٨ سنة وحتى ١٩٧٩ زيادة في نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة، حتى أنها وصلت أعلى درجاتها في الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧٩؛ حيث ساهمت بنسبة ١٦,٣٪ إلى ١٩,٢٪ من قوة العمل الفلسطينية.

وعلى مدى عقود طويلة لم يحصل تقدم. وحسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، بلغت مساهمة النساء في سوق العمل خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٤ الآتي حسب التسلسل: ١٢,٩–١٠,٤–١٠,٥–١٢,٨–١٣,٥–١٣,٥– ١٤,٦–١٥,٧–١٥,٣–١٥,٥–١٤,٧–١٦,٦–١٧,٤–١٧,٣–١٩,٤ .

يلاحظ مما ورد أعلاه أن مشاركة النساء في سوق العمل، في العام ٢٠١٤، مشابهة للنسبة في أواخر السبعينيات، وقبل نشوء معظم المؤسسات النسائية وقبل تنظيم كم هائل من الأنشطة والبرامج وصرف ملايين الدولارات من أجل التوعية في التمكين الاقتصادي للنساء وفي دمج النساء في قطاع العمل. الافتراض بأن الوعي ينمو بازدياد مترافقاً مع تراكم الجهود النسائية للتوعية. بمعنى أن الوعي في ٢٠١٤ أكثر من الوعي أواخر السبعينيات، فهذا يعني أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وليس الوعي عاملٌ حاسم في تحديد مشاركة النساء في سوق العمل.[٢٠]

نموذج (GAD)

حين قيمت النسويات في العقود الماضية سياسات (WID)، يتبين أنها حققت بعض النجاح في تحسين الظروف الاقتصادية للنساء، ولكن تأثير ذلك كان قليلاً وغير كاف على التطور في تحسين موازين القوة الاجتماعية والاقتصادية مقابل الرجال في السياقات التنموية.

الأمر الذي قاد في الثمانينيات للوعي بضرورة تطوير (WID) عبر اتجاهات تركز على التحليل الجندري للعلاقات الاجتماعية والطموح لتعزيز التمكين التام للنساء.

ومن هنا، حدث تحول جذري بالغ الأهمية، وهو التركيز على الجندر أكثر من النساء. فالنساء لسن طبقة متجانسة بالمفهوم الماركسي التقليدي للطبقة. فهن ينتمين لطبقات وشرائح وفئات اجتماعية واقتصادية وثقافية وديمغرافية متناقضة المصالح والغايات والطبائع والإمكانات والقدرات. وحتى تنعم النساء بالمساواة والإنصاف، من المحتم خلخلة أنظمة السلطة الاجتماعية وإعادة تكوينها على أسس منصفة لا تتحيز ضد أي فئة، لأن الانحياز إلى أي فئة يكون المتضرر الأكبر منه هو نساء هذه الفئة.

ليس مجرد تغيير في الاسم، فقد تضمن تغيراً في التوجه وتحدي العمليات التنموية ككل. نموذج (WID) ارتكز إلى سياسات الوصول وجلب النساء للبرامج التنموية والتشريعات ذات الصلة وزيادة التمثيل في المؤسسات، أما نموذج (GAD) فقد أدرك الأهمية القصوى لإعادة توزيع السلطة في العلاقات الاجتماعية، علاوة على تحسين دخول النساء لذات المصادر التنموية الموجهة للرجال، كما شدد على التحدي المباشر لسلطة الذكور والامتيازات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا تتمكن النساء من تحقيق مساواة اجتماعية واقتصادية تتيح لهن الإفادة من المصادر ذاتها.

التركيز على الجندر أكثر من النساء كان بتأثير كاتبات نسويات أبدين قلقهن بشأن طريقة إدراك مشاكل النساء والتي تركز على الجنس واختلاف البيولوجي أكثر ما تخص الجندر والعلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء. فيما النساء في موقع دوني على نحو دائم.

تقول Naila Kabeer: إن التركيز على الجندر أكثر من التركيز على النساء يجعل من الضروري النظر ليس فقط لصنف النساء، فهو نصف القصة فقط، ولكن علاقة النساء بالرجال والأسلوب الذي به تبنى العلاقات بين الصنفين.

إن الجندر هو العملية التي من خلالها يتحول فيها الأفراد الذي ولدوا ضمن التصنيف البيولوجي إناث/ وذكور، إلى بالغين ضمن التصنيف الاجتماعي رجال/ ونساء عبر اكتساب صفات الأنثوية (Feminity) والذكورية (Masculinity) المحددة محلياً.

وتضيف Kabeer:[٢١] إن المشكلة في الارتكاز إلى النساء كتصنيف تحليلي في دراسة عدم المساواة الجندرية في التنمية هو أنه يركز على النساء بمعزل عن المناحي الأخرى في

حيواتهن والعلاقات التي من خلالها تتم استدامة وتأبيد أشكال عدم المساواة. وإن التركيز على العلاقات الاجتماعية ينقل التحليل من النساء/الرجال كتصنيفات منعزلة إلى العقبات التفاعلية الأوسع التي من خلالها تتموضع النساء كجماعة في موقع دوني من حيث تقسيم المصادر والمسؤوليات والتوجهات والقدرات والسلطات والامتيازات. إن التعامل مع الجندر باعتباره ناحية واحدة من العلاقات الاجتماعية يذكرنا بأنه مجرد واحد من أشكال عدم المساواة في حياة النساء والرجال.

تطرح Pillai N [٢٢] أن (GAD) له ثلاثة ملامح أساسية، أولها أنه تحول في البؤرة من النساء إلى الجندر، وتحديد علاقات السلطة غير المتساوية بين النساء والرجال. وثانيها أنه يعيد اختبار كل البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسات التنموية من منظور التباين والتناقض الجندري. وثالثها أنه يدرك أن تحقيق المساواة والإنصاف الجندري يتطلب تغييراً تحولياً في العلاقات الجندرية بدءاً من مستوى الأسرة مروراً بالمستويات الأخرى وصولاً إلى المستوى الدولي.

ارتكز (GAD) إلى أن التحليل المرتكز إلى أن النساء وحدهن لا يستطيع الإحاطة الكاملة بطبيعة التبعية دون النظر إلى الممارسات والقوانين المؤسسية والاجتماعية ذات الصلة والتي يتم عبرها بناء وتركيب علاقات النوع الاجتماعي. وإن السلطة هي الملمح العام لعلاقات النوع الاجتماعي.

ومن هنا، فإن تحليل العقبات الاجتماعية للنوع الاجتماعي والتنمية يجب أن يبدأ من المنطقة البيتية ويمضي باتجاه المنطقة الاقتصادية الأوسع حيث تلك العلاقات تتمفصل ويعاد تشكيلها.

إن التبعية الجندرية متضمنة ومنغرسة في البنى التراتبية الهيراركية لتقسيم العمل والجندر، كواحدة من نواحي العلاقات الاجتماعية، وليس كشكل وحيد من أشكال عدم المساواة في حيوات النساء والرجال، إنها شكل من أشكال عدم المساواة الجندرية الناتجة عن التناقضات والتباينات الطبقية وغيرها من التباينات الاجتماعية.

إن الإطار الشمولي الذي ينظر لمجاميع المؤسسات الاجتماعية والحياة الاقتصادية ضروري لفهم أي ناحية محددة من العلاقات.

إستراتيجية (WID) في الإدماج ضرورية بالحد الذي يكون الغرض الإنتاجي يزيد من القوة التفاوضية للنساء في النظام الاقتصادي. عملية الإنتاج وحدها لا يمكنها وضع نهاية للموقع الدوني للنساء في المجتمع. إن فحص موقع النساء في البلدان الاشتراكية والكشف عن عدم كفاية التحليل الاقتصادي للعلاقات الجندرية. فالنساء فاعلات، ولكن قد لا يمتلكن المعرفة والفهم الكافي للوضع الاجتماعي والجذور البنيوية للتمييز والدونية.

ومن هنا، فالوعي النقدي خطوة أساسية للنضال الذي من خلاله تزيد قدرة النساء على تحديد

وتعريف وتحليل دونيتهن بهدف بناء رؤية حول نوع العالم الذي يردنه للعمل بمقتضى تلك الرؤية.

تطرح (NailaKabeer) في دراستها بعنوان:[23] Gender-aware policy and planning: a social –relations perspective أن هناك ٤ أنواع من السياسات هي: السياسات العمياء جندرياً (Gender -blind)، وهي سياسات منحازة للذكور والسياسات المحايدة جندرياً (Gender-neutral policies) وهي تحافظ على التقسيم القائم للمصادر والمسؤوليات والسياسات الجندرية المحدودة (Gender-specific poli-cis)، وهي التي تأخذ بالاعتبار إهمال الحاجات الجندرية للنساء وتستهدف النساء بالأنشطة والمصادر دون أن يكون بها بعد تحويلي أو تغييري للتقسيم القائم للمصادر والمسؤوليات وسياسات إعادة التوزيع أو إعادة التشكيل (Gender-redistributive/transformative poli-cies) وهي تسعى لتغيير درامي في العلاقات الجندرية بما يعيد توزيع المصادر والمسؤوليات، وهو يتسم بالتحدي لأنه لا يهدف إلى تزويد النساء بالمصادر، بل يسعى لجعل الرجال يتخلون عن امتيازات أساسية وتحمل مسؤوليات أساسية بما يؤدي إلى إنصاف في التنمية.

أي أن (NailaKabeer) تميز بين نوعين من السياسات، هما (Gender-Specific Policies) و (Gender-Redistributive Policies) والفرق بينهما يجسد الفرق بين (WiD) و (GAD). وبإيجاز فإن النوع الأول يهتم بمناصرة النساء والإقرار بإهمال حاجاتهن المتصلة بالجندر، والاستهداف بتطوير وتعزيز أنشطة ومصادر تسيطر عليها أو تستفيد منها النساء. – وهنا ليس من الواضح لماذا لم تطرح (kabeer) اسم (Women –Specific Policie) على هذا التوجه السياسي ما دام منحصراً، بالنساء ويعود لمرحلة (Women In Development) و (Woman And Development) .

والسياسة الأخرى التي تطرحها (kabeer) تعني أن تشكل السياسات الجندرية اتجاهاً ديمقراطياً من خلالها يتم إعادة توزيع المصادر والمسؤوليات والسلطات، ليس بطريقة توصل المصادر للنساء فحسب بل بما يتطلب من الرجال التخلي عن امتيازات أساسية وتحمل مسؤوليات لتحقيق العدالة في التنمية.

نحو تنمية قائمة على النوع الاجتماعي

تساءلت الباحثتان: [24](Alvesson) و (Due Billing) في كتابهما المهم (Understand-ing Gender and Organization) عما هي الملامح الاجتماعية والثقافية التي تجمع على نحو جدي بين معلمة برازيلية متقاعدة في السبعين من عمرها، وتلميذة هندية في الرابعة عشرة من عمرها، ورئيسة الوزراء النرويجية، ومغنية سوداء ووالدة عزباء لعدة أطفال من جنوب إفريقيا، وامرأة حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال وتعمل في (وول ستريت)، وفنانة إنجليزية سحاقية من الطبقة فوق المتوسطة.

ومن هنا تنقل منار الشوربجي[٢٥] عن المنظرة الأميركية (Chantal Mouffe) أنه لا توجد هوية واحدة للمرأة موجودة سلفاً، ومن ثم ينبغي ألا تكون الحركة النسوية حركة تسعى لمصالح المرأة كامرأة، وإنما إلى تحقيق أهداف المساواة والحرية والعدل في سياق أعم من المطالب الاجتماعية المتداخلة والمعقدة. فالحركة النسوية تسعى إلى مكافحة كل أشكال الإخضاع الموجودة في شتى العلاقات الاجتماعية ما دامت المرأة طرفاً في هذه العلاقات. إن الحركة النسوية يجب أن تكون حركة لمكافحة كل أشكال إخضاع المرأة وليس فقط أشكال الإخضاع المبنية على كون المرأة امرأة.

الحديث عن الاضطهاد والدونية ليس حكراً يمارسه الرجال على النساء، بل يمارسه ضد الجميع وتكون النساء هن المتضرر الأكبر.

يطرح باولو فريرو:[٢٦] «غالباً ما يجنح المضطهدون في المرحلة الأولى للنضال إلى أن يصبحوا مضطهدي أنفسهم مضطهدين فرعيين بدلاً من السعي إلى التحرر... مثلهم الأعلى أن يكونوا رجالاً، ولكي يكون المرء رجلاً لا بد بالنسبة إليه أن يكون مضطهداً... هذا هو نموذج الإنسانية بالنسبة إليهم... وهم لا يريدون إصلاحاً زراعياً لكي يصبحوا أحراراً بل من أجل أن يحصلوا على أرض ومن ثم يصبحوا ملاك أراض أو بكلام أدق أسياداً على عمال آخرين. من النادر أن تجد عاملاً تمت ترقيته إلى ملاحظ عمال ولا يصبح أكثر تسلطاً وجوراً من المالك نفسه على رفاقه السابقين...».

بالتالي، فإن السياسات القائمة على النوع الاجتماعي تقوم على الأسس الستة الآتية:

- التعرف المتواصل إلى احتياجات المجموعات الاجتماعية والمهمشة كافة، وربطها بآليات صناعة القرار.
- الوعي بأن لكل فئة نخبتها، فهناك نخب للمهمشين والفقراء، وهم عادة الأكثر وصولاً لصناع السياسات، والأكثر قدرة على التعبير والأكثر جرأة والأكثر مبادرة.
- مواجهة أشكال وحالات عدم المساواة كافة سواء في الوصول للموارد أو التحكم بها.
- الارتكاز إلى أسس التنمية المستدامة القائمة على النوع الاجتماعي.
- اعتماد آليات البحوث بالمشاركة والبحوث الحساسة للنوع الاجتماعي. مع الأخذ بالاعتبار أن العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت واقع النساء في فلسطين وخارجها غير حساسة للنوع الاجتماعي ولا يمكن اعتبارها دراسات نسوية. بل نسائية فقط.
- استكشاف ميادين العمل غير المطروقة من خلال التعلم من الميدان وعدم الارتكان إلى الإحصاءات فقط.

يطرح العالم روبرت تشامبرز:[٢٧] «أن آراء الخبراء والنخب داخل المؤسسة وحتى في المواقع الريفية المهمشة لا تعكس الواقع على حقيقته. يقول إن أفقر الناس يقفون، بعدة طرق، في آخر الصف، وهم يقطعون طريقاً

أطول للوصول، وهم آخر من يتكلم، وهم الأقل تنظيماً، والأقل وضوحاً، والأكثر خوفاً وترددا، وهم عادة الأقل ظهوراً في الصورة، وتختبئ النساء من الزوار الذكور أحياناً، وفي الزيارات المتعجلة يكون الالتقاء بالناس الأفقر هو الأقل احتمالاً. واستنتج الباحث من ذلك أن مواجهة التحيزات تكمن في البحث عمداً عن الناس الأفقر، بالإصرار على مقابلة النساء، وتوفير الوقت لرؤية المرضى في بيوتهم وليس في العيادات».

إطار للسياسة الحساسة للنوع الاجتماعي. مجال العدالة أنموذجاً [٢٨]

ينبغي للوصول إلى العدالة من وحي الواقع الفلسطيني إزالة الكثير من العوائق التي تقف أمام المواطن وخاصةً الفئات المهمشة من الوصول إلى حقوقها، والتي يفترض أن تتعامل معها المؤسسة القضائية كأولويات، ومنها النساء وذوو الإعاقة والفقراء:

١. **الصور النمطية المشوهة.**

تشير بعض الدراسات المحلية والدولية إلى أن العاملين في مؤسسات قطاع العدالة كثيراً ما يحملون بعض الصور النمطية السائدة في المجتمع والتي تجعلهم يفترضون أن الأشخاص والفئات الاجتماعية الأقل حظاً أقل موثوقية وأكثر مدعاة للشك فيهم – فنسبة ٥٧٪ من المواطنين تعتقد أن القضاة يفرقون بين فرقاء الدعوى حسب وضعهم ومركزهم الاجتماعي.

٢. **الخوف لأسباب ثقافية.**

في حالات عديدة، يتم الإحجام عن اللجوء للقضاء نتيجة الخوف من التداعيات الاجتماعية. مثل الاعتداءات الجنسية خوف افتضاح الأمر والنبذ المجتمعي، والمطالبة بالحقوق الإرثية حتى لا يقال في البيئة الاجتماعية إنها مادية تبيع إخوتها وينبغي أن يكون ذلك عبر وسطاء حتى لا تتعرض للسخرية من بيئتها الاجتماعية على أنها (مستجوزة) أي حريصة على الزواج، حيث إن حرص الرجال على الزواج أمر عادي، أما حرص النساء فهو مدعاة للسخرية.

٣. **الدونية الاجتماعية الاقتصادية.**

في بيئة الأعمال، يتخوف العمال في القطاع الخاص من التقاضي أمام المحكمة أو حتى المنظمات الحقوقية المساعدة، خوفاً من عقاب المشغل بالفصل، وفي القطاع الحكومي يتعرض من يشكون مسؤوليهم إلى ضغوط من خلال سوء استعمال السلطة والتحقير والذم والقدح.

٤. **نقص الوعي القانوني.**

غالباً ما يجهل الأشخاص من الفئات المهمشة حقوقهم القانونية فلا يلجؤون للتقاضي أو حتى الشكوى.

٥. **العوائق الجغرافية والفيزيائية.**

غالباً ما توجد مؤسسات العدالة في مراكز المدن الكبرى، ومعظم الفقراء والمهمشين

يعيشون في الريف، وكلما ازدادت مسافة السفر تزيد التكاليف سواء الناجمة عن أجرة السفر أو طول مدة التغيب عن العمل للعاملين والعاملات، والتغيب عن الأطفال لربات البيوت، وفي بعض المناطق تكون المواصلات العامة غير متوافرة إلا في أوقات محددة من النهار.

وهناك إشكالية وجود المقرات في مناطق مكتظة أو مناطق نائية تستدعي استعمال وسيلة المواصلات عدة مرات، إضافةً إلى أن المؤسسات عادة لا تكون موائمة لذوي الإعاقة.

٦. **العوائق المالية.**

هناك نقص في مؤسسات المساعدة القانونية التي توفر التقاضي المجاني، وهناك ارتفاع كبير في تكاليف التقاضي خاصة أجور المحامين.

٧. **العوائق المؤسسية.**

بسبب نقص الكوادر في مؤسسات العدالة وأحياناً بسبب نقص التأهيل، وأحياناً بسبب نقص الرقابة، يتعامل بعض الطواقم بشكل يمس كرامة و/أو حقوق المواطنين، الأمر الذي لا يساعدهم على مواصلة مساعيهم للوصول للعدالة.

٨. **الإجراءات.**

في كثير من الأحيان لا يكون من الضروري توكيل محام، ولكن لا تكون هناك طريقة بسيطة وسهلة ومعروفة للتعرف إلى الإجراءات الصحيحة بيسر.

خلاصة:

إطار للتحول من النسائية إلى النسوية

التحول من النسائية إلى النسوية، من النساء إلى النوع الاجتماعي، إعادة بناء أو تصويب مسار من محورين:

المسار الأول هو ضرورة تصويب العلاقة اللاحتمية بين البيولوجي والاجتماعي:

النسويات الأوائل ثرن وناضلن طويلاً من أجل دحض الصور النمطية ذات الصبغة الذهنية المرتبطة بجنس معين والتي كانت تتخذ كتبرير للتمييز. مثلاً: النساء حنونات وصبورات، ولذا يعملن في الرعاية سواء رياض الأطفال أو ممرضات أو ربات بيوت. ويدرسن مواضيع التربية والآداب والتمريض. والرجال عقلانيون ومن هنا يدرسون علوم الهندسة والقانون ويعملون كقضاة ومهندسين ووزراء. وجهدت النسويات لإثبات أن هذه الصور النمطية تجافي الواقع الإمبريقي.

الذكر والأنثى تصنيفان بيولوجيان فيما الأنثوية والذكورية توجهان اجتماعيان. والربط بين الأنوثة والأنثوية والذكورة والذكورية مشكلة تجاوزتها أدبيات النوع الاجتماعي منذ عقود. قيم الذكورية والأنثوية موجودة لدى كل من الذكور والإناث بنسب تعتمد على النشأة الاجتماعية وبنية المجتمع. الجندر يبنى ولا يولد. تعتبر مارغريت تاتشر من أشد القادة ذكورية إذ كانت تصف معارضيها السياسيين بوصف (wets) المخمورين المتبولين على أنفسهم.

ويرتبط حتماً بذلك الإقلاع عن ربط زيادة الوجود النسائي في مواقع معينة بأنها مؤشرات على تحسن واقع المرأة. أو أنها متطلبات للتحسن. متطلبات التحسن هي بنية مجتمعية معادية ومناهضة لأشكال اللامساواة كافة.

المسار الثاني: مجتمع يناضل صوب توزيع عادل للسلطة

يقول روبرت تشامبرز: إن آراء الخبراء والنخب ليس داخل المؤسسة بل حتى في المواقع الريفية المهمشة لا تعكس الواقع على حقيقته. وقال: إن أفقر الناس يقفون، بعدة طرق، في آخر الصف، وهم يقطعون طريقاً أطول للوصول، وهم آخر من يتكلم، وهم الأقل تنظيماً، والأقل وضوحاً، والأكثر خوفاً وتردداً، وهم عادة الأقل ظهوراً في الصورة، وتختبئ النساء من الزوار الذكور أحياناً، وفي الزيارات المتعجلة يكون الالتقاء بالناس الأفقر هو الأقل احتمالاً. واستنتج الباحث من ذلك أن مواجهة التحيزات تكمن في البحث عمداً عن الناس الأفقر، بالإصرار على مقابلة النساء، وتوفير الوقت لرؤية المرضى في بيوتهم وليس في العيادات.

ومن هذا المنطلق، ينبغي التحول في السياسات نحو الآتي:

في الدراسات والبحوث:

التخفيف من سطوة الرقم الإحصائي والبحوث الكمية، والتي تنظر إليها الأدبيات النسوية بريبة، والبعض يرفضها بالمطلق باعتبارها تنتج معرفة ذكورية. وإعطاء الاعتبار للدراسات التي يتاح فيها للمبحوثين الحديث والإفصاح ضمن علاقة صحية بين الباحث والمبحوث. فالدراسات الكمية تكشف عن حجم مشكلة غير واضحة. أما البحوث الكيفية التي تضمن علاقة قائمة على المساواة بين الباحث والمبحوث فتكشف عن خفايا الواقع وأبعاده.

في التخطيط والسياسات

الإقلاع عن التشاركية الصورية في التخطيط، فهناك بضع عشرات من الموظفين في قطاعات حكومية وأهلية ودولية شاركت في الخطط والإستراتيجيات كافة كممثلة عن مؤسسات. ومن هنا فإن السياسات والإستراتيجيات عامة في فلسطين تعكس ذهنية ثابتة لا تنوع فيها بما يعكس ثبوت النخبة. ومن هنا تبتعد عن الواقعية والتي تظهر في فشل الخطط والإستراتيجيات. والتي تعلق على شماعة الاحتلال والتمويل الدولي. فالاحتلال والتمويل عقبتان ينبغي أن يتم التخطيط على أساسهما. فهما مخاطر موجودة فعلاً.

لا خطة تعليمية تتم لا يكون القول الفصل فيها للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور أساساً، إضافة إلى العاملين في مجالات التنمية الأخرى، ولا إستراتيجية طبية لا يكون في جوهرها أصحاب الأمراض المزمنة والمهمشون والنساء والعمال. ولا إستراتيجية تنموية لا تبنى على أساس الفقراء والمهمشين. وهنا تكمن قدرة الطاقم على التوصل والتعلم من الميدان. فالتخطيط ليس أمراً تقنياً فقط وإنما عمل اجتماعي أيضاً.

في التشريع والقوانين والأنظمة واللوائح

في ظل سيطرة النخب على العملية التشريعية، لن تكون التشريعات حساسة للنوع الاجتماعي. فإعداد القوانين والأنظمة ينبغي أن يكون على أساس تواصل فعال مع مختلف فئات المجتمع، وحساس للضعفاء والمهمشين. ولا بد من إتاحة الفرصة لفئات المجتمع كافة للاطلاع على المسودات عبر الفضاء الإلكتروني وإبداء الملاحظات وكذلك عبر ندوات في القرى قبل المدن، والمناطق البعيدة قبل القريبة.

لا يكفي أن ينص القانون على حقوق دون أن يضمنها. يعطي قانون العمل حقوقاً للعمال ولكنه لا يضمن تطبيقها ولا يعاقب التملص منها. كما أن القانون ينبغي ألا يتعامل مع المواطنين على أنهم يملكون القدرة نفسها للوصول لحقوقهم، لا يكفي التمييز الإيجابي للمهمشين، بل يجب أن يبنى أساساً على كون المواطنين غير متساوين في القدرات المادية أو الذهنية أو الاجتماعية.

في الشأن المؤسسي

المؤسسة القائمة على النوع الاجتماعي هي مؤسسة جميع موظفيها وجميع فئات جمهورها. تقوم على التعلم من خلال تجارب فئاتها كافة. لا مؤسسة هيراركية تقوم على الأوامر والإلزامات والسيطرة الكاملة لكل مستوى على من دونه. هي مؤسسة تقوم على الحوار، وعلى الانتماء، على الإنصاف، لا على الدونية والتهميش. ليس مهماً جنس المسؤول، المهم أن تكون ثقافة المؤسسة قائمة على العدالة . هي مؤسسة تقوم على النتائج لا على العمليات.

في الشأن التعليمي

لا يوجد تغيير لعلاقات التهميش واللامساواة والدونية دون نظام تعليمي ومدرسة ومناهج معادية للحوار، تكون فيه المدرسة مكاناً للحوار وموقعاً للحرية.

إن انكباب التيار النسائي على تعداد الدروس التي تتحدث عن النساء في الكتب المدرسة ومدى انسياقها أو عدمه مع الصور النمطية، مجرد حالة لإبراز النساء على نحو متصالح مع البطريركية وعلاقات التهميش والهيمنة والدونية واللامساواة. ويستعمل فيها مصطلح (Gender) أو النوع الاجتماعي كشاهد زور لا أكثر.

خاتمة: إطار للتحول من النسائية إلى النسوية

التحول من النسائية إلى النسوية، من النساء إلى النوع الاجتماعي، يتطلب إعادة بناء أو تصويب مسار من محورين:

المسار الأول - ضرورة تصويب العلاقة اللاحتمية بين البيولوجي والاجتماعي:

النسويات الأوائل ثرن وناضلن طويلاً من أجل دحض الصور النمطية ذات الصبغة الذهنية المرتبطة بجنس معين، والتي كانت تستخدم كتبرير للتمييز. مثلاً أن النساء حنونات وصبورات ولذا يعملن في الرعاية سواء رياض الأطفال أو ممرضات أو ربات بيوت. ويدرسن مواضيع التربية والآداب والتمريض. والرجال عقلانيون ومن هنا يدرسون علوم الهندسة والقانون ويعملون كقضاة ومهندسين ووزراء. وجهدت النسويات لإثبات أن هذه الصور النمطية تجافي الواقع الإمبريقي.

الذكر والأنثى تصنيفان بيولوجيان فيما الأنثوية والذكورية توجهان اجتماعيان. إن الربط بين الأنوثة والأنثوية والذكورة والذكورية مشكلة تجاوزتها أدبيات النوع الاجتماعي منذ عقود. قيم الذكورية والأنثوية موجودة لدى كل من الذكور والإناث بنسب تعتمد على النشأة الاجتماعية وبنية المجتمع. الجندر يبنى ولا يولد. تعتبر مارغريت تاتشر من أشد القادة ذكورية إذ كانت تصف معارضيها السياسيين بوصف (wets) المخمورين المتبولين على أنفسهم.

ويرتبط حتماً بذلك الإقلاع عن ربط زيادة الوجود النسائي في مواقع معينة بأنها مؤشرات على تحسن واقع المرأة. أو أنها متطلبات للتحسن. متطلبات التحسن هي بنية مجتمعية معادية ومناهضة لأشكال اللامساواة كافة.

المسار الثانية: مجتمع يناضل صوب توزيع عادل للسلطة:

يقول روبرت تشامبرز: إن آراء الخبراء والنخب ليست داخل المؤسسة بل حتى في المواقع الريفية المهمشة لا تعكس الواقع على حقيقته. وقال مما قال إن أفقر الناس يقفون، بعدة طرق، في آخر الصف، وهم يقطعون طريقاً أطول للوصول، وهم آخر من يتكلم، وهم الأقل تنظيماً، والأقل وضوحاً، والأكثر خوفاً وتردداً، وهم عادة الأقل ظهوراً في الصورة، وتختبئ النساء من الزوار الذكور أحياناً، وفي الزيارات المتعجلة يكون الالتقاء بالناس الأفقر هو الأقل احتمالا. واستنتج الباحث من ذلك أن مواجهة التحيزات تكمن في البحث عمداً عن الناس الأفقر، بالإصرار على مقابلة النساء، وتوفير الوقت لرؤية المرضى في بيوتهم وليس في العيادات.

ومن هذا المنطلق، ينبغي التحول في السياسات نحو الآتي:

في الدراسات والبحوث:

التخفيف من سطوة الرقم الإحصائي والبحوث الكمية، والتي تنظر إليها الأدبيات النسوية بريبة، والبعض يرفضها بالمطلق باعتبارها تنتج معرفة ذكورية. وإعطاء الاعتبار للدراسات التي يتاح فيها للمبحوثين الحديث والإفصاح ضمن علاقة صحية بين الباحث والمبحوث. فالدراسات الكمية تكشف عن حجم مشكلة غير واضحة. أما البحوث الكيفية التي تضمن علاقة قائمة على المساواة بين الباحث والمبحوث فتكشف عن خفايا الواقع وأبعاده.

في التخطيط والسياسات:

الإقلاع عن التشاركية الصورية في التخطيط، فهناك بضع عشرات من الموظفين في قطاعات حكومية وأهلية ودولية شاركوا في الخطط والإستراتيجيات كافة كممثلين عن مؤسسات. ومن هنا فإن السياسات والإستراتيجيات عامة في فلسطين تعكس ذهنية ثابتة لا تنوع فيها بما يعكس ثبوت النخبة. ومن هنا تبتعد عن الواقعية والتي تظهر في فشل الخطط والإستراتيجيات. والتي تعلق على شماعة الاحتلال والتمويل الدولي. فالاحتلال والتمويل عقبتان ينبغي أن يتم التخطيط على أساسهما. فهما مخاطر موجودة فعلا.

لا خطة تعليمية تتم لا يكون القول الفصل فيها

للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور أساساً إضافة إلى العاملين في مجالات التنمية الأخرى، ولا إستراتيجية طبية لا يكون في جوهرها أصحاب الأمراض المزمنة والمهمشون والنساء والعمال. ولا إستراتيجية تنموية لا تبنى على أساس الفقراء والمهمشين. وهنا تكمن قدرة الطاقم على التوصل والتعلم من الميدان. فالتخطيط ليس أمراً تقنياً فقط بل هو عمل اجتماعي أيضاً.

في التشريع والقوانين والأنظمة واللوائح:

في ظل سيطرة النخب على العملية التشريعية، لن تكون التشريعات حساسة للنوع الاجتماعي. فأعداد القوانين والأنظمة ينبغي أن يكون على أساس تواصل فعال مع مختلف فئات المجتمع، وحساس للضعفاء والمهمشين. ولا بد من إتاحة الفرصة لفئات المجتمع كافة للاطلاع على المسودات عبر الفضاء الإلكتروني وإبداء الملاحظات، وكذلك عبر ندوات في القرى قبل المدن، والمناطق البعيدة قبل القريبة.

لا يكفي أن ينص القانون على حقوق دون أن يضمنها. يعطي قانون العمل حقوقاً للعمال ولكنه لا يضمن تطبيقها ولا يعاقب التملص منها. كما أن القانون ينبغي ألا يتعامل مع كل المواطنين على أنهم يملكون القدرة نفسها للوصول لحقوقهم، لا يكفي التمييز الإيجابي للمهمشين، بل يجب أن يبنى أساساً على كون المواطنين غير متساوين في القدرات المادية أو الذهنية أو الاجتماعية.

في الشأن المؤسسي:

المؤسسة القائمة على النوع الاجتماعي هي مؤسسة جميع موظفيها وجميع فئات جمهورها. تقوم على التعلم من خلال تجارب فئاتها كافة. لا مؤسسة هيراركية تقوم على الأوامر والإلزامات والسيطرة الكاملة لكل مستوى على من دونه. هي مؤسسة تقوم على الحوار، على الانتماء، على الإنصاف، لا على الدونية والتهميش. ليس مهماً جنس المسؤول، المهم أن تكون ثقافة المؤسسة قائمة على العدالة. هي مؤسسة تقوم على النتائج لا على العمليات.

في الشأن التعليمي:

لا تغيير لعلاقات التهميش واللامساواة والدونية دون نظام تعليمي ومدرسة ومناهج معادية للحوار. تكون فيه المدرسة مكاناً للحوار وموقعاً للحرية. وكما يقول باولو فريري: « إن مهمة التعليم البنكي تتركز في تقليل القدرة الإبداعية عند الطلاب أو إلغائها تماماً من أجل خدمة أغراض القاهرين الذين لا يرغبون في أن يصبح العالم مكشوفاً لهؤلاء أو أن يصبح موضوعاً للتغيير، فالقاهرون لا يحفلون بالمواقف بل يحفلون بالإنسان الذي يريدون له أن يتأقلم مع ظروف القهر وبالتالي مع السيطرة والاستغلال...».

إن انكباب التيار النسائي على تعداد الدروس التي تتحدث عن النساء في الكتب المدرسة ومدى انسياقها أو عدمه مع الصور النمطية، هو مجرد حالة لإبراز النساء على نحو متصالح مع البطريريكية وعلاقات التهميش والهيمنة والدونية واللامساواة. ويستعمل فيها مصطلح (Gender) أو النوع الاجتماعي كشاهد زور لا أكثر.

الهوامش

1 http://www.fao.org/docrep/007/y5608e/y5608e01.htm

٢ وثيقة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣

٣ المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء- مساواة،٢٠١٣، المرصد القانوني الثالث لبيان الثابت والمتغير في وضع العدالة في فلسطين-دراسة مقارنة لسنوات مختلفة

٤ النبريص ، خالد ، وآخرون، ٢٠٠٦، مدى معرفة طلاب وطالبات المرحلة الأساسية بالتربية الجنسية والحياتية ومواقفهم/ن منها، ص٢٣

٥ عويضة، ساما، عمر، سهر، ٢٠١٢، فلسطينيات في دائرة العنف، مركز الدراسات النسوية، القدس ص ٥١

٦ المرجع السابق ص٥٣

٧ المرجع السابق ص٥٦-٥٩

٨ مؤسسة مفتاح، ٢٠١٣، النظام السياسي وواقع القيادات النسوية والشابة ، أوراق سياسات عامة، (وضع المرأة في الفصائل السياسية ص ١٢-١٧)

٩ خطيب ،محمد، ٢٠١٤، سياسات، العدد ٣٠، إشكاليات السياسات الحكومية في فلسطين/: قطاع التعليم أنموذجا، ص١٠٢-١٢٠

١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،٢٠١٤ ، قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله –فلسطين

١١ تصريح صحافي لوزيرة التربية والتعليم العالي لدى إعلان نتائج الثانوية العامة، صحيفة «الأيام» ٢٠١٤/٧/١٦، عدد ٦٦٥٣، العام ١٩.

١٢ اعتادت الإحصاءات التربوية في فلسطين احتساب التسرب الذي يحدث فترة الدوام خلال العام الدراسي دون شمول العطلة الصيفية.

١٣ تصريح صحافي لوزيرة التربية والتعليم العالي لدى إعلان نتائج الثانوية العامة، صحيفة «الأيام» ٢٠١٤/٧/١٦ ، عدد ٦٦٥٣، العام ١٩.

١٤ الخطيب، محمد محمود، ٢٠١٠، الذات والسلطة، النوع الاجتماعي والتفاوض في المؤسسة، مكتبة المجتمع العربي عمان

١٥ المرجع السابق

١٦ المرجع السابق

١٧ المرجع السابق

١٨ أبو دحو، رولا، ٢٠١١، تحليل خدمات وزارة العمل من منظور النوع الاجتماعي- دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة ص ٨،ط١،مؤسسة مفتاح، رام الله

١٩ خطيب محمد، ٢٠٠٨، مجلة ينابيع الحياة عدد ٥١، السنة التاسعة، تمكين النساء: إعادة تفكير في الوصفات الجاهزة. ص ٦-٩ ، تصدر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

20 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3407

21 ،kabeer,Naila,1994,Reversed Realities,verso London,NewYork P. xii,65

22 Pillai M, Vijayamohanan, others, 2099,Women in Development Dissecting the Discourse.karala.India

23 Macdonald,Mandy,(Editor),1994,Oxfam.GB

24 Alvesson ,Mats. Due Billing ,Yvonne, 1997 , Understanding Gender and Organization, SAGE Publications,London

٢٥ الشوربجي، منار،١٩٩٦، الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق، مواطن، ص١١٠-١١١

٢٦ فريرو، باولو ،٢٠٠٣، نظرات في تربية المعذبين في الأرض، ص١٨-١٩ ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله

٢٧ تشامبرز، روبرت ، ١٩٩٠، التنمية الريفية: جعل الأواخر أوائل، دلون للنشر

٢٨ خطيب، محمد قطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي حساس للنوع الاجتماعي، سياسات، عدد ٣٢ حزيران ٢٠١٥- رام الله- ص٩١-١١٥.

القضية الفلسطينية والسياق العام

د. عاطف أبو سيف*

تمرّ القضية الفلسطينية بجملةٍ من التحوّلات والتطورات، خاصةً فيما يتعلّق بالسياق العام الذي يشمل مواقف الدول، خاصةً الكبرى منها. والتحول الأهم في كل ما يجري دولياً هو أن العالم لم يعد يربط بين أزمات الشرق الأوسط وبين القضية الفلسطينية. فالحكمة التي كانت تشكّل جوهر أي فهم للتحولات في الشرق الأوسط – والقائلة إن القضية الفلسطينية هي أساس الأزمات كلها في المنطقة، وأنه لا يمكن فهم ما يجري في الإقليم المضطرب تاريخياً دون فهم موقع القضية الفلسطينية من هذه الاضطرابات والتحولات– لم تعد موجودةً، ولم يعد هذا الرابط أساس أيّ تدخل في أزمات الشرق الأوسط، ولم يعد من المجدي استدعاء القضية الفلسطينية من أجل فهم ما يجري، فالقضية الفلسطينية ليست ذات صلة بأزمات الشرق الأوسط، ولا يمكن لها أن تُقدم أي فهم أو إضافةٍ إلى أيّ تدخل لمعالجة أزمات المنطقة.

لم يكن هذا اكتشافاً، لكنه شكّل أساس الفهم الدولي والنظرة الدولية للصراع العربي الإسرائيلي، وربما يمكن اللهاث وراء من يصدقون أن هذا الصراع لم يعد عربياً إسرائيلياً، وإنما صراع إسرائيلي فلسطيني، إنه خلاف "خفيف" على الحدود، ونزاع على المناطق المتنازع عليها، وما يلحق بذلك من مصطلحات تحاول حرف الأشياء عن جوهرها.

ما حدث أن المجتمع الدول – وبالتحديد قواه الكبرى – بدأ يكتشف أن الصراع ليس حقاً

* رئيس تحرير سياسات.

بين إسرائيل والعرب، بل هو بين الفلسطينيين وإسرائيل حول بعض المطالب الفلسطينية التي يمكن في نهاية المطاف الإيمان بأنها مطالب إنسانية واقتصادية ومعيشية، وليست مطالب سياسية.

لننتبه إلى أن جل الدول العربية تتمتع بعلاقات ليست تصادميةً مع إسرائيل. و"ليست تصادمية" تعني أنها ليست في حالة حرب أو عداء، على الرغم من أنها قد لا تكون في حالة سلام ثابت. لنبتعد قليلاً عن الدول التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل ولننظر كيف يمكن لدولة مثل قطر تتمتع بنوع من العلاقات الدافئة مع إسرائيل مع أنها لم توقع اتفاق سلام معها، بل إن مندوبها في غزة يكاد يكون وسيطاً بين "حماس" وإسرائيل في الكثير من القضايا، هذا دون أن يتم تبادل السفراء. ودولة مثل الإمارات تستقبل بعثات دبلوماسية إسرائيلية خاصة في مؤتمرات أممية، مع أنها لا تقيم علاقات مع إسرائيل. ولننتبه أيضاً إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتزايدة عن علاقات واتفاقيات مع دول عربية مختلفة. أما العلاقات التجارية غير المباشرة، فحدث ولا حرج، ويمكن للأرقام أن تكون مذهلة في هذا السياق، خاصة تجارة إسرائيل عبر أوروبا أو بشكل مباشر وتحديداً مع دول الخليج وحديثاً دول المغرب العربي.

بكلمة أخرى، من الواضح أن الفلسطينيين وحدهم من يخوضون صراعاً مع إسرائيل. لاحظ كيف غابت حتى فكرة تحرير الجولان عن صراع القوة في سورية، حتى النظام السوري وعلى الرغم من محاولاته العودة إلى نغمة تحرير الجولان (التي لا يصدقها أحد) فعل ذلك للحظات في سبيل الاستخدام الأدواتي للصراع مع إسرائيل، وليس بنية إعادة توجيه بوصلة الاهتمام القومي.

لكن هذا أيضاً ليس بيت القصيد. صحيح أن موضوع فلسطين في العلاقات العربية العربية لم يعد مركزياً، إلا أن الأهم أنه لم يعد محور تحديد علاقاتهم مع العالم الخارجي. ففلسطين لم تعد قضية العرب الأولى، ومن الصعب- إذا ما نظرنا بعمق إلى ما يجري في المنطقة العربية- التأكد من أنها تشكل هاجساً للفاعلين السياسيين في المنطقة العربية. ربما على العكس يمكن بكثير من الطمأنينة التحدث عن تحسن في علاقات إسرائيل مع المنطقة العربية خاصة بعد الربيع العربي، حيث بات الثوار والباحثون عن الديمقراطية يعتبرون أن العلاقة مع إسرائيل تعني تعزيز مواقعهم المستقبلية في النظام الإقليمي الجديد، وتأكيد تحالفاتهم الآنية مع الغرب ودول أوروبا. الأمر يشبه ما حدث في أوروبا الشرقية في موجة التحول الديمقراطي. هل ترون كيف أصبحت دول وسط أوروبا وشرقها أكثر تشدداً في إقامتها علاقات أكثر دفئاً مع إسرائيل من عواصم الدعم التقليدي لتل أبيب. هناك الكثير الذي يمكن قوله على الرغم من ذلك عن التحولات في عواصم الدول

الأوروبية، دون أن يعني ذلك أنه يمكن فهمه، لكن ما لا يمكن فهمه، ولا بأي حال، هو حالة الهرولة العربية نحو عناق المصالح الافتراضية مع إسرائيل.

الأمر الأهم هو النتيجة التراكمية لكل ما يجري في المنطقة من تحولات، ومن بينها أن العالم لم يعد يرى العلاقة العضوية بين ما يجري في الشرق الأوسط وبين القضية الفلسطيني. وعلى الرغم من إجحاف القوى الكبرى بحق الشعب الفلسطيني ومساهمتها الفاعلة والأساسية في خلق نكبته وبعد ذلك نكسته، فإن ثمة ربطاً جوهرياً بين ما يجري في المنطقة العربية وبين ما يجري في فلسطين، فالأوروبيون أدركوا مبكراً كيف يمكن لمصالحهم أن تتضرر إذا ما فشلوا في التقدم أكثر باتجاه المطالب الفلسطينية. فمن تقرير (شومان) إلى تقرير قمة لندن خاصةً عقب وقف تدفق النفط العربي في العام ١٩٧٣ إلى إعلان البندقية وبعد ذلك إعلان برلين في العام ١٩٩٩. أيضاً حتى على صعيد المواقف الأميركية، فإن الدفع الأميركي باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام في العام ١٩٩١ لم يكن إلا نتيجة للفهم الذي تبلور بعد حرب الخليج الأولى، وهو أنه لا يجوز إخراج القوات الدولية لتحرير الكويت وترك إسرائيل تحتل الفلسطينيين.

كما أنه لا يمكن فهم التحول الأميركي، وإن السطحي، في فهم ضرورة وجود دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل أو ما يطلق عليه حل الدولتين دون فهم الربط الأميركي بين القضية الفلسطينية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث يتم استخدام القضية الفلسطينية ضمن جملة الذرائع التي تعزز الهجوم على الغرب. حتى أن القاعدة كانت تستخدم القضية الفلسطينية في تبريراتها.

ما يحدث الآن يجري بعيداً عن القضية الفلسطينية، فوجود «داعش» لا يرتبط بحالة الظلم التاريخي الواقعة على الشعوب العربية من القوى الكبرى، بل إن همها هو السيطرة على مقاليد الحكم باسم قوى إلهية خفية، كما أن الصراع الطائفي غير المبرر لا يهدف إلا لتدمير القوة الذاتية للدولة الوطنية في الوطن العربي، كما أن الصراع بين القوى العربية المختلفة في كل قطر عربي لا يستدعي فلسطين في أي من أوجهه.

يتعلق الجانب الآخر من ذلك بالتحول في اهتمامات الدول الكبرى، خاصة مع حالة التغيّر التي تضرب مفاصل العلاقات الدولية. أوروبياً، ثمة تهديدات أكثر حيوية وأشد خطورة باتت تهدد الأمن الأوروبي والمصالح الأوروبية الداخلية والخارجية. فلأوروبا همومها الخاصة التي علينا أن ننتبه، أيضاً، إلى أنها من إفرازات الربيع العربي. فمن جهة، فإن قضية الهجرة من بلدان الربيع العربي، خاصةً سورية، باتت تشكل قلقاً كبيراً للعواصم الأوروبية كلها. مئات آلاف اللاجئين يبحثون عن الحياة الآمنة في المدن الأوروبية. كلهم يصل بطريقة غير

شرعية. بالطبع أوروبا منذ نشوء التكوينات الاتحادية فيها لم تتوقف عن أن تكون نقطة جذب للمهاجرين الباحثين عن حياة أفضل من دول الجنوب والشرق. ولم تصل أوروبا على الرغم من مرور عقود من الزمن إلى إجابات شافية حول أفضل السبل لدمج المهاجرين في المجتمع الأوروبي. فالمهاجرون يحملون بلدانهم وهمومهم ومعتقداتهم معهم، وهو ما يجابه اهتمامات أخرى للدول الأوروبية، ويفرض عليها في بعض الأحيان انزياحاً في سياساتها الخارجية.

شكلت الأزمة السورية أزمةً حقيقيةً لبعض الدول الأوروبية، خاصة الشرقية منها، والتي تعاملت بقسوة مع موضوع اللاجئين. كما شكلت هذه القضية تهديداً حقيقياً لنظام التأشيرة الموحدة مثلاً، وأعادت النقاش حول قوانين الهجرة والجنسية بين البلدان الأوروبية. في المحصلة، فإن لدى أوروبا الكثير الذي يجب أن تهتم به.

لا يختلف الحال كثيراً بالنسبة إلى القوى الكبرى الأخرى، خاصة في واشنطن وموسكو. ثمة إدراك أميركي متأخر لضرورة الانسحاب من أزمات الشرق الأوسط وعدم التدخل بطريقة مكثفة فيها. فالمصالح الأميركية باتت تتضرر أكثر من الربح الذي تجنيه واشنطن. لن تعود واشنطن إلى مبدأ (مونرو) بالطبع، لكن ثمة توجه كما يرى الكثير من الخبراء الأميركيين إلى ضرورة أن تنسحب واشنطن من أزمات العالم وتحافظ على مصالحها الحيوية بعيداً عن الانغماس في تلك الأزمات. أما بالنسبة إلى موسكو التي اكتشفت أن سقوط النظام السوري سيعني انهيار آخر قلاع نفوذها في الشرق الأوسط، فقد دخلت بقوة مهولة لحماية النظام. صحيح أن هذا يعد تدخلاً في الإقليم، لكنه هذه المرة ليس تدخلاً من بوابة القضية الفلسطينية بل من بوابة حماية النظام السوري. وإذا كان لكل شيء تداعياته، فإن مثل هذا التدخل الروسي ستكون له تداعياته على مرحلة ما بعد حماية النظام.

يرتبط بالسابق، وليس أقل أهمية منه، انشغال القوى الكبرى بقضية الإرهاب. لم يعد الإرهاب عبارة عن مجموعات خارجة عن القانون ودول تشكل محور الشر بكلمات واشنطن، بل باتت له دول وليس داعمين. دول لها مطامع توسعية. كما بات يضرب بقوة في داخل المدن الأوروبية.

شكل تفجير باريس نقطة تحول في الفهم الأوروبي لخطورة "داعش" والدولة الإسلامية كما تطلق على نفسها، وجعل البحث عن سبل تفكيك هذا الخطر أهم من أي شيء آخر. لنلاحظ أن "داعش" على خلاف القاعدة لا تأتي على ذكر فلسطين ولا تربط بين أعمالها الإرهابية وبين تحرير فلسطين أو الظلم التاريخي الواقع على الشعب العربي الفلسطيني ولا بين الكيل بمكيالين. بل إن «داعش» لا تتورع عن استهداف الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية. بكلمة أخرى لا علاقة للإرهاب بفلسطين. عبارة

جيدة لكنها تعني ضمن أشياء كثيرة أن على العالم أن يضع فلسطين جانباً ويعمل جاهداً من أجل درء خطر الإرهاب الذي قد يكون يسير في شوارع عواصمه منتظراً لحظة التفجير.

علينا ألا ننخدع بمستويات التصويت التي تحصل عليها فلسطين في الأمم المتحدة. صحيح أن فلسطين نجحت في تأمين الأصوات الكافية في الجمعية العامة حتى تنال العضوية غير الكاملة في الهيئة الدولية، وصحيح أن ثمة الكثير من القرارات التي نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تأمينها خلال السنوات الاخيرة. لكن أيضاً لم يكن في كل هذا من جديد. إذ إن منظمة التحرير – ومنذ دخولها معترك الحياة السياسية الدولية في منتصف السبعينيات الماضية – كانت تنجح في تأمين أكثر من مائة عضو لدعم كل قرار لصالح الشعب الفلسطيني. وربما يمكن من خلال قراءة إحصائية أن نكتشف كيف أن هناك – في حقيقة الأمر – تراجعاً في عدد الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية. إن جدول التصويت في الجمعية العامة قد يصيبنا بخيبة أمل حين ندرك كيف أن التراجع لا التقدم هو ما يميز حالات التصويت. ولكن لننتبه إلى أن السياقات أيضاً كانت تختلف. خلال سبعينيات وثمانينيات وربما تسعينيات القرن العشرين كان العالم مقسوماً بين شرق وغرب، وكانت الكتلة الشرقية وكواكبها من الدول الأخرى تقف خلف منظمة التحرير وتدعم القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية. ما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة هو أن الكثير من تلك الدول بات همها الأساس كيف تثبت لواشنطن أنها أكثر كاثوليكية من البابا كما يذهب المثل إلى القول. فهي تريد أن تثبت لواشنطن أنها متطرفة أكثر منها في القضايا الدولية. إلى جانب أن بعض تلك الدول وقعت ضحية الإعلام الصهيوني التحريضي، خاصة الدول التي كانت فيها جاليات يهودية كبرى قبل الحرب العالمية الثانية مثل التشيك وبولندا والمجر. وعليه، فإن سياسات تلك الدول الخارجية اعتمدت على شيء أقرب إلى «التكفير»، من جهة، و«التقرب» من تل أبيب من أجل أن ترضى واشنطن.

الأمر الآخر، هو انشغال الكثير من الدول الحليفة تقليدياً بأزماتها الداخلية الخاصة. لقد سبق الربيع العربي وما تركه من انشغال مواطني الدول العربية بقضاياهم المحلية، ربيع آخر في أوروبا الشرقية أو موجة التحول الديمقراطي الرابعة وفق تصنيفات (هنتغتون). إحدى أهم مزايا عملية التحول تلك إلى جانب الإطاحة بالنظم القمعية كانت التحول في الاهتمامات الخارجية. لم يعد الشرق الأوسط يهم مواطني تلك الدول الجديدة ولا حكامها. ما يهمهم هو كيف يتحصلون على عضوية نادي بروكسل لدخول الاتحاد الأوروبي وفق معايير كوبنهاجن، وهي عملية معقدة ومركبة استغرق بعض الدول أكثر من عقد ونصف من الزمن حتى يصل إليها. بالطبع لا يمكن نسيان كيف كانت التشيك الدولة الأوروبية الوحيدة التي

صوتت ضد مشروع القرار القاضي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة في العام ٢٠١٢. لنلاحظ أننا لم ننجح في تأمين صوت البوسنة والهرسك – الدولة الإسلامية كما نفترض– حتى نحرج واشنطن في موضوع استخدام (الفيتو). ما يهمنا في هذا المضمار أن الدول الأوروبية الشرقية باتت تنظر أكثر إلى تعزيز علاقاتها مع أوروبا الغربية وليس مع الشرق العربي ولا مع حلفائه في موسكو.

النتيجة الأساسية في كل ذلك أن تصويت تلك البلدان في المؤسسات الدولية اختلف بدرجة كبير حين يتعلق الأمر بالصراع. فالأمر لم يعد فلسطين ومنظمة التحرير بل بات إسرائيل. علينا أن نلتفت إلى أن الأمر ليس مقتصراً على الدول الأوروبية. شيء شبيه مثلاً حدث في تعزيز علاقات إسرائيل بالهند، وما نتج عن ذلك من تغير في بعض مواقف الهند من الصراع، صحيح أنه تغير لم يصل إلى درجة تبني الهند المواقف الإسرائيلية، ولكن من يعرف ماذا يحمل الغد إذا لم يعاود الفلسطينيون والعرب موضعة سياساتهم الخارجية ودبلوماسيتهم وفق أسس جديدة. الوضع في إفريقيا ليس بأحسن حالاً. بل يمكن القول إن ثمة تراجعاً في مستويات تصويت الدول الإفريقية لصالح القضية الفلسطينية. ومرد ذلك الدبلوماسية الإسرائيلية النشطة هناك، والتي تعتمد على المساعدة في تطوير الزراعة وبعض المساعدات المادية. في المقابل، وعلى الرغم من التدخل المالي الكبير للدول العربية الكبرى خاصة دول الخليج في بلدان إفريقيا الفقيرة، فإن المردود الدبلوماسي يكاد يكون صفراً.

ومع ذلك، فإن ثمة تغيراً آخر في السياق العام قد يخفف من حدة التشاؤم. فثمة تغيرات أخرى أيضاً لا تقل أهمية أثرت في مخرجات الحراك الفلسطيني. فلأول مرة يذهب الفلسطينيون إلى المنظمات الدولية في مواجهة علنية مع واشنطن التي رفضت التوجه الفلسطيني. صحيح أنه في الماضي كان الفلسطينيون يذهبون إلى استصدار قرارات على الرغم من إرادة واشنطن، ولكن في المقابل كان يوجد خلفهم تكتل من القوى الكبرى على رأسه روسيا في مجابهة التصلف والتكبر الأميركيين. ففيما كانت واشنطن ترفض كان العالم ينقسم قسمين: مع وضد. في المقابل فإن الوضع الآن يختلف، فالعالم أحادي القطب، وثمة هيبة وسطوة للولايات المتحدة على الكثير من الدول تستخدمها، واستخدمتها في تهديد بعض الدول إن هي صوتت لصالح فلسطين. في المقابل ثمة تحسن في بعض المناطق خاصة في أميركا الجنوبية خاصة بعد صعود اليسار هناك وما نتج عنه من مناهضة عالية لسياسات واشنطن.

وعليه، فإن السياق العام يؤكد أن الصراع الفلسطيني في المؤسسة الدولية يشير إلى الكثير من مناحي هذه التحولات. وهي تحولات تنذر بالمزيد من سحب التشاؤم ما لم يتم تدارك الأمر والبحث عن أفضل السبل من أجل حماية

المصالح الفلسطينية وتأمين الالتفاف الدولي حولها.

ليس أن العالم ملّ من القضية الفلسطينية، ولكن ثمة مشاغل وأزمات تراكمت وباتت تهدد بشكل كبير استقرار بعض الدول الكبرى صاحبة اليد الطولى في تقرير شؤون الكوكب. بالطبع ما زالت القضية الفلسطينية تحظى بالاهتمام، ويمكن لها أن تواصل حضورها كقضية الظلم الأكبر في القرن العشرين، ولكن هذا يتطلب من الفلسطينيين إعادة الهيبة إلى فعلهم السياسي والدبلوماسي وتطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية ومواصلة النحت في الصخر من أجل الحفاظ على قضيتهم موضوعة على طاولة البحث. وبالطبع هذا لن يتحقق من دون إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتجديد شرعيات مؤسسات النظام السياسي بما يكفل مشاركة الجميع وتمثيل الكل فيها. شكل الانقسام، الذي بات التعويذة الدائمة للتراجع الفلسطيني، الحادثة الأخطر ربما التي تحيق بالفلسطينيين بعد نكبتهم ونكستهم. وعلى الرغم من البطولات الكبرى التي أبلاها الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وفي الكفاح من أجل استردادها من إضرابات عشرينيات القرن الماضي حتى الحروب الأخيرة على غزة والهبة الباسلة في القدس، فإن الانقسام وأحداثه الدموية شوها الصورة الفلسطينية، خاصة في المحيط العربي المنشغل بنفسه. إن إنهاء الانقسام وتطوير إستراتيجية وطنية فلسطينية للتعامل مع السياق الدولي يكون جوهر فعلها مواصلة الهجوم الدبلوماسي الفلسطيني في المؤسسات الدولية والتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية وكل المؤسسات والهيئات التي يمكن لفلسطين أن تستخدمها في تجريم إسرائيل وإسقاط عضويتها فيها، إلى جانب مواصلة بناء مؤسسات الدولة العتيدة، كل ذلك يمكن له أن يساهم في إنقاذ بعض ما تبقى، وفي إعادة مكانة القضية الفلسطينية التي باتت تتراجع في سلم الاهتمامات الدولية أمام طغيان قضايا أكثر إلحاحاً وأشد خطورة على الدول المعنية.

لا شيء ثابتاً في السياسة الدولية، والأخلاق ليست ذات قيمة في الكثير من المواضع. ومرور قرن الآن على صدور وعد بلفور المشؤوم يحتم على الفلسطينيين صياغة دبلوماسية جديدة قائمة مرة أخرى على ما أطلق عليه خالد الحسن في حينه – في بدايات تشكل الدبلوماسية الفلسطينية الحديثة – دبلوماسية المواجهة القادرة على إعادة وضع القضية الفلسطينية على بساط البحث، لا أن تتحول إلى مجرد صراع آخر في منطقة مليئة بالصراعات، بل ربما تكون أقل صراع تأثيراً.

"اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية"

قراءة نضال صلاح

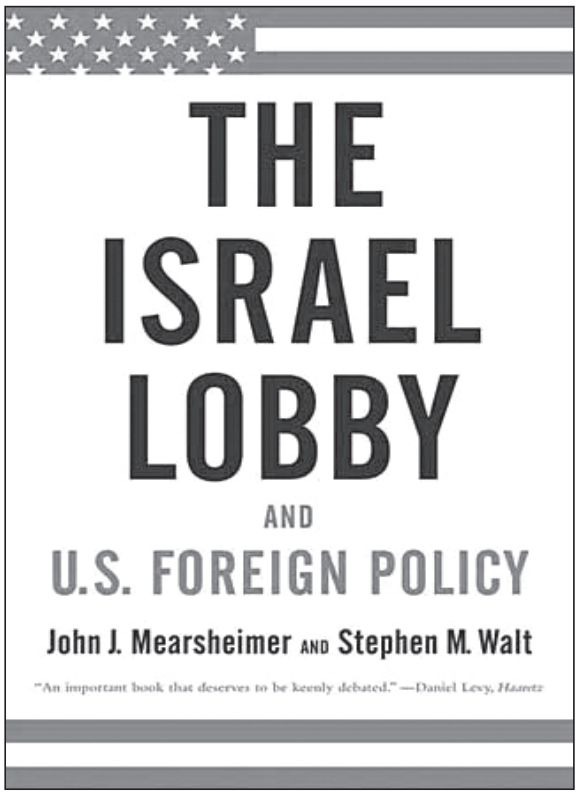

المؤلفان: جون ميرشايمر (بروفيسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو)
ستيفن والت (عميد كلية كيندي في جامعة هارفرد)

الناشر: Farrar, Straus and Giroux

مكان النشر: الولايات المتحدة

عدد الصفحات: ٤٩٦

تمهيد

يجد قارئ عنوان الكتاب نفسه متشوقاً لمعرفة الفكرة الرئيسة التي يقوم بمناقشتها، وتكمن القيمة الأكاديمية للكتاب في حساسية الموضوع الذي ناقشه المؤلفان، وهو الدور السلبي للوبي الداعم لإسرائيل في السياسة الأميركية الخارجية.

من وجهة نظر مهنية، يدل التوقيت الذي تم فيه تأليف الكتاب على شجاعة وقدر كبير من الإرادة في مواجهة الضغوط التي ولّدها إصدار المؤلفين تقريراً عن اللوبي اليهودي وشركائه في أميركا. إذ إن فكرة الكتاب الأولى تمثلت بطلب مجلة أميركية من المؤلفين، في العام ٢٠٠٠، كتابة تقرير في المجلة عن الدور الذي يلعبه اللوبي في أميركا، إلا أن المجلة ذاتها اعتذرت بعد عامين عن نشر التقرير في أميركا؛ ما استدعى إصداره في بريطانيا في العام ٢٠٠٥. وبعد النقد الذي واجهه التقرير من أصدقاء إسرائيل قرر المؤلفان الرد عليهم بهذا الكتاب في العام ٢٠٠٧.

تنبع أهمية الكتاب من أسئلته الإشكالية التي يطرحها، والتي لا يستطيع أي أحد طرحها بسهولة في أميركا، ومن بينها أسباب الدعم غير المحدود الذي تقدمه أميركا لإسرائيل. ويعود تاريخ هذا الدعم المبالغ فيه إلى ما بعد حرب ١٩٦٧.

جعلت سياسة بوش في الشرق الأوسط – بدواعي نشر الديمقراطية في ظل تراجع شعبية أميركا في المنطقة والعالم – المراقب يثير الكثير من الأسئلة حول الثمن الباهظ الذي تدفعه أميركا من علاقاتها ومصالحها الإستراتيجية دون مقابل. وانطلاقاً من هذا السؤال العادي يكشف الكتاب عن أن المشكلة تكمن في أساليب الترغيب والترهيب السياسي التي يتبعها اللوبي اتجاه صانعي القرار في أميركا سواء على مستوى البيت الأبيض أو الكونغرس. كما يظهر الكتاب مدى قوة اللوبي ونفوذه وتأثيره على الإعلام والأكاديميات في أميركا، إذ يكشف الأساليب التي يمارسها اللوبي في إسكات الإعلام والأكاديميين. ومما يضيف إلى موضوعية الكتاب حجم الوثائق والتوثيق الذي استخدمه المؤلفان في إثبات وجهة نظرهما في أجزاء الكتاب الخمسة.

مفهوم اللوبي

يظهر الكاتبان وطنيةً وغيرةً على المصالح الأميركية، بعيداً عن التحزب أو التهكّم على اللوبي الداعم لإسرائيل في أميركا، ويعرّفان اللوبي بأنه: مجموعة من المؤسسات والأفراد تمارس نشاطات تتعلق بالرعاية بجميع أشكالها والدعم لإسرائيل مادياً، دون مراعاة أي حسابات، ليس بهدف المؤامرة على أميركا، بل من خلال تحقيق شبكة مصالح تربط إسرائيل بأميركا، لهذا فإنه مما لا مجال للشك فيه أن جميع المرشحين يتسابقون إلى التودد لإسرائيل.

يرى الكاتبان أن من حق إسرائيل أن تعيش بأمان، كما أن اليهود بعد معاناتهم طوال ألفي سنة (من المجتمع المسيحي) يجب أن يضمنوا العيش بكرامة، كما أن الكاتبين لا يعارضان فكرة أن تهب أميركا لمساندة إسرائيل إذا ما تعرضت للهجوم لأسباب أخلاقية وخلافه، وكون اليهود مجتمعاً من المهاجرين؛ فهذا سهل تجمعهم للدفاع عن مصالحهم، مثلهم مثل باقي مجموعات المصالح في أميركا ذات الصبغة الإثنية التي تحاول التأثير على الحكومات لمساندة قضاياها بشكل قانوني، ولكن المؤلفين – ومن خلال أجزاء الكتاب – يبرهنان على أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أي مساعدة، مشيرين إلى أن إسرائيل ومناصريها في أميركا يشكلون خطراً على أميركا ومصالحها الإستراتيجية، وفي الوقت نفسه فإن سياسة اللوبي تؤثر سلباً على صورة إسرائيل.

إسرائيل كنز إستراتيجي فارغ

لجأ الكاتبان إلى استخدام الجدل والحجة بالحجة في إثبات كذب الدعايات التي يطلقها مساندو إسرائيل، والذين يظهرون أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تقوم على مصالح إستراتيجية مشتركة، ومن الأمثلة على ذلك:

يعتقد الكاتبان أن ورقة الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل سقطت بعد الحرب الباردة، وعلى العكس أظهرا الخطر الإستراتيجي الذي تواجهه أميركا بسبب الدعم اللامحدود لإسرائيل والذي وصل حد الإضرار بإسرائيل نفسها مثل بناء المستوطنات والجدار... مؤكدين أن إسرائيل مكلفة اقتصادياً لأميركا، حيث وصل الدعم الأميركي المقدم لها حتى العام ٢٠٠٣ إلى (١٤٢ بليون دولار)، وفي حرب الخليج نشرت أميركا أسلحة (باتريوت) لحماية إسرائيل دون أن تقدّم أي مساعدة لأميركا، حتى لا يحرجها ذلك أمام حلفائها العرب.

وقدمت إسرائيل نفسها كشريك إستراتيجي ضد الإرهاب بعد أحداث بعد ٩/١١، وهذا غير صحيح، إذ إن أعداءها وهما «حماس» و «حزب الله» ليسا أعداء أميركا. وخلصت دراسة أميركية، في العام ٢٠٠٦، إلى النتائج الآتية ٤٠٪ يعتقدون أن العداء لأميركا سببه إسرائيل، ٣٩٪ يعتبرون أن الحرب على العراق سببها اللوبي وكذلك التوتر مع إيران، ٦٦٪ يعتبرون أن اللوبي له نفوذ أكثر من اللازم.

أما الحديث عن أن إسرائيل حليف موثوق لأميركا، فهذا الكلام ثبت خطأه، فهي لا تفي بوعودها بوقف الاستيطان، وتبيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين (المنافس الاقتصادي الكبير لأميركا)، وتقوم بالتجسس على أميركا، ولنا في بولارد (١٩٨٠) مثال على ذلك.

ويتناول المؤلفان قوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية التي تجعلها الأقوى في المنطقة، وخاصة أنها تملك السلاح النووي المرعب، وهذا ما أكده مركز إسرائيلي في يافا، عام

٢٠٠٥، كما أنها انتصرت على خصومها قبل الدعم الأميركي السخي، علاوة على أن مصر والأردن حالياً خارج دائرة الصراع بسبب اتفاق السلام.

أما عن ديمقراطية إسرائيل وكونها واحة الحرية، فيدحض الكاتبان ذلك بالإشارة إلى ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، مثل التمييز في الحقوق، والزواج، وكونها دولة تعتبر نفسها لليهود.

أما أميركا نفسها، فهي تساند دولاً ليست ديمقراطيةً، كما أنها دمرت الكثير من الديمقراطيات، فالأمر يرجع إلى رعاية مصالحها. ومن الناحية الأخلاقية، ارتكبت إسرائيل مجازر بشعة بحق الفلسطينيين، ويورد الكتاب آراء بن غوريون في تقسيم فلسطين، ومنها أنه خطوة أولى للسيطرة على كل فلسطين، وطرد سكانها من خلال عمليات الإبادة، ومنها دير ياسين وقتل الأسرى المصريين، وعمليات القتل في مخيمي صبرا وشاتيلا.

أدوات عمل اللوبي الإسرائيلي وقوته

يدافع المؤلفان بضراوة عن القيم الأميركية الأصيلة الراسخة المرتبطة بحرية الاعتقاد والحق في المعارضة والرأي الآخر، إذ إن الكتاب يناقش بأسلوب ومنهج تحليلي وصفي الأدوات التي يستخدمها اللوبي في توجيه سياسات أميركا الخارجية لخدمة مصالح إسرائيل أولاً وأخيراً، ولا يتردد المؤلفان في الهجوم على الأساليب اللاأخلاقية التي ينتهجها اللوبي، ومن هذه الأساليب:

العمل على استهداف أي منتقد لإسرائيل، كما تعرض جيمي كارتر بسبب كتابه (فلسطين: السلام وليس الفصل العنصري)، على الرغم من أنه دافع في الكتاب عن وجود إسرائيل واعتبرها حليفاً يفترض بالولايات المتحدة حمايتها إذا تعرضت لخطر حقيقي، فإنه تعرض لحملة من التشويه بسبب كونه ألمح إلى انتقاد إسرائيل.

لا يحب (الإيباك) مناقشة قوة اللوبي أو إثارة الأسئلة حول دوره في السياسة الأميركية تجنباً لانتقاده، وبالتالي إثارة الشكوك حول نفوذه، ويواجه أي محاولة بالرد الشديد وإعادة المنتقدين إلى عقدة معاناة ألفي عام والمحرقة والوثائق السرية لحكماء صهيون. وخوفاً من أن يدخل السياسيون والكتاب أنفسهم في قضية الولاء المزدوج لليهود، فإن أحد موظفي الكونغرس يقول إن ٢٥٠ ـــ ٣٠٠ من أعضاء الكونغرس يصوتون طوعاً لصالح (الإيباك) وإسرائيل، أي أكثر من النصف.

ومن الأساليب التي يستخدمها اللوبي، وتعتبر ناجعة ولها مفعول السحر، موضوع اللاسامية، وهو أهم الأسلحة، وخاصة أنه لا يوجد سياسي يحب أن يتهم بمثل هذه التهمة إذ ما فكر بالحديث عن اللوبي، علماً أن المؤلفين لا ينكران وجود اللاسامية في أميركا وأوروبا، إلا أنهما يشيران إلى أنها تقتصر على قلة منبوذة ليس لها تأثير.

تأثير اللوبي على الكونغرس والسلطة التنفيذية والإعلام والمؤسسات الأكاديمية

نكتشف من الكتاب أن معظم الموظفين في الكونغرس من اليهود، وأن (الإيباك) يكافئ الأعضاء الذين يدعمون إسرائيل، فيساندهم بدعم حملاتهم الانتخابية ويسقط من لا يقف مع سياساته (مثل تشارلز بيرسي عام ١٩٨٤) فـ (الإيباك) بحسب الكتاب، هو بمثابة مبعوث في الكونغرس يعمل لصالح دولة أخرى، ففي الكونغرس كل القضايا يختلف عليها إلا إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، فإن الكونغرس نفسه فيه الكثير من الصهاينة الجدد مثل (ديك ارمي) (آرنست هولينغ يقول: لا تعرف عن إسرائيل إلا ما يقوله لك "الإيباك").

أما التأثير على السلطة التنفيذية، فيكفي أن نعلم أن ٦٠٪ من الدعم المادي للمرشحين لمقعد الرئاسة من الديمقراطيين من المال اليهودي، على الرغم من أن الصوت اليهودي لا يتجاوز ٣٪. كما لا يمكن توظيف أي شخص في الإدارة إذا كان معروفاً بمعاداته لإسرائيل. فعلى سبيل المثال، كان جميع المستشارين، في كامب ديفد في العام ٢٠٠٠، مساندين لإسرائيل، ومنهم مارتن إندك، المسؤول في «الإيباك»، ودينس روس، وآرون مللر، وهو إسرائيلي.

أما تأثير اللوبي في الإعلام فلا يقل قوة، فمعظم معدي البرامج مساندون لإسرائيل بحسب (إريك إلترمان)، هناك ٦٦ من كتاب الأعمدة كلهم مع إسرائيل مقابل أربعة فقط، ومعظم محرري الصحف مساندون لإسرائيل مثل «وال ستريت» و «شيكاغو سن» و «واشنطن تايمز» وغيرها... لذا يوجه الإعلام الأميركي بعدم طرح الأسئلة وعمل نقاشات عن مدى الدعم الأميركي لإسرائيل.

استطاع «الإيباك» إسكات الأكاديميين على الرغم من أن السيطرة على الأكاديميين صعبة، غير أن «الإيباك» عمل الكثير لمنع انتقاد إسرائيل، خاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠١، حيث شكل مجموعات لمراقبة ما يكتبه الأكاديميون مثل (Campus Watch) وكذلك ضاعف نفقاته على الحركة الطلابية المساندة لإسرائيل من خلال (Israel Campus-coalitions)، حيث تمت مهاجمة خالد الرشيدي وإدوارد سعيد والتحقيق مع أكاديميين بجامعة كولومبيا لتحريضهم على إسرائيل.

لا شك في أن الكتاب يخاطب الناخب الأميركي ويظهر له الأساليب التي يمكن من خلالها تخفيف دور اللوبي الإسرائيلي، انطلاقاً من الدفاع عن المصالح الإستراتيجية الأميركية وليس بهدف إضعاف إسرائيل، التي هي أصلاً ليست بحاجة للدعم الأميركي بسبب قوتها الخارقة وعدم وجود تهديد حقيقي ضد إسرائيل.

يكمن الدافع الحقيقي لذلك في حاجة أميركا إلى إعادة رسم صورتها في العالم العربي والإسلامي، ويحاول الكتاب إيجاد معارضة

حقيقية للإيباك وحلفائها من المسيحيين الصهاينة الذي تسببوا بتسريب أسرار حكومية أميركية لإسرائيل، باختصار الكتاب يحاول رص الصفوف لإيجاد أرضية في الولايات المتحدة الأميركية تمكنها من إبعاد نفسها عن اللوبي وسياساته، واتباع سياسة في الشرق الأوسط تضمن حلاً للصراع العربي-الإسرائيلي من خلال استغلال نفوذها، والذي سيؤدي إلى تحسين صورتها وتحقيق هدفها النهائي، وهو محاربة الإرهاب والتطرف، ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

يظهر الكتاب المخاطر التي يمكن أن تتسبب بها العلاقة الأميركية -الإسرائيلية، إذا بقيت بالشكل الذي يفرضه اللوبي، والذي أنتج سياسات أميركية غير متزنة بسبب تأثير اللوبي على صانعي القرار في واشنطن، كما أن الكتاب وبكل موضوعية لا يدعوا السياسيين الأميركيين إلى التخلي عن إسرائيل، ولكن الفكرة تقوم على ردع إسرائيل التي بسياساتها الداخلية والدعم المطلق الذي تحصل عليه من أميركا تضر بمصالحها الإستراتيجية وتشكل خطراً على السلام في المنطقة، ومن الأمثلة على تلك المخاطر: ازدياد مخاطر الهجمات الإرهابية على جميع الدول ومن ضمنها دول حليفة لأميركا مثل الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يمنع فيه اللوبي جميع القيادات من استغلال فرص السلام والتي لا يمكن أن تستغل دون فرضها على إسرائيل، مما يزيد التطرف ويزيد التعاطف مع المتطرفين في العالم.

تزيد حملات اللوبي لتوجيه أميركا ضربة عسكرية لسورية وإيران من النتائج الكارثية، ويمنع احتمالية وضع هذه الدول في القوائم التي تحارب الإرهاب وتحارب القاعدة وذلك إرضاء لإسرائيل.

وكذلك هناك البعد الأخلاقي لصورة أميركا، إذ إن سكوتها عن سياسة إسرائيل التوسعية في الضفة (الأراضي المحتلة) يجعلها متواطئة في الجرائم ضد الفلسطينيين، والتي تنتهك قوانين حقوق الإنسان، في ظل سكوتها عن تصرفات إسرائيل ومشاريعها النووية.

تشكل جهود اللوبي في سحق ومنع أي نقاشات حوله ظاهرةً غير صحية بالنسبة للمبدأ الديمقراطي، وقيام اللوبي بإعداد قوائم سوداء للكتاب في الجامعات وإسكاتهم لأنهم يشككون بعمله من خلال اعتبار أن أي نقد موجه لهم ولإسرائيل يعتبر ضد السامية يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ومبدأ الرأي والرأي الآخر. ويعتبر عجز الكونغرس الأميركي عن إيجاد آليات للمناقشة أو التشاور في مثل هذه القضايا شللاً للعملية الديمقراطية.

فحسب رأي المؤلفين، فإن الداعمين لإسرائيل لهم الحق والحرية في أن يقدموا حججهم وكذلك للآخرين الحق نفسه، وعليهم أن يتحدوا بعضهم من خلال الحجج، أما أسلوب إعاقة النقاشات والتخويف والترويع فيجب أن يحاربه الذين يرفعون شعار الديمقراطية والحوار بكل

شجاعة ووضوح سواء كان ذلك في الإعلام أو الكونغرس أو الإدارة.

يعتبر الكتاب وصفاً تحليلياً واقعياً للوضع القائم في جميع المؤسسات التي ترسم السياسات الأميركية في الشرق الأوسط ومدى تأثير اللوبي الداعم لإسرائيل عليها، كما أنه يجيب عن كل التساؤلات بوضوح ودون مواربة عن الأسباب الحقيقية وراء عدم استجابة المستوى السياسي الأميركي للحقوق والقضايا العربية في مقابل دعم إسرائيل بلا حدود.

استخدم المؤلفان أسلوباً صحافياً مشوقاً في استفزاز العقل بشكل منطقي موثق من خلال جلب البراهين والأدلة على صدق الفرضية الأساسية التي يقوم عليها الكتاب، وهي أن دعم أميركا لإسرائيل بلا حدود قد أضر بالمصالح الأميركية والإسرائيلية. ومن الملاحظ ابتعاد المؤلفين عن التحيز في سرد الحقائق وبعدهما عن العواطف خاصة في شرح الحلول والمعوقات التي يجب تبنيها في مواجهة التأثير السلبي للوبي المساند لإسرائيل ومن الأمثلة: "يجب معاملة إسرائيل كدولة عادية مثلها مثل أي دولة حليفة لأميركا بكل المستويات العسكرية والاقتصادية. والعمل على إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال استخدام الثقل الأميركي بالضغط على إسرائيل لإيجاد حل عادل وإسقاط الحجج الإسرائيلية الواهية بأن إسرائيل مستهدفة وأن وضعها الإستراتيجي سيتضرر في حال إعطاء الفلسطينيين دولة بسبب صغر مساحة دولة إسرائيل؛ لأن الواقع أثبت أن السلام أفضل لحماية إسرائيل إستراتيجياً من كل الدعم العسكري وخاصة بعد العام ١٩٦٧، إذ إنها هزمت في العام ١٩٧٣ على الرغم من كل الدعم. ويجب إضعاف اللوبي من خلال إيجاد اللوبي البديل، وخفض الموارد من خلال الأكاديميات ووسائل الإعلام ورعاية خطاب أكثر انفتاحاً من خلال كشف أساطير تشكيل إسرائيل وفضح سياساتها منذ تشكيلها.

وعلى الرغم مما سبق، فإن مقاومة اللوبي ما زالت صعبة بسبب عدم وجود مجموعات ضغط مقابلة لها وخاصة مجموعات اللوبي العربية والإسلامية، لأن الأخيرة لا تلتقي في نقاط سياسية واحدة، بعكس اللوبي الداعم لإسرائيل الذي يتبنى خطاً سياسياً واحداً باتجاه دعم إسرائيل، مع أننا قد نشاهد بعض الخلافات في القضايا الأخرى ولكنها غير مؤثرة.

يصلح الكتاب أن يكون بمثابة مدخل لأي مهتم بالسياسة الأميركية في المنطقة، إذ من خلال ما ناقشه يستطيع الدارس أو المهتم معرفة الكثير من الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بالمواقف الأميركية غير المبررة اتجاه القضايا العربية والإسلامية في المنطقة، كما أن الكتاب يطرح حلولاً يمكن من خلالها لعب دور في تغيير السياسة الأميركية الداخلية اتجاه المنطقة أو وضع حد لدور اللوبي المساند لإسرائيل في أميركا.

إن ما دفعني حقيقة إلى الاهتمام بهذا

الكتاب هو الرغبة في معرفة القدرات الفعلية للوبي الإسرائيلي في أميركا من أجل فهم أسباب ضعف دور الدول العربية في ميزان المصالح الأميركية. ومن خلال فهمي أن العلاقة مع إسرائيل تقوم على ارتباطات نفعية بحتة بين إسرائيل وصنا ع القرار الأميركيين وحكوماتهم، فإنني أرى أنه لو وجدت الرغبة الحقيقية للعرب في تبني مواقف سياسية تضع أميركا بين اختيار مصالحها في الشرق الأوسط وبين وقوفها غير المبرر مع إسرائيل، فلا شك في أن النتائج ستكون لصالح القضايا العربية.

لا يبشر الواقع السياسي العربي الحالي بأي تحرك مشترك على المدى القريب، ولكن لو افترضنا أن ما يسمى الربيع العربي مخاض طبيعي لحالة الفشل في السياسة العربية في المائة سنة الماضية، فمن المحتمل أن تظهر في النهاية ظروف سياسية تربط الأنظمة السياسية العربية بمصالح مشتركة تقوم على أسس تجارب مشتركة كما حصل في أوروبا.

الكتاب: ياسر عرفات. ذاكرة لا تغيب
الكاتب: د. أحمد يوسف
الناشر: بيت الحكمة. غزة
تاريخ النشر: كانون الثاني ٢٠١٦

يضـــم الكتاب بين جنباته عشـــرات المقالات الصحافيـــة وكلمات الرثاء التي كتبت في رحيل الرئيس الراحل ياســـر عرفـــات، والتي تحاول أن تجســـد مكانته وموقعه فـــي الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

يقدم للكتاب الدكتور زكريا الآغا عضو اللجنة التنفيذيـــة لمنظمة التحرير الفلســـطينية وعضو اللجنـــة المركزيـــة لحركة فتح، والدكتور ســـلام فياض رئيس الوزراء الســـابق، والدكتور غازي حمد القيادي في حركة حماس.

يخصص الدكتور أحمد يوســـف فصلاً في الكتاب بعنوان «خواطر وكلمات» يتحدث فيها عن الرئيـــس عرفات ودوره في صناعة الهوية الوطنية وقيادة مسيرة الثورة. ثم يخصص ما تبقى من كتابه لكلمات قادة تنظيمات وفصائل ومجتمع مدني وساســـة ووزراء وشخصيات ممن عرفوا ياسر عرفات عن قرب، إلى جانب مقالات لكتاب ومحللين يتحدثون عن مكانة أبو عمار ورمزيته. تضم هذه القائمة جورج حبش وخالد مشـــعل وأبو علي شاهين وإبراهيم أبو النجا وغيرهم. ويضم الكتاب صورة افتتاحية لياسر عرفات مع الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس.

والمؤلف الدكتور أحمد يوسف عمل مستشاراً لرئيس الوزراء السابق إســـماعيل هنية ويعمل رئيســـاً لهيئة الوفـــاق الفلســـطيني. وصدر له أكثر من ثمانية وعشـــرين مؤلفـــاً باللغة العربية والإنجليزية تتناول القضية الفلسطينية.

الكتاب: أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة
الكاتب: الدكتورة أشواق عباس
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
تاريخ النشر: شباط ٢٠١٦

يتناول هذا الكتاب إحدى أهم الإشكاليات السياســـية التي واجهها العالـــم العربي في ظروفـــه المعاصرة بعامة، ونظمه السياســـية

بخاصـــة، منذ الحرب العالميـــة الثانية، وخلال المرحلة التاريخية التي رافقت بناء نموذج الدولة العربيـــة المعاصرة. وهي إشـــكالية الإصلاح وبناء الدولة العربية المعاصرة. وهي إشـــكالية وطنيـة وقوميـة ودوليـة في آنٍ معاً، وخصوصاً إذا أخذنا في الحســـبان أنّ تفاعلاتها لا تزال نشطة ومتغيرة، أما نتائجها فلا تزال مفتوحة علـــى احتمالات كثيرة؛ الأمر الذي يجعل منها قضيةً آنيةً ملحة بقدر ما هي قضية مستقبلية، بالنسبة إلى الدولة والنظام السياسـي والمصالح القومية العليا.

وإذا كان الإصلاح هـــو العنوان العريض الظاهـــر لتدخل القوى الأجنبيـــة في البلدان العربيـــة، فإنَّ المضمـــون الفعلي لهذا التدخل يتعدى، من دون شـــك، الأبعاد السياســـيـة، ليتحـــول في مجرى تطور الأحداث والتغيرات العاصفـــة الكبرى، التي جرت في نهاية القرن العشـرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إلى جزءٍ من العلاقات الدولية وصراعاتها في المنطقة.

يتضمـــن الكتـــاب ثلاثة فصول إلـــى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والتوصيات.

الفصل الأول بعنوان: «مقدمات الإصلاح في العالم العربي»، والفصل الثاني: «النظام العربي والنظام الدولي الجديد: الإصلاح واستراتيجية المصالح الدوليـــة»، والفصل الثالـــث: «الأبعاد الاستراتيجية للإصلاح في العالم العربي ودورها في التكامل العربي العالمي».

الكتاب: مستقبل التغيير في الوطن العربي

الكاتب: مجموعة باحثين

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: كانون الثاني ٢٠١٦

كانـــت قضيـــة التغيير ولا تـــزال واحدةً من التحديـــات الكبرى التي رافقـــت تجربة «الدول الحديثـــة» في الوطن العربي منذ قيام تلك الدول وفق أنمـــاط حكم مختلفة، فشـــلت جميعها في النهاية– ولو بنسبٍ مختلفة– في تحقيق التنمية الشـــاملة، وإقرار حكم القانـــون والديمقراطية والمواطنـــة والعدالة الاجتماعية والمســـاواة في الحقوق والواجبات.

دفعـــت أجواء الإحباط في المجتمعات العربية من تلك التجارب– فـــي ظل تزايد ظواهر الفقر والتهميـــش والبطالة والشـــعور بالمهانة وفقدان الأمل– شـــرائحَ ومجموعات واسعة من الشباب العربي إلـــى بلورة مواقفها وخياراتها الرافضة الأمرَ الواقع أو المعترضة عليه، وإلى العمل على تجاوز هذا الواقع.

انطلقت موجة الانتفاضات الشبابية في عدد

مــن البلدان العربية بهدف التغيير، أو الإصلاح على الأقل، ونجحت بعض هذه الانتفاضات في إســقاط رؤوس أنظمتها، ودخلــت في مراحل انتقالية تعلَّق عليها الأمل بإنجاز التغيير.

وانتشرت موجة من التفاؤل والأمل في المنطقة والعالــم بأن ربيعاً عربياً قادماً ســيعم بوعوده كل بلدان المنطقة وســيحقق لشعوبها ما عجزت أنظمتها عن تحقيقه علــى مدى عقود. لكن تلك الموجــة من التفاؤل والأمل لــم يطُلْ مَدُّها حتى انســحبت بجَزْرها أمام رياح العنف والتطرف والانقســام التي اجتاحت الكثير من المجتمعات العربيــة، بخاصــة تلك التي طرق ذلــك الربيع أبوابها. فانتقل المشــهد العربي إلى مكان آخر يناقض كل تلك الصورة المخملية التي تصوَّرها الكثيرون بُعيد انطلاق انتفاضات الربيع العربي.

وبعد كل ذلك الإخفاق والإحباط يعود ســؤال التغيير في الوطن العربي ليُطرح بقوة.

يضم الكتاب وقائع ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول هذا الموضوع لتعميق البحث في ما يحدث في الوطن العربي على هذا الصعيد. وقد شــارك في هذه النــدوة نحو مائة من نخبة الباحثين والمفكرين والخبراء العرب الذين عرضوا وناقشــوا على مدى أربعة أيام اثنين وعشــرين بحثاً، تناول قسم منها مشكلات التغيير وتحدياته في عدة بلدان عربية، كل منها على حدة، وتناول قسم آخر مقاربة أشمل لأهم المخاطر والتحديات وآفاق المستقبل التي يواجهها الوطن العربي ككل في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة.

الكتاب: إدوارد ســعيد ونقد تناسخ الاستشراق: الخطاب – الآخر - الصورة

الكاتب: وليد الشرفا

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

تاريخ النشر: ٢٠١٦

صــدر عــن المؤسســة العربية للدراســات والنشــر، في بيروت وعمان، ومكتبة كل شيء، في حيفــا، كتاب جديد للدكتور وليد الشــرفا، بعنوان: «إدوارد سعيد ونقد تناسخ الاستشراق: الخطــاب، الآخر، الصــورة». وينتقــد الكتاب التناســخ الذي حدث في إعادة إنتاج الشــرق اعتمــاداً على الأطروحات النظرية الكبرى التي أنجزها إدوارد ســعيد في كتابه «العالم والنص والناقد»، الذي شكل المرجعية التأسيسية للنظرية النقدية التي أنجزها، والتي ترفض الانفصال بين اللحظة التاريخيــة واللحظة الإبداعية، بالتأكيد على أنها جزء من العالم الاجتماعي، بعد مناقشة مستفيضة لأطروحات ميشيل فوكو وجاك دريدا ومدارس النقد المعاصر التي حاولت إغلاق النص عن هذه الدنيوية.

يبدأ نقد الاستشراق بتوضيح معالم تأسيس الأنا «الغربـــي» واختراعه، بصفته معياراً يعود مخترقـــاً وفاحصاً لجوهر ذلـــك الكيان المرعب، الذي وصـــل أوروبا واقتحمها، وســـتكون هذه المرحلة بحثية بامتياز، فقد نشـــر عن الشـــرق في قرن مائة وســـتون ألـــف مطبوعة، وقبل ذلك قرر مجمع فينا الكنســـي تأسيس كراس للغات: العربية، العبرية، السريانية.

يناقش ناقد الاستشراق كتاب المكتبة الشرقية لـ«دير بيلو» بصفته بداية لتراكم أرشيف معرفي تسلطي في قراءة الشرق ومن ثم كتابته. ومن ثم حملة نابليون على مصر بصفتها تجسيداً لتلاحم المعرفي بالتسلطي والسياسي.

يســـتمر الكتـــاب بملاحقة حالات التناســـخ ومحطاته في عصر التنوير، حيث يعود «التنوير» معياراً أوروبياً في مواجهة «الظلامية» الشرقية، ويناقش الكتـــاب هنا المقتطفـــات العربية التي أوردها سعيد لـ«دوساســـي» بصفتها جغرافيا تخيلية اســـتعارية، وإن كانت نصوصاً حقيقيةً، حيث يقوم الاختيار مقام التخييل في إعادة إنتاج الثقافة العربية.

تســـتمر فصول الكتاب برصد التناسخ الذي حدث مع رينان، حيث تمت إعادة إنتاج فقه اللغة معيـــاراً غربياً يعيد التعارض بصيغة لغوية: لغة عربيـــة، لغة غربية، وهنا تـــرث اللغةَ الجغرافيا والتاريخَ والعرقَ.

يفكك الكتاب بعد ذلك الاستشـــراق المعاصر بصفتـــه محطة تناســـخ مفصليـــة، حيث تحول الامتياز المعياري من العقل الأوروبي إلى العقل الأميركي، حيث تمت إعادة استنســـاخ المعيار بالحقـــل الاجتماعـــي بديلاً عن فقـــه اللغة، في محاكمة الإســـلام هذه المرة، وســـيكون برنارد لويس مؤسسها الأبرز؛ إذ تعطي المعرفة تسويغاً للتدخل السياسي في عالم الإسلام بين ثقافتين: الأولى، العرب، والثانية، إسرائيل، وهنا تناسخ مـــزدوج في نقـــل المعيارية والدونية والتســـلط والإلغاء في آن معاً.

يناقش الكتاب بعد ذلك منهج إدوارد سعيد في نقد هذا التناســـخ، حيـــث مفاهيم: البنية والأمة والطبقة والخطاب والموقف من ماركس، بصفته إشـــكالاً منهجياً أثار كثيراً من الجدل مع كثير من النقاد العرب، مثل: صادق جلال العظم، ومهدي عامل، وهشام شرابي، ومحمد أركون، وغيرهم .

يمثـــل الإعـــلام المحطة الأخيـــرة لأحداث التناســـخ وتجسيداته بين المعيارية الغربية، و «الشرائحية» الشرقية، وتمثل التغطية الإعلامية للثـــورة الإيرانية عودة هائلـــة لكل تصنيفات التمايـــز الغربي، بداية مـــن الجغرافيا وليس انتهاء بحـــق العربي بتعريف نفســـه وانتهاء بعجـــزه عن هـــذا التمثيل، تصبـــح الصورة الإعلامية هنا تكثيفاً صارخاً لكل الأرشـــيف الاستشـــراقي في تأكيد التفوق والاستحواذ، وتصبح الصـــورة جغرافيـــا تخييلية جديدة، ويظل الشرق صدى للمعيار الغربي، وتسقط أســـطورة التقدم، أمام نزعة التمايز والتفوق

والاســـتحواذ، إن التبدل المعرفي لم يلغ البنية وإنما أعاد إنتاجها.

يذكر أن الدكتور وليد الشـــرفا هو أستاذ الإعـــلام والدراســـات الثقافية فـــي جامعة بيرزيـــت، صدر له عـــن المؤسســـة العربية للدراسات والنشر: «رواية القادم من القيامة»، التي رشـــحت لجائزة «البوكـــر»، في العام ٢٠١٣، وكذلك، كتاب «الجزيرة والإخوان: من سلطة الخطاب إلى خطاب السلطة»، وتتركز اهتماماته على دراســـة الاستشراق والسرد وثقافة الصورة.